

جماعة حقوق
الأقليات الدولية

تقرير

صهر ونزوح واستئصال: جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003

بريتي تانيجا

ترجمة سها شعيتو

مراجعة سعيد شحاتة



عائلة موسر رفو عزو، مترجم مسيحي تم قتله بينما هو يعمل بالفرقة المائة وواحد المحمولة جوا للجيش
الامريكي

باولو وودد/اندبرجر/ايفين

شكر وتقدير

تعبر جماعة حقوق الاقليات الدولية Minority Rights Group International عن امتنانها لدعم جميع المنظمات والأفراد الذين قدموا مساعدة مالية وغيرها لهذا التقرير ، بمن فيهم وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة.

المحرر المعتمد: اشبيل ماثيسون Ishbel Matheson

محرر التقرير: روث ويلاتس Ruth Willats

منسق الانتاج: ريتشي اندرو Richie Andrew

المؤلف

بريتي تانيجا Preti Taneja صحفية متخصصة في حقوق الانسان ، تساهم بانتظام في مجموعة من المطبوعات ووسائل الاعلام الالكترونية والسمعية الدولية. وهي بوصفها سينمائية ، قامت بانتاج واخراج عدد من الافلام الوثائقية عن حقوق الانسان. تحمل شهادة جامعية في اللاهوت والدراسات الدينية من جامعة كمبردج.

جماعة حقوق الاقليات الدولية Minority Rights Group International

جماعة حقوق الاقليات الدولية منظمة غير حكومية تعمل من اجل ضمان حقوق الأقليات العرقية والدينية واللغوية والسكان الاصليين في انحاء العالم ، ومن اجل التعاون والتفاهم بين الجماعات المختلفة. تتركز نشاطاتنا على تبني القضايا المتعلقة بالدفاع الدولي ، والتدريب والنشر والاتصال. مرشدنا هو الحاجات التي تعبر عنها شبكتنا من المنظمات الشريكة في العالم ، التي تمثل أقليات وسكاناً اصليين.

تعمل جماعة حقوق الاقليات الدولية مع أكثر من 150 منظمة في نحو 50 بلدا. مجلسنا الاداري الذي يجتمع مرتين في السنة يضم اعضاء من عشرة بلدان مختلفة. تتمتع الجماعة بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة (ايكوسوك) ECOSOC وبصفة مراقب لدى المفوضية الافريقية لحقوق الانسان والشعوب.

جماعة حقوق الاقليات مسجلة بوصفها منظمة خيرية وشركة ذات مسؤولية محدودة بموجب القانون الانجليزي. مسجلة على انها منظمة خيرية رقم 282305 وشركة محدودة رقم 1544957.

المحتويات 4

ملخص تنفيذي 5-6

مدخل 7-10

أقليات العراق 10

استجابات دولية 11-12

أدلة على ممارسة العنف ضد الأقليات 13-32

الأقليات في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق 33-40

المشاركة السياسية 41-42

نساء الأقليات 43-46

حقوق الأقليات في القانون والإدارة منذ عام 2003- 47-50

الأقليات ودستور العراق الجديد 51-56

أسوأ من زمن صدام؟ 57-58

آفاق المستقبل 58-60

توصيات 61-62

ملحق 1 63-64

ملحق 2 65-66

هوامش 67-80

ملخص تنفيذي

يتعرض السكان المدنيون في العراق منذ عام 2003 الى مستويات مريعة من العنف والارهاب. ولكن الأزمة شديدة الوطأة بصفة خاصة على أقليات العراق المحشورة بين الأطراف المتنازعة ، حتى ان وجود بعض هذه الجماعات في موطنها القديم ذاته بات مهددا في الوقت الحاضر.

تشكل الأقليات عشرة في المئة من سكان العراق. وهي تتألف من الأرمن والمسيحيين الكلدوآشوريين والبهائيين والكرد الفيليين واليهود والصائبية المندائيين والفلسطينيين والشبك والتركمان والايديين. عاشت بعض هذه الجماعات في العراق منذ الف سنة أو أكثر. وثمة الآن خوف حقيقي من ان بقاءها لن يستمر بسبب النزاع المحتدم وان ثقافتها وتراثها الفريدين في العراق يمكن ان يندثرا الى الأبد.

ان حركة نزوح ضخمة تجري الآن لهذه المجتمعات. قَدَّرت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية ان زهاء نصف جماعات الأقلية غادرت البلد. وبحسب المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة فان الأقليات تشكل نحو 30 في المئة من اصل مليون وثمانمائة الف لاجئ عراقي يبحثون الآن عن ملاذ في الاردن وسوريا وانحاء العالم الاخرى.

تكون الأقليات مستهدفة تحديدا للاستئصال بسبب ديانتها وهويتها الاثنية. والمسيحيون مهددون لأن ديانتهم تربطهم (زعمًا) بالغرب وبالقوة متعددة الجنسيات في العراق. كما ان المهنة التقليدية في بيع المشروبات الروحية تجعل هذه الجماعة مستهدفة. ونعتت مجموعات اسلامية الديانة الايزيدية بـ"النجاسة" داعية الى تصفية الايزيديين. اما الصائبية المندائيون فان حمل السلاح يُعد انتهاكا مباشرا لشرائعهم الدينية جاعلا من الصعب عليهم ان يدافعوا عن أنفسهم.

لقد عانت أقليات العراق كلها من الانتهاكات منذ عام 2003 ، بما في ذلك:

- تدمير دور العبادة وتدنيسها
- القتل الجماعي بحق التجمعات التي تتردد على هذه الدور أو في محيطها
- خطف القادة ورجال الدين والمدنيين ، بمن فيهم الأطفال ، واحتجازهم رهائن مقابل فدية ، وقتلهم
- إدخالهم الدين الاسلامي بالاكراه من خلال استخدام اساليب مثل التهديد بالقتل والاغتصاب والزواج القسري

كما تواجه الأقليات عملية صهر لأن المناطق التي تعيش فيها مثل الموصل والبصرة وكركوك تضعها في مركز الصراعات على السلطة بين الكرد والعرب السنة والعرب الشيعية الذين يتنازعون على دعاوى تاريخية ، وما له أهمية حاسمة ، على ثروات العراق النفطية الهائلة.

المفارقة ان كثيرين من افراد هذه الاقليات شعروا بأن حياتهم قد تتحسن بعد سقوط النظام البعثي. ولكن الى جانب انعدام الأمن في الوقت الحاضر فان قوانين تمييزية ما زالت سارية من زمن صدام حسين ، تستمر في جعل الحياة عليهم مستحيلة تقريبا.

ما زالت الأقلية النهائية محرومة من حق المواطنة وحرية حركة افرادها وممارسة شعائهم الدينية ما زالت مقيدة. والجالية الفلسطينية في العراق ، التي نالت في السابق معاملة خاصة بفعل الارادة السياسية لحزب البعث ، تجد نفسها الآن محاصرة في بغداد ، بل هدفا دائما لأعمال العنف والتهديدات. وإزاء امتناع دول الجوار عن توفير مأوى للفلسطينيين يبقى هؤلاء عالقين بأعداد متزايدة على حدود العراق.

ان العمليات الديمقراطية الوليدة في العراق أوجدت حتى الآن مشاكل للأقليات. وخلال انتخابات 2005 أبلغ افراد ينتمون الى مجموعات أقلية عن وقوع اعمال عنف وترويع وتعذر الوصول الى مراكز الاقتراع. وكُتب الدستور الجديد - الذي أقر في استفتاء عام 2005 - بلا مشاركة تُذكر من الأقليات. ورغم ان الدستور دستور تقدمي من نواح متعددة فانه مبهم ابهاما يبعث على القلق بشأن دور الاسلام في الدولة العراقية المقبلة - واضعا

علامة استفهام على قضايا الحرية الدينية. كما كان بمقدور الدستور ان يوفر حماية اقوى لحقوق الاقليات وحقوق المرأة. ويتعين على القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية، كقضية ملحة، ان تعترف بالاضطهاد الذي يستهدف اقلية العراق حاليا. وعليهما ان تتشاورا مع ممثلي الاقليات لاعتماد سياسات من شأنها حماية الاقليات وطمأنتها. وينبغي ان يتخذ جيران العراق خطوات فورية لمنع اوصول مساعدات مالية وغيرها من الامدادات الى مجموعات الميليشيات التي تعمل في العراق حيث تتحمل مسؤولية اعتداءات طائفية. ومما له اهمية بالغة ان تنفذ جميع الدول - دول المنطقة وخارجها - التزاماتها بموجب اتفاقية 1951 الخاصة باللجوءين وان توفر ملاذاً آمناً للنازحين الهاربين من الاضطهاد. وينبغي ان تشارك الدول الواقعة خارج المنطقة - بما في ذلك اوروبا واميركا الشمالية - في تنفيذ برامج اختيارية لاعادة توطين الجماعات العراقية المستضعفة.

لكن الأولوية يجب ان تُعطى لإشاعة اجواء يمكن لثقافات العراق القديمة والمتنوعة، في ظلها، ان تستمر في الوجود والازدهار. ورغم الصعوبات التي لا تُحصى يتعين على المجتمع الدولي والحكومة العراقية ان يتحركا الآن - قبل ان يفوت الأوان على اقلية العراق.

منذ آذار/مارس عام 2003 ، عندما اقدمت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على غزو العراق وانهاء حكم حزب البعث بزعامة صدام حسين، تبذت بصورة مفاجئة الصعوبات الشديدة في تشييد بنية تحتية مستتبة تديرها حكومة ديموقراطية. وفي كل يوم تشهد انباء القتل والتعذيب واعمال الخطف (بما في ذلك خطف الاطفال) وتدمير الممتلكات ، على تقاوم الفوضى والخوف الذي يعيشه سكان العراق المدنيين.

بعد العمليات القتالية الاولى بدأت اعمال العنف تتصاعد من جديد في ظل سلطة الائتلاف المؤقتة (1). واستمرت أعمال العنف في التقاوم بعد تسليم مقاليد السلطة الى الحكومة العراقية وإجراء اول انتخابات ديموقراطية جرت في كانون الثاني/يناير عام 2005 وخلال اعداد الدستور الجديد. كانت الولايات المتحدة وقت اعداد هذا التقرير تنشر مزيدا من القوات في العراق. ويستمر نقاش مصحوب بتساؤلات عما إذا كان العراق سيبقى بلدا موحدًا أو يُقسَّم بين المكونات الثلاثة الرئيسية (العرب السنة والعرب الشيعة والكردي). في هذه الاثناء يتواصل تدفق التقارير التي تتحدث عن ارتكاب فظائع ضد الأبرياء. واستنادا الى تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (United Nations Assistance Mission- Iraq (UNAMI) الذي يغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير الى 30 حزيران/يونيو 2006 فان عدد المدنيين الذين قُتلوا بلغ 14338 مدنيا. بلغ عدد المدنيين الذين قُتلوا في يوليو 3590 بينهم 183 امرأة و23 طفلا. وفي آب/اغسطس قُتل 3009 مدنيين بينهم 194 امرأة و24 طفلا. وبلغ عدد المصابين 3793 شخصا في تموز/يوليو بينهم 234 امرأة و72 طفلا و4309 مصابين في آب/اغسطس بينهم 256 امرأة و90 طفلا (2). خلال عام 2006 بلغ اجمالي عدد الضحايا 34452 مدنيا قُتلوا في اعمال عنف و36685 مصابا (3). وقالت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق في تقريرها ان غالبيتهم قُتلوا متأثرين بجروح ناجمة عن اعيرة نارية. وبسبب الطبيعة المعقدة والمحلية لأعمال العنف فان من المرجح ان تكون ارقام القتلى أو المخطوفين أو ضحايا التعذيب ارقاما متحفظة مقارنة مع الواقع.

كانت الهجمات تُنسب الى مسلحين بينهم جماعات اسلامية سنية وتنظيم "القاعدة" ، وبعثيون وبقايا انصار صدام حسين ، وميليشيات شيعية بينها فيلق بدر وجيش المهدي ، وطائفة من العصابات الاجرامية. ترتبط بعض المجموعات المسلحة بأعضاء في الحكومة العراقية و/أو تحظى بدعم بلدان مجاورة بينها ايران وسوريا. ومع احتدام النزاع تكتسب نسبة متزايدة من اعمال القتل بحق المدنيين طابعا طائفيا. كانت قوى الأمن العراقية والشرطة والقوة متعددة الجنسيات في العراق ايضا مسؤولة عن وفيات.

في اطار هذه الصورة الأوسع تعيش اقلية العراق الدينية والاثنية. تشكل الاقليات التي يغطيها هذا التقرير نحو 10 في المئة من سكان العراق. وهي تضم الأرمن والبهائيين والكلدوآشوريين والكرديين والفيليين واليهود والصابئة المندائيين والفلسطينيين والشيك والتركماني واليزيديين. عاش العديد من هذه الجماعات في العراق منذ الف سنة أو اكثر. ورغم بقاء هذه الجماعات عبر تاريخ طويل من الاضطهاد يمتد بعيدا قبل حكم صدام حسين فان هناك خطرا حقيقيا من انها قد لا تتمكن من البقاء في مواجهة النزاع الحالي. ولأنها واقعة في غمرة اعمال العنف بين جماعات أكثرية من العرب السنة والعرب الشيعة والكردي السنة ، ومستهدفة تحديدا بفظائع أو عمليات صهر أو تهجير ونزوح جماعيين ايضا فان بعض هذه الأقليات قد يواجه الآن اقتلاعا تاما من هذه الأرض القديمة.

تعدّ هذه المجتمعات جماعات غير مرئية بأنظار العالم من حيث الحقوق وفي سياق الجرح النازف حاليا في العراق. ولكن اسماء المناطق التي تعيش فيها باتت مألوفة للعالم منذ عام 2003 مثل: سهول محافظة نينوى في شمال العراق عاصمة الموصل ، ثالث مدن العراق ، وبغداد وكركوك واربيل والبصرة فضلا عن محافظة ديالى. فهذه كلها مناطق ذات اهمية اقتصادية وسياسية تشمل اماكن وقعت فيها ابشع الفظائع في النزاع المحتدم حاليا.

الموصل منطقة غنية بالنفط يتنازع عليها الكرد والغالبية العربية. وكركوك ، التي تتسم بكونها موطن أقليات بالغة التنوع ، هي ايضا واحدة من المراكز الرئيسية للهوية القومية الكردية كما يراها اصحابها، الى جانب كونها مركز صناعة العراق النفطية. وفي البصرة يُنتج نفط وأرز وذرّة وقمح وتمور. تشهد هذه المناطق اعدادا

متزايد من الضحايا المدنيين ، بما في ذلك اعمال قتل على طريقة الاعدام. وبحسب بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق فان "اجمالي عدد الاشخاص الذي قُتلوا في بغداد خلال شهري تموز/يوليو وأب/اغسطس كان 5106 اشخاص (2884 و2222 قتيلًا على التوالي). وسجل شهر آب/اغسطس هبوطًا في اجمالي عدد القتلى والمصابين ، ربما بسبب انخفاض عدد الاصابات في بغداد عندما نفذت القوة متعددة الجنسيات حملة ضد اعمال العنف الطائفي. ولكن هذا التراجع الغاه على نحو ما تصاعد اعمال العنف التي شهدتها محافظات اخرى ، لا سيما ديالى والموصل (4).

كما اصبحت اقليات العراق اهدافا مباشرة لأعمال عنف سياسي واقتصادي وديني. ومنذ سقوط صدام حسين "تفاقت بصورة ملحوظة" (5) الانتهاكات المرتكبة ضد هذه الجماعات. وتستمر في التزايد اعداد الاعتداءات التي يُبلِّغ عنها ، بما في ذلك اعمال القتل والتعذيب والخطف مقابل فدية وتدمير ممتلكات عائدة الى اقلّيات، كما تزايدت التهديدات واعمال الترويع. وثمة وجه خفي آخر هو تردي وضع المرأة من الاقلّيات. فهي تتعرض الى الاغتصاب والمضايقات من جانب الجماعات الطائفية فضلا عن استمرار ما تعانيه من جراء العنف المنزلي في اطار اقلّيتها ذاتها.

بصرف النظر عن السلوك الفردي فان الجماعات المسلحة الاسلامية تنظر الى الاقلّيات نظرة سلبية على انها مؤيدة للقوة متعددة الجنسيات وانها من اتباع الغرب ولا تحترم قيم الاسلام. والمهن التقليدية لدى افراد بعض الاقلّيات بوصفهم صانعين أو اصحاب متاجر لبيع المشروبات الروحية تقاوم هذه النظرة وفي الوقت نفسه يمكن ان تثير الحسد لما يحققه هذا العمل من ضمان مالي.

ان البنية التحتية الهشة حاليا والوضع الأمني المهزوز حيث لا تعمل قوى الأمن العراقية حتى الآن بكامل قدراتها ، يعني ان القضاء العراقي وقوات الشرطة والجيش العراقية غير قادرة على توفير حماية ودرية كافية ضد الانتهاكات. وبحسب تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق عن حقوق الانسان في كانون الاول/ديسمبر 2006 فان الفساد يتفشى على نطاق واسع في هذه الأجهزة وكذلك تواطؤ الشرطة أو مشاركتها في ارتكاب اعتداءات عنيفة. والمعهود من هذه الاقلّيات انها لا تعتمد الى تشكيل ميليشيات أو تُحظى بحماية القبيلة مثلما يفعل البعض من الطائفتين السنية والشيعية الأكبر. وفرصة المرأة من الاقلّيات في العدالة حتى أقل منها عند نظيرها الرجل أو المساواة معه في الحياة العامة ، وفي المناطق الريفية تزيد معدلات الأمية بين النساء على معدلاتها بين الرجال. كل هذا يجعل مراقبة الانتهاكات الواقعة على المرأة ومعالجتها أشد صعوبة. ومع كل اعتداء تتآكل الثقة التي كانت قائمة بين الافراد والطوائف وتحصد اجواء الخوف ما تحصد من الضحايا.

ثمة مسيحي طلب عدم ذكر اسمه خوفا من الانتقام قال: "ان الارهابيين يستخدمون الذريعة القائلة اننا نعمل لحساب الغرب أو اننا غير مسلمين. وفي الحقيقة هم يحاولون اجبارنا على مغادرة وطننا" (6).

تفيد الشهادات التي جمعتها جماعة حقوق الاقلّيات الدولية ان كثيرين من افراد الاقلّيات تفاعلوا بالتخفيف من معاناتهم بعد سقوط نظام البعث في عام 2003. ولم يكن بمقدور احد منهم ان يقدر مستوى العنف والاضطهاد الذي سيتعرضون اليه.

وكما قالت باسكال وردا ، وزيرة الهجرة والمهجرين العراقية خلال فترة الحكومة الانتقالية ، لدى حديثها عما عانته الاقلّيات منذ سقوط النظام السابق فان "صدام حسين كان لديه رأس واحد اما الآن فله ثلاثه آلاف رأس" (7).

تواجه الاقلّيات تهميشًا متزايدًا ايضا على كل مستويات المجتمع: من حرمانها من حقوق المواطنة على المستوى المحلي الى نقص تمثيلها في عمليات صنع القرار مثل اعداد الدستور الجديد وفي الحكومة الجديدة على المستوى الوطني. ان بعض قضايا التمييز والاقصاء اليومي الذي تواجهه الاقلّيات في العراق تؤطره قوانين سارية من زمن صدام حسين. فان تغيير التوجهات في المجتمع يستغرق وقتًا وان آليات الدستور والحكم ، بما فيها الجيش

والشرطة والقضاء ، ينبغي ان يكون لها دور اساسي في هذا المجال. ولكن منذ عام 2003 وجّهت الى هذه المؤسسات تهم الفساد والمحسوبية الاثنية أو الدينية والتمييز ضد المرأة.

أنشئ مجلس الاقليات العراقية، وهو منظمة غير حكومية، في عام 2005. يجمع المجلس ممثلي سبع اقلية عراقية (الأرمن والكلدو آشوريين والكرد الفيليين والصابئة والشبك والتركمان والايزيديين). قال لويس كليميس، وهو كلدو آشوري ومسؤول العلاقات الخارجية في المجلس: "بعد سقوط الدكتاتورية كان لدينا موعد مع الديمقراطية. وان معظم الانتهاكات التي تطاول الاقليات تقضي على أمل الديمقراطية التي تصبح لا أكثر من مجرد حلم" (8)

أقليات العراق

تضم اقلية العراق جماعات دينية واثنية على السواء مع وجود قدر من التداخل بين الدين والاثنية. الأقليات المسلمة الرئيسية هي التركمان الذين يشكلون 3 - 4 في المئة من السكان ويعتقدون المذهب السني أو الشيعي ، والكرد الفيليين ، وهم من المسلمين الشيعة ، والشبك وغالبيتهم من الشيعة. يشكل المسلمون نحو 96 في المئة من مجتمع العراق (9). والباقي هم بالدرجة الرئيسية كلدان (يعتقدون احد المذاهب الشرقية للكنيسة الكاثوليكية) والآشوريون (الكنيسة الشرقية أو النسطورية) والسريان (ارثوذكس شرقيون). والارمن (روم كاثوليك و ارثوذكس شرقيون) كما تضم الاقليات الدينية المندائيين أو الصابئة الذين يتبعون تقاليد غنوصية ، والايزيديين الذين يعتقدون ديانة توحيدية ، والبهائيين وعددا صغيرا من اليهود. العراق هو موطن عدد من الجاليات المهاجرة أو اللاجئة ، اكبرها اللاجئون الفلسطينيون ، بمن فيهم 15 الف فلسطيني مسجّل (من 35 الفا في عام 2003) (10). و استقر بعضهم في العراق منذ عام 1948 في حين ان الباقين ولدوا فيه.

استجابات دولية

يفيد المفوض السامي لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن مليوناً وستمئة ألف شخص على الأقل ما زالوا مهجّرين داخل العراق وان 1.6 - 1.8 مليون هربوا الى دول مجاورة ، وان الكثير منهم نزحوا قبل عام 2003 ، ولكن عددا متزايدا منهم أخذوا يهربون بعد هذا التاريخ (11). ورغم الاعداد الصغيرة نسبيا التي تشكلها غالبية الاقليات في العراق فان نحو 30 في المئة من الذين نزحوا منذ عام 2003 ويطلبون الآن اعتبارهم لاجئين هم من الاقليات (12). وكان المسيحيون يشكلون أكبر المجموعات بين اللاجئين الجدد الذين وصلوا الى الاردن في الربع الاول من عام 2006. وفي سوريا سُجل 44 في المئة من طالبي اللجوء العراقيين على انهم مسيحيون منذ بدأت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة عمليات التسجيل في كانون الاول/ديسمبر عام 2003 فيما بلغ تسجيل اللاجئين الذروة في اوائل عام 2006 (13). وفي حديث لوكالة الامم المتحدة "ايرين" IRIN قال المتحدث باسم وزارة الهجرة والمهجرين العراقية موفق عبد الرؤوف: "طبقا لتقديراتنا فان نحو نصف افراد الاقليات هربوا الى بلدان اخرى" (14). ونُقل مؤخرا عن بطريرك الكاثوليك في بغداد اندريوس ابونا قوله ان نصف مجموع المسيحيين العراقيين هربوا من البلد منذ غزو عام 2003 بقيادة الولايات المتحدة (15). ورغم الحماية التي وفرها الاردن وسوريا لغالبية افراد الاقليات الهاربين من العراق فان هذه الحماية لا تشمل فلسطينيي العراق (16). وجهت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء دعت فيه الى توفير 30 مليون جنيه استرليني لمعالجة وضع اللاجئين والمهجرين العراقيين في العراق وخمسة بلدان اخرى في المنطقة (الجمهورية العربية السورية والاردن ولبنان ومصر وتركيا) ولكن كثيرين هربوا حتى ابعد من هذه البلدان.

يتنامي دوليا ادراك المصاعب التي تواجهها اقلية العراق. ولكن يبدو ان الحكومات ما زالت ترفض اخذ هذه المخاطر على محمل الجد. ومن المهم ان يُلاحظ ان هذا يصح حتى على العاملين مع شركات بريطانية واميركية في العراق ، ومع القوة متعددة الجنسيات. فان كثيرين من افراد الاقليات في العراق مستهدفون لأنهم يعملون لشركات اميركية أو يُربطون (خطأ) بالقوة متعددة الجنسيات نظرا لديانتهم.

في المملكة المتحدة يبلغ عدد افراد الاقلية الآشورية نحو 8000 شخص. وخلال الحرب العالمية الثانية قاتل 40 الف آشوري مع قوات الليفي Levies التابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني في الحباية في العراق. وفي تموز/يوليو 2004 توجه ستيفن باوند Stephen Pound عضو مجلس العموم البريطاني عن منطقة نورث ايلنج North Ealing الى رئيس المجلس طالبا من الحكومة ان "تأخذ في الاعتبار وجود ضغوط محدّدة على المسيحيين ووضعهم الأمني في العراق" لدى اتخاذ قراراتها في منح حق اللجوء. وازاف: "تحدثت صباح هذا اليوم مع مسؤول قيادي من الجماعة هو اندي دارمو Andy Darmoo (17) الذي عمل والده 31 عاما في سلاح الجو الملكي البريطاني. وهو يسيطر باسم الجالية الآشورية في بريطانيا قائمة طويلة دموية تقطر القلب من اعمال القتل والاعتداءات ومصادرة الاراضي والحرمان من حقوق الانسان ، التي تُرتكب الآن (في العراق)". وتابع السيد باوند بإيراد أمثلة على اعتداءات وقعت لإطلاع مجلس العموم (18). وبحسب وزارة الداخلية البريطانية فان طلبات اللجوء تُدرَس الآن كل حالة على انفراد. وفي عام 2005 رُفِضت طلبات 91 في المئة من العراقيين في المرحلة الاولى من عملية اتخاذ القرار بشأن طلباتهم (19).

في المانيا يعيش نحو 20 الف مسيحي آشوري بصفتهم لاجئين. وفي آب/اغسطس 2006 قررت محكمة زفايبان Swabian الادارية اعادتهم الى المنطقة الكردية التي تتمتع بأمان نسبي في العراق. وكان تيلمان تسولش Tilman Zulch ، الامين العام لجمعية الشعوب المهدّدة The Society for Threatened Peoples (GfbV) ، احدى المنظمات غير الحكومية ، قد وصف هذه المنطقة بأنها "برميل بارود" ، وانتقد قرار المحكمة قائلا: "كل من يريد إبعاد هؤلاء المسيحيين من المانيا في هذه الاوضاع انما يعمل بشكل لامسؤول ، بل يعمل بصورة لانسانية". والى جانب تسليط الضوء على محنة اقلية اخرى مثل الصابنة المندائيين والكرد الفيليين مضى تسولش مؤكدا: "ان أقراننا المؤمنين يتعرضون الى الاضطهاد الشديد والتهديد بصورة يومية" (20).

في غضون ذلك حدّدت الولايات المتحدة عدد العراقيين المقرر منحهم حق اللجوء في عام 2007 بخمسمئة عراقي فقط (21). تناضل الجالية العراقية الأشورية المقيمة في الولايات المتحدة ، مع جهات اخرى ، من اجل معاملة الهاربين من الاضطهاد معاملة احسن. وبعثت عضو الكونغرس أنا جي. ايشو Anna G. Esho (ولاية كاليفورنيا) برسالة الى وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في تشرين الاول/اكتوبر 2006 تلفت فيها انتباه الوزيرة الى "الازمات المستفحلة التي تواجه سكان العراق المسيحيين الاصليين" (22).

اما افراد الاقليات الذين لا يستطيعون مغادرة العراق أو يختارون البقاء فيه فان القوة متعددة الجنسيات لا توفر لهم حماية خاصة.

المسيحيون

يعتبر المسيحيون من الكلدوآشوريين والسريان ان العراق هو "وطنهم الام" ، و"مركز ثقافتهم التاريخية وثقلهم السكاني" (23). وهم يعيشون بالدرجة الرئيسية في كركوك والبصرة وبغداد والموصل وسهول نينوى. تنطق الجماعتان باللغة السريانية المشتقة من الآرامية ، لغة العهد القديم ، وهي من اقدم اللغات التي ما زالت تُكتب وتُنطق في العالم. تنتمي هذه المجتمعات في اصولها الى اول الحضارات في بلاد ما بين النهرين. ولكن في حين ان الكلدان يتبعون مذهب الروم الكاثوليك فان الآشوريين لا يعتقدون هذا المذهب. وبمفردات الاثنية فان بعض الكلدان والآشوريين يعتبرون أنفسهم عربا لكن آخرين يطعنون في ذلك. تعتبر الغالبية والحكومة معا ان الجماعتين تتمايزان اثنيا عن العرب والكرد (24).

كما ان الاقلية الاثنية واللغوية الارمنية ايضا استقرت في العراق قبل ميلاد المسيح لتمارس فيما بعد العبادة بوصفها من المسيحيين وتقوم ببناء الكنائس. وبعد الابادة التي ارتكبتها الاتراك العثمانيون بحق الارمن في عام 1915 استقر مزيد من الارمن في العراق. يعتبر تعليم الاطفال الارمن بلغتهم امرا حيويا ، وتشيّد الكنائس والمدارس الارمنية بجانب بعضها بعضا. وهي توجد في البصرة وبغداد وكركوك والموصل وزاخو. عانى الارمن مثلهم مثل الاقليات الاخرى ، من اعمال القتل والخطف والتعذيب والتهديدات. ويترتب على هذا الوضع ما يواجهه كثيرون من فقر وتهجير. في عام 2006 قدرّت الأبرشية الارمنية ان عدد المسيحيين الارمن المدقعين ازداد بنسبة 50 في المئة منذ عام 2003 (25).

وفي حين ان الاسلام يعتبر المسيحيين الكلدوآشوريين والسريان من "اهل الكتاب" ويكونون بالتالي موضع احترام فالواقع ان هذا لم يوفر لهم حماية يُعتد بها ضد اعمال العنف المتزايدة التي تُرتكب باسم الاصولية الاسلامية في العراق.

اعتداءات على المصالح

ارتكبت اعتداءات على اصحاب المصالح المسيحيين بصورة منهجية خلال السنوات الثلاث الماضية. ولأن المسيحية لا تحرّم المشروبات الروحية ، وفي زمن صدام حسين لم يكن مسموحا ببيع هذه المشروبات إلا للمسيحيين والايديين فان اصحاب هذه المتاجر في العراق يمكن فرزهم بسهولة على انهم من ابناء الاقليات. تعرضت متاجر بيع المشروبات الروحية في بغداد والموصل والبصرة الى عمليات تفجير ونهب وتخريب. وبحسب مكتب الوقف المسيحي والاديان الاخرى في العراق فان نحو 95 في المئة من متاجر بيع المشروبات الروحية أغلقت بعد تهديدات من المتطرفين الاسلاميين (26). تملك الاقلية المسيحية تقليدياً مصالح اخرى ايضا مثل القاعات الرياضية وصالونات التجميل ومحال بيع الاقراص المدمجة واستوديوهات التسجيل ، لتجعلهم مرة اخرى اهدافا مكشوفة.

في ايار/مايو 2003 اصدر الشيخ محمد الفرطوسي ، الذي ينتمي الى التيار الصدري (27) ، فتوى حرّم فيها الكحول وأمر المرأة بالتحجب واوعز لدور العرض بغلق ابوابها. وفي خطبة القاها يوم صلاة الجمعة في جامع المحسن الكائن في مدينة الصدر ، احدى الضواحي الشيعية في بغداد ، قال الفرطوسي امام "آلاف" المسلمين: "ان سينمات شارع السعدون تعرض افلاما خليعة. وأنا أحذرها: إذا لم تتغير في غضون اسبوع فاننا سنتعامل معها بصورة مختلفة.

وأحذر النساء والسماسة الذين يأخذونهن الى الاميركيين: إذا لم يغيّرن موقفهن في غضون اسبوع فان قتل هؤلاء النساء يكون حلاً (في الاسلام).

"هذا التحذير يشمل ايضا باعة الكحول والراديوهات والتلفزيونات" (28)

وبحسب تقرير آخر قال الفرطوسي ايضا: "ان فتوانا هي لكل الناس. فالكحول حرام في كل دين". وزعم ان لديه نحو الف مسلح من الجنود السابقين تحت سيطرته. وقد هوجمت عدة معامل لانتاج الكحول بعد ساعات من اصدار الفتوى (29).

قال روجر وليام Roger William ، الذي كان والد زوجته يملك كازينو وناديا ليليا قبل ان تصدر فتوى في عام 2003 بتحريم تجارة الكحول تحت طائلة قتل المخالف، "كان لدينا وضع جيد جدا حتى بدأ الاصوليون بالظهور ، فتأثرنا بذلك.....غيروا فكرة الناس عن المسيحيين وصرنا نعاني منذ ذلك الوقت. ولأن اميركا وبريطانيا مسيحيتان فان "الاصوليين" يلومونا على الحرب. نعيش في رعب. ولا نعرف في الحقيقة ما يخبأه المستقبل لنا" (30).

في نيسان/ابريل 2004 خُطف شقيق صباح صادق الذي يملك متجرا مجازا لبيع المشروبات الكحولية. وتعرض صادق الى اطلاق النار حين كان متوجها لدفع الفدية (31). وما هذا بالحدث الفريد. ففي حزيران/يونيو اقتحم مسلحون متجر سامي تمّ لبيع المشروبات الروحية في بغداد وأطلقوا النار عليه عندما حاول الفرار. في آب/اغسطس 2004 تحدثت الانباء عن مسلحين ملثمين اطلقوا النار على صباح مكردي في بغداد في وضح النهار. وحسب قول شهود كان مكردي تلقى تحذيرات بالكف عن بيع المشروبات الروحية (32). وفي تموز/يوليو 2005 اورد موقع Iraq4all الاخباري الالكتروني على شبكة الانترنت نبأ مقتل مسيحي يملك متجرا مجازا لبيع المشروبات الروحية في بغداد أطلق عليه الرصاص في محل عمله. وأطلقت النار من سيارة متوقفة خارج المحل. وابتاع اسد عزيز ، وهو كاثوليكي كلداني ، متجرا مجازا لبيع المشروبات الروحية في عام 2003 في احد الاحياء ذات الغالبية الشيعية في بغداد. وقد فُجّر المحل وأدخل صاحبه المستشفى للعلاج طيلة شهر. وأعيد فتح المحل في منطقة ذات غالبية مسيحية لكنه تعرض فيما بعد الى "وابل من الرصاص".

المباني الدينية ودور العبادة

لوحظ نمط من استهداف الكنائس والمباني ذات الملكية المسيحية مثل المدارس طيلة هذه الفترة. تبين تقارير الاصابات ان الهجمات تُخطّط للتنفيذ خلال القداسات من اجل ان يكون لها أقصى تأثير ممكن. وقد شهد عام 2003 هجوما صاروخيا على دير في الموصل وعمليات تفجير في مدرستين مسيحيتين في بغداد والموصل وتفجيرا في احدى كنائس بغداد عشية عيد ميلاد المسيح. وعُثر على عبوة ناسفة أبطل مفعولها في دير في الموصل (35).

في اليوم التالي على تفجيرات الكنائس في آب/اغسطس عام 2004 تردد ان جماعة لم تكن معروفة من قبل تسمي نفسها "لجنة التخطيط والمتابعة في العراق" اعلنت مسؤوليتها على الانترنت قائلة "اردم حملة صليبية فهذه كانت النتائج".

وجاء في البيان:

"بيان صادر عن لجنة التخطيط والمتابعة في العراق

باسم الله الرحمن الرحيم

.....ان اميركا لم تحتل ديار الاسلام وتغزوها عسكريا فحسب بل اوجدت ايضا مئات من مؤسسات التنصير طابعة كتبا تحريفية باطلة وموزعة هذه الكتب على المسلمين في محاولة لتجريدهم من دينهم وتنصيرهم. ان الصليبيين امة واحدة حتى وإن اختلفوا في افكارهم.

لقد وجدت القوات الاميركية ومنظوماتها الاستخبارية ملاذا آمنا وملجأ بين اخوتهم احفاد القروذ والخنازير في العراق. وفي 1 آب/اغسطس تمكنا بعونه تعالى من توجيه ضربات موجعة الى اوكارهم ، اوكار الشر والرذيلة والتنصير. وتمكن اخوتكم المجاهدون من تفجير اربع سيارات استهدفت كنائس في الكرادة وبغداد والجديدة والدورة فيما ضربت مجموعة اخرى من المجاهدين كنائس في الموصل. اننا إذ نعلن مسؤوليتنا عن التفجيرات نقول لكم يا أهل الصليبان: ثوبوا الى رشدكم واعلموا ان جند الله مستعدون لكم. أردتم حربا صليبية وها هي النتائج. الله اكبر والمجد لله ورسوله. ولقد أعذر من أنذر.

الصلاة والسلام على النبي ومحمد وآله وصحبه الكرام.
لجنة التخطيط والمتابعة في العراق
14 جمادي اول 1425 - 1 آب/اغسطس 2004
المركز الاعلامي الاسلامي الدولي " (36)

في تشرين الأول/اكتوبر 2004 أوقع مزيد من الهجمات على كنائس في عموم بغداد قتيلا واحدا على الأقل وتسعة مصابين. ولحقت ببعض الكنائس اضرار بالغة واحترقت كنيسة القديس جورج للروم الكاثوليك التي كانت مبنية من الخشب. حدثت الهجمات في اليوم الثاني من شهر رمضان ، شهر الصيام في التقويم الاسلامي (37).

في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 انفجرت سيارات مفخخة امام كنيسة القديس جورج (السرمان الارثوذكس) وكنيسة القديس متى (الكنيسة الشرقية السريانية) الكائنتين في بغداد ، واسفرت هذه التفجيرات عن مقتل ثمانية اشخاص على الاقل واصابة آخرين. في 7 كانون الاول/ديسمبر وقعت عمليات تفجير داخل كنيستين في الموصل. وتعرضت كنيسة الارثوذكس الارمن الجديدة في حي الوحدة ، التي لم تكن قد افتتحت بعد ، الى هجوم بعد الظهر اسفر عن اصابة ثلاثة اشخاص. وهوجمت كنيسة "الطاهرة" الكلدانية ودار الاسقفية في حي الشفاء في وقت لاحق من اليوم نفسه. قام مسلحون باجلاء المصلين من الكنيسة قبل تفجير عبواتهم الناسفة (38).

بدأ عام 2006 بمزيد من الاعتداءات على الكنائس في شهر كانون الثاني/يناير. انفجرت ست سيارات مفخخة في وقت واحد خارج كنائس في بغداد والموصل وكركوك وقت الصلاة. وقتل مسيحي آشوري وزوجان مسلمان يعيشان قرب احدى الكنائس ، وأصيب تسعة آخرون (39). وفي اليوم نفسه انفجرت سيارة مفخخة خارج مقر سفارة الفاتيكان (40). في 24 ايلول/سبتمبر نفذ تفجيران ضد كاتدرائية ماريا الارثوذكسية الشرقية القديمة في حي الرياض في بغداد ، واسفر الهجومان عن مقتل شخصين مسيحيين.

دأب القادة السياسيون وعلماء الدين في العراق على ادانة تفجير الكنائس واضطهاد المسيحيين. ومن بين هؤلاء جماعات سنية معتدلة والمرجع الشيعي الكبير آية الله العظمى علي السيستاني ورجل الدين الشيعي مقتدى الصدر الذي يُعتَقَد ان ميليشيته مسؤولة عن العديد من الاعتداءات على اصحاب متاجر بيع المشروبات الروحية والقوات الاميركية والحكومة العراقية. قال مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي ان طبيعة الاعتداءات والادلة التي جمعت من مواقع التفجيرات تشير بصورة مؤكدة الى زعيم تنظيم "القاعدة" ابو مصعب الزرقاوي ، ربما بالتعاون مع انصار صدام حسين (41).

كما أبلغ عن عمليات خطف بهدف اجبار الرهائن على اعتناق الدين الاسلامي قسراً. ولأن قوانين الشرع الاسلامي تفرض قيودا على الارث والزواج والعودة الى الديانة الاولى فان دلالات اعتناق الاسلام تطول اجيالاً وتؤثر على حقوق الفرد المدنية وحقوق افراد أسرته فضلا عن ديانتهم (42).

المناطق المسيحية والارتباط بالقوة متعددة الجنسيات

تعرض أشخاص الى الخطف أو القتل في اعتداءات لمجرد انهم يسكنون في مناطق مسيحية مستهدفة أو يعملون مع شركات اجنبية أو يشغلون مناصب رسمية أو مراكز مهنية. ومن بين هؤلاء الموظفين وذوو المهن الطبية والقادة المدنيون والدينيون. تستهدف هذه الاعتداءات استهدافاً مباشراً البنية التحتية الاجتماعية لمكونات المجتمع لتشييع اجواء من الخوف وتشل الباقيين عن ممارسة حياتهم اليومية. ففي 7 حزيران/يونيو 2004 دخل اربعة مسلحين بسيارة الى الحي الأشوري المسيحي في منطقة الدورة ببغداد واطلقوا النار على آشوريين كانوا في طريقهم الى اعمالهم. وقتل على الفور ثلاثة رجال وامرأة (43).

في كانون الثاني/يناير 2005 حُطِفَ رئيس الحزب الديموقراطي المسيحي العراقي ميناَس اليوسفي وبطريك الكاثوليك السريان في الموصل باسل جرجس كاسموسا Georges Casmoussa (44). وفي شباط/فبراير 2005 تحدث تقرير اصدارته مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة عن ممرضة مسيحية ذبحها خاطفوها (45) فيما اعلنت جماعة انصار السنة الاسلامية المتطرفة (التي تعمل بصورة أساسية في شمال العراق) في موقعها على الانترنت عن قتل جنرال مسيحي في الجيش العراقي (46). وقُتِلَ عضوان في الحركة الديموقراطية الآشورية ، وهي حزب سياسي مسيحي ، وأصيب اثنان آخران في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2005 عندما اطلق مسلحون النار في الموصل ، بحسب مسؤول في احد المستشفيات. واوردت شبكة "سي ان ان" التلفزيونية الاخبارية انهم كانوا يعلقون ملصقات عن الانتخابات البرلمانية الاقليمية القادمة (47).

في كانون الثاني/يناير 2006 قالت "جمعية الشعوب المهدة" في تقرير لها ان "عشرات" الطلاب المسيحيين في الجامعة التكنولوجية في بغداد كانوا ضحايا اعتداءات عنيفة تعرضوا لها على ايدي زملائهم الطلاب المسلمين. وقال التقرير انهم "تعرضوا الى الضرب والاعتداء بوصفهم كفارا و عملاء للاميركيين" (48).

في تشرين الاول/اكتوبر 2006 قالت المنظمة غير الحكومية نفسها في تقرير ان القس الارثوذكسي السرياني بولس اسكندر عُثِرَ على جثته مقطوعة الرأس في الموصل بعد تعرضه الى الخطف. افادت تقارير صحفية ان الخاطفين طالبوا بقدية قدرها 40 الف دولار لكنهم اضافوا شرطا آخر هو ان تندد كنيسة القس علنا بتصريحات البابا بنديكت السادس عشر عن الاسلام (انظر ادناه). وفي اليوم نفسه قام اسلاميون بالاعتداء على رجل الدين البالغ 55 عاما الدكتور فريدون بطرس وقتله في بغداد. وتُفِذت اعتداءات في منطقة كمب سارة ذات الغالبية المسيحية. ولقي تسعة مسيحيين سريان حتفهم (49).

ويطال التهديد ايضا افراد الاقليات الذين يعملون مع اشخاص ذوي مناصب رفيعة او مع منظمات المجتمع الدولي. قالت مجلة "زندا" Zinda الالكترونية السريانية في تقرير لها ان ندان يونادم قُتِلَ في 19 آب/اغسطس 2003 في كمين نُصِبَ له حين كان يعمل مع الجيش الاميركي مترجما مدنيا (50). وفي 22 سبتمبر/ايلول 2005 اطلق مسلحون النار على سيارة بك اب من طراز نيسان كانت تقل ستة حراس آشوريين مكلفين بحماية باسكال وردا وهي ناشطة آشورية ووزيرة الهجرة والمهجرين السابقة. وقُتِلَ في الهجوم اربعة من الحراس الستة (51). وفي كانون الثاني/يناير 2006 حُطِفَت الصحفية الاميركية جل كارول Jill Carroll مراسلة صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" في بغداد. وعُثِرَ فيما بعد على جثة مترجمها السرياني آلن انويا Allan Enwiya في الحي نفسه (52). وأفرج عن كارول دون ان تتعرض الى اذى جسدي في 30 آذار/مارس.

لغة الكراهية

إن احداث العالم المقترنة بـ "الحرب على الارهاب" والتقارير التي تتحدث عن اساءة معاملة المعتقلين (المسلمين في احيان كثيرة) في سجون اميركية في غوانتانامو وغيرها ، تُذكي اعمال العنف ضد الاقلية المسيحية في العراق. وفي ايلول/سبتمبر 2006 القى البابا بنديكت كلمة اشار فيها الى الامبراطور البيزنطي مانويل بالايولوجوس في القرن الرابع عشر. وقال البابا: "يأتي الامبراطور للحديث عن قضية الجهاد. فقال ، وأنا هنا اقتبس: "أروني ما أتى به محمد مما هو جديد ، ولن تجدوا من الاشياء إلا ما هو شر ولانساني مثل أمره بنشر الدين الذي يبشر به بالسيف" (53).

وفي رسالة موجهة الى جماعة حقوق الاقليات الدولية كتب يونادم كنا الامين العام للحركة الديموقراطية الآشورية العراقية وعضو مجلس النواب العراقي قائلاً :

"يؤسفنا اعلامكم بأننا نتوقع مزيدا من الكراهية والعنف في الايام المقبلة بسبب محاضرة البابا الأخيرة في المانيا. ونتوقع بعض الخطوات الايجابية والجادة من سائر محبي السلام والحرية لاحتواء وتفادي أي ازمات جديدة قد تحدث في الشرق الاوسط ، وخاصة في العراق ، الذي يعاني اصلا من الفراغ الأمني".

في الايام التي اعقبت كلمة البابا تردد ان مواقع الكترونية اسلامية متطرفة نشرت رسائل تهدد بالانتقام من "عبدة الصليب" (54).

توحد علماء دين من السنة والشيعة في العراق على ادانة تعليقات البابا واصفين اياها بأنها اهانة للاسلام والنبى محمد. وبعد الكلمة قالت صحيفة "نيويورك تايمز" ان العديد من الكنائس في بغداد الغت قداساتها ولم تفتح ابوابها منذ ذلك الحين. قال القس زيّة ادور خوشابا راعي كنيسة مريم العذراء في بغداد: "ان اعمال المتعصبين تصاعدت ضد المسيحيين". وأشار التقرير نفسه الى ان فتاة مسيحية في سن المراهقة خُطفت وطالب خاطفوها بفيدي في البداية. ثم قالوا فيما بعد ان البابا هو الوحيد القادر على الافراج عنها ، وقُتلت الفتاة في النهاية (55).

يزداد عدم الاستقرار بين الاقليات لأن التكنولوجيا تسمح بتكرار الانتهاكات المرة تلو الاخرى - إذ يجري تسجيلها ثم يوزع شريط الفيديو كتهديد وتحذير. وقد حصل موقع Ankawa.com ، الاخباري باللغة العربية ، على شريط فيديو كهذا. وبحسب الموقع الالكتروني السرياني Christians of Iraq (مسيحيو العراق) فان الشريط يعرض مجموعة تُدعى كتائب صلاح الدين الايوبي - الجناح العسكري وهي "تذبح ثلاثة رجال بعد اجبارهم على قول اسمائهم. وكان الضحايا شخصين مسيحيين من الموصل هما ريمون فاروق شعون Reemon Farouq Shaaoun وفراس موفق بطرس ، اللذان عُرضت هويتاهما الجامعتان على الشاشة، بحسب ما افادت به التقارير، وكان الثالث، رجل مجهول الهوية (56).

وسواء أكانت مثل هذه الافلام حقيقية أو تمثيلية فان نشر مثل هذه المواد يزيد شدة الخوف ويدفع الى الفرار ويجعل من المتعذر الحفاظ على كيان الجماعة.

ترويع وتهديدات

أبلغ المسيحيون ايضا عن تلقيهم تهديدات بالعنف على مستوى الاحياء من خلال المناشير وتوجيه الرسائل عبر الهواتف المحمولة والترهيب المباشر وجها لوجه (57). وقال متحدث باسم مجلس الاقليات العراقية: "ان خطباء مسلمين قالوا للناس ان يشتروا ممتلكات المسيحيين لأن المسيحيين سيغادرون العراق كما فعل اليهود في السابق. وهم يلقون المناشير في المتاجر والبيوت. وان متاجر ومصالح معينة فقط كانت هي المستهدفة" (58).

يتلقى المسيحيون تهديدات بالقتل إذا لم يلتزموا بقواعد اللباس الاسلامي حيث تُجبر النساء على التحجب في الاماكن العامة والرجال على اطلاق لحاهم على الطريقة الاسلامية واعتناق الاسلام أو الرحيل عن المنطقة.

ومن بين ما يؤكد وضع مسيحيي العراق بوصفهم جماعة بشرية مهددة هو التقارير التي اعددها مؤازرون للمسيحيين في انحاء العالم. وتبين هذه التقارير فظاعة ومستوى الاعتداءات التي تقع على الاشخاص اثناء ممارسة حياتهم اليومية - في خروجهم للتسوق أو ادارة مصالحهم أو التوجه الى الكلية. ومرة اخرى في الوقت الذي يعيش سائر العراقيين تحت تهديد العنف ، تؤكد الدلائل الاعتقاد القائل بأن الاعتداءات تستهدف كذلك اشخاصا بسبب اعتناقهم ديانة مغايرة لتُشيع بذلك ثقافة من انعدام الثقة والخوف بين افراد الاقليات المختلفة. وفي تموز/يوليو 2004 قُدم المثل التالي الى الحكومة البريطانية: "في الشهر الماضي قُتلت شقيقتان آشوريتان تعملان لشركة بكتل Bechtel (59) خارج البصرة في حادث اطلاق نار من سيارة. كانتا معروفتين بأنهما من المسيحيين الأشوريين وقُتلتا دون سبب واضح. وان ذوي القتلتين على اقتناع تام بأن جريمة القتل ارتكبت بسبب ديانتهم" (60).

المنذائون

ان الديانة المنذائية أو الصابئة (61) من اقدم الديانات الغنوصية التي ما زالت باقية في العالم ويعود تاريخها الى حضارة وادي الرافدين. ويوحنا المعمدان هو نبيها الرئيسي ، وان الماء والوصول الى الماء المتدفق من منابعه

الطبيعية ما زالوا ضروريين لممارسة هذه الديانة. ولكن باحثين يعتقدون ان تاريخ هذه الديانة يعود الى ما قبل يوحنا المعمدان ، وان اسطورة الخليفة فيها مشابهة لقصة آدم وحواء في الديانة اليهودية - المسيحية. وفي العراق اليوم يتركز المندائيون في بغداد ومناطق الاوار وسهول نينوى بين نهري دجلة والفرات التي تسمى بالأشورية الارامية بلاد ما بين النهرين
Atra-D-Baith Nahrain (62). وما إذا كان المندائيون من "اهل الكتاب" بحسب المسلمين فان هذ مسألة مفتوحة للتأويل.

اعرب ممثلون عن الطائفة المندائية في العراق عن رغبة قوية في حماية لغتهم التي تحتضر معهم. ورغم ان هذه اللغة أدرجت في "اطلس لغات العالم المهددة بالاختفاء" الذي اصدرته منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للامم المتحدة "اليونسكو" في عام 2006 ، لم يتخذ اجراء يُذكر على المستوى الرسمي لحمايتها.

تردى وضع المندائيين في العراق "ترديا ملحوظا" (63) منذ غزو القوات الاميركية وقوات التحالف وسقوط النظام. وتزداد وطأة هذا الوضع شدة بالحقيقة الماثلة في ان الديانة المندائية تحرّم استخدام العنف أو حمل السلاح (64) وبالتالي بان معتنقيها يُحرمون عمليا من حق الدفاع عن انفسهم. وان اقتران هذا مع العنف الواقع على الطائفة والمبدأ المندائي القائل بأن الزواج من خارج الطائفة هو بمثابة اعتناق ديانة اخرى ، يجعل احتمالات اجتثاث الطائفة المندائية من العراق احتمالات حقيقية. وبحسب مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة فان "المندائيين الذين لا يحملون السلاح ولا يمارسون القتل وليس لديهم مؤسسة اجتماعية تدافع عنهم هم أول الاهداف وأسهلها" (65). تتفاوت التقديرات الخاصة بعدد المندائيين في العراق تفاوتا كبيرا. فاستنادا الى منظمة مراقبة حقوق الانسان "هيومان رايتس ووتش" HRW كان يعيش في العراق نحو 30 ألف مندائي في زمن صدام حسين (66). وقدّرت تقارير اعلامية في عام 2005 ان عددهم كان أقل من 13 الفا في ذلك العام ، أي نحو ثلث عدد المندائيين قبل الحرب (67).

يقول المتحدث باسم مجلس الاقليات العراقية بشار السبتي ، وهو مندائي: "بالنسبة للمندائيين فان أكبر تهديد يواجههم هو خطر الانقراض. فالقتل يعادل ثلاث وفيات لكل شخص يبقى على قيد الحياة. وهذا يسرّع انقراضنا. ان الجميع يعيشون في حال من الخوف العام" (68).

تبين الاحصاءات التي اعدتها الرابطة الوطنية للصابئة المندائيين عيّنة من أعداد المندائيين الذين وقعوا ضحايا فظائع ارتكبت بحقهم على النحو الآتي:

- 504 اعمال قتل (في الاشهر الستة الممتدة من 22 تشرين الاول/اكتوبر 2003 الى 17 ايار/مايو 2004. قُتل الضحايا بسبب ديانتهم. وكان 90 في المئة من القتلى صاغة ذهب تتراوح اعمارهم بين 18 الى 60 عاما.
- 118 عملية خطف (خلال عامين تقريبا من 9 شباط/فبراير الى 24 آذار/مارس 2006). خُطف الضحايا لاجبارهم على اعتناق الاسلام والحصول على فدية. ومن بين المخطوفين طلاب وعمال وصاغة ذهب وربات بيوت.
- 139 تهديدا (في ثلاثة ايام من 9 الى 12 نيسان/ابريل 2004). وكان الهدف اجبار الرهائن على اعتناق الاسلام أو اخلاء بيوتهم لأسباب سياسية.
- اعتقال خمسة مندائيين في سجون اميركية في العراق (2005 الى 2006). جرى اعتقالهم تحت طائلة الشبهة.
- 33 مندائيا قُتلوا بنيران القوات الاميركية (غارات جوية خلال الغزو في عام 2003).

بحسب التقرير فان 4663 عائلة مندائية غادرت العراق الى استراليا والمانيا والاردن وسوريا خلال الفترة الواقعة بين نيسان/ابريل 2003 ونيسان/ابريل 2004. وبقيت 1162 عائلة (69). ويبين الجدول ادناه اعدادهم التقريبية حسب المحافظات

الجدول 1 الأعداد التقريبية للعائلات المندائية حسب المحافظات

المحافظة	عدد العائلات قبل سقوط النظام ، نيسان/ابريل 2003	عدد العائلات بعد سقوط النظام لغاية نيسان/ابريل 2006
بغداد	1600	150
بعقوبة	200	40
ديوانية	400	62
كركوك	250	75
الكوت	400	65
ميسان	900	320
الناصرية	950	320
الرمادي	275	75

هناك منظمات مندائية اخرى بينها جمعية الصابئة المندائيين في استراليا ايضا اوردت تقارير عن اعمال قتل واعتداءات وعمليات سطو مسلح وخطف واغتصاب وفرض اعتناق الاسلام، تعرض لها افراد الطائفة منذ عام 2003. وتقول المنظمة ان التقارير تحدثت عن مقتل 80 مندائيا في العراق بحلول نهاية نيسان/ابريل 2003 ، منهم 30 قُتلوا في بغداد وحدها في الايام التي اعقبت سقوط المدينة مباشرة (70).

اضطهاد ديني

وقعت اعمال اضطهاد ضد مندائيين نتيجة التطرف الديني الذي أججته الفتوى الصادرة عن رجل الدين الشيعي السيد الطباطبائي الحكيم و/او "المؤسسة الاعلامية لمكتب الصدر" في البصرة ، متهمين المندائيين بـ"النجاسة" وممارسة الزنى والسحر وداعين المسلمين الى "هدايتهم" الى الاسلام في عام 2005 (71).

في نيسان/ابريل 2005 قُتل خيرى عبد الرزاق بنيران مدفع رشاش في مكتبه العقاري بعدما رفض بيع داره. وحُطف الطالب البالغ من العمر 20 عاما صلاح لفترة صالح من الجامعة على يد جماعة متطرفة علمت انه مندائي. وعُثر على جثته مرمية في احد الشوارع (72).

ولمثل هذه الاعتداءات العامة تأثير مدمر على ابناء الطائفة في المنطقة ذات العلاقة وعلى الطائفة بصفة عامة متسببة في مزيد من انعدام الاستقرار والتهجير. تبين التقارير التي تتحدث عن اعتداءات محدّدة ضد قادة دينيين وجود نمط من محاولات اجبارهم على اعتناق الاسلام ثم ارغامهم على استخدام مكانتهم في الطائفة وسيلة لحمل آخرين على اعتناق الاسلام (73).

في كانون الثاني/يناير 2005 قُتل رياض راضي حبيب رمياً بالرصاص وهو مهندس يبلغ من العمر 40 عاما ورئيس المجلس الروحاني المندائي الاعلى ، فرع البصرة ، بعد ان اقترب منه ثلاثة مسلحين طالبوه باعتناق الاسلام (74). وفي شباط/فبراير قالت جمعية الصابئة المندائيين في استراليا في تقرير لها ان مجموعة من المسلمين فاتحت شيخا مندائيا متدربا في الصويرة مطالبة اياه باعتناق الاسلام والمساعدة في اقناع صابئة آخرين باعتناق الاسلام. وتعرض الشيخ الى الضرب المبرح عندما رفض ذلك.

تقدر جمعية الصابئة المندائيين في استراليا ان 35 عائلة مندائية أُجبرت في عام 2004 على اعتناق الاسلام بالاكراه في مدينة الفلوجة وحدها (75).

اعتداءات على المصالح

تصاعدت الاعتداءات التي تستهدف المندائيين ايضا بسبب عملهم التقليدي في مهنة صياغة الذهب والفضة والمجوهرات. ولدى بغداد سوق تاريخية لصياغ الذهب حيث زاول اجيال من المندائيين مهنتهم هذه. لذا فهم يعتبرون أغنى من العراقيين الاعتياديين الآخرين. ولكن هذه الاعتداءات في الوقت الذي قد تكون بدافع الحصول على الذهب ، كانت تنطوي على تحامل مذهبي. وقال ماجد الزهيري المنسق العام للاتحاد الوطني الصابئي في معرض الحديث عن الاشخاص الذين قُتلوا: "في كل اعمال القتل التي استهدفت الصياغ كانوا كلهم من الصابئة ولم يكن هناك مسلم واحد بينهم". وازاف: "اصبحت الاقليات كائنات مجهرية لا ترى بالعين المجردة" (76).

في 26 نيسان/ابريل 2003 قُتل صبيح شبيب الباب وهو صائغ في سن الستين من بغداد. وبعد قتله نُهب محله. وافاد شاهد عيان ان هتافات معادية للمندائيين أُطلقت خلال عملية القتل والنهب (77). وفي تموز/يوليو 2005 خُطف خليل أ. خليل من محل الخلي والمجوهرات الذي يملكه بشارع الروسيين. وكان خاطفوه مسلحين وملثمين، سرقوا مجوهراته مع ما وجدوه من نقود في المحل. وبعد ان خطفوه قاموا بتعذيبه. وحين أُفرج عنه كان بحاجة الى عناية طبية. وجاء في شهادة الطبيب: "حضر خليل أ. خليل الى عيادتي ، وهو مصاب بجروح ورضات ، وكان ينزف من جروح في مناطق مختلفة من جسمه ، بما في ذلك الظهر واليدان والساقان. وكان مصابا بجروح خطيرة" (78).

وردت تقارير عن حالات قُتل فيها صاحب المتجر ولكن شيئا لم يُسرق. وتؤكد هذه التقارير مجددا الرأي القائل ان اعمال القتل ليست بدافع الكسب المادي بل هي اسلوب لاجتثاث افراد جماعة اثنية وديانة معينة. ففي كانون الثاني/يناير 2005 قُتل الصائغ ماهر شراد زباله امام عائلته. وفي ايار/مايو قُتل وصفي ماجد كشكول البالغ من العمر 35 عاما على يد مسلحين في متجره. ولم يُسرق شيء (79). وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2005 خُطف الصائغ فوزي مزبان الخميسي البالغ من العمر 50 عاما ، من بيته في بغداد ثم تعرض الى التعذيب والقتل وتقطيع اوصال جثته. ولم تُطلب فدية أو يُسرق شيء من منزله (80).

اخيرا يبرر مرتكبو الاعتداءات التي تستهدف هذه الطائفة افعالهم على اساس ان المندائيين يؤيدون القوة متعددة الجنسيات في العراق والاميركيين بالعمل معهم ولحسابهم. ففي شباط/فبراير 2005 قُتل مهندس خزعل لفته طعنا بعد تهديدات مستمرة ارغمته على تغيير محل اقامته عدة مرات (81).

الناطق باسم مجلس الاقليات العراقية بشار السبتي تحدث بُعيد تلقيه نبأ تفجير محله لبيع المجوهرات في مركز بغداد التجاري قائلا: "ان جسد العراق مثخن بالالام والجروح. ولكننا يجب ألا ننعي هذا الجسد قبل مماته". السبتي مصمم على البقاء في بغداد ومواصلة العمل من اجل بقاء طائفته في العراق.

تهديدات وترهيب

تعرض المندائيون، مثلهم مثل المسيحيين ، ايضا ، الى حملة من الترهيب والتهديدات تمثلت انداراتها النهائية في اعتناق الاسلام، الرحيل أو الموت. ففي 20 ايلول/سبتمبر 2005 بثت هيئة الاذاعة البريطانية "بي بي سي" BBC تقريرا بعنوان "فوضى العراق تهدد ديانة قديمة" (82) ، استشهد برسالة تلقتها عائلة مندائية هربت الى سوريا: "اما أن تعتنقوا الاسلام وتعيشوا بيننا ملتزمين به أو تغادروا البلد وتكفوا عن السخرية من قيمنا. وإلا فان سيف العدالة الذي يميز بين الايمان والكفر سيكون الفيصل بيننا".

في نهاية المطاف صارت ممارسة الحياة الدينية أشد صعوبة على المندائيين. وافادت تقارير ان 17 شيخا مندائيا غادروا العراق منذ عام 2003 ، وفي نيسان/ابريل 2006 لم يبق منهم إلا 13 شيخا (83).

قال سيمون جينز Simon Jeans وهو محام ومدافع عن حقوق الطائفة المندائية في برنامج عن الاديان The Religion Report تبثه الاذاعة الاسترالية: "بعدها عملت مع الطائفة لمدة عامين اعتقد صادقا انها تواجه خطر تطهير العراق اثنيا منها... فالمندائيون ليسوا طائفة قوية ، وهم ليسوا طائفة كبيرة عدديا ، بل بضعة آلاف ، ولكنهم مهددون بأذى بالغ وبالفناء في العراق" (84).

الاييزيديون

في عام 2005 قال مستشار الرئيس جلال طالباني لشؤون الايزيديين مرزا دينائي: "اجدُ مستقبل العراق بانسا ، وللایيزيديين سيكون حتى اكثر صعوبة" (85).

قدّرت مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة ان نحو 550 الف ايزيدي من اصل 800 الف في انحاء العالم يعيشون في العراق (86) ، منهم 75 في المئة يعيشون في الجبال الواقعة قرب الحدود السورية ، و 10 في المئة يعيشون في المناطق الخاضعة للإدارة الكردية في اربيل ودهوك والسليمانية. والـ 15 في المئة الباقون يعيشون في منطقة شيخان (87). ويعتبر البعض لغتهم "الكرمنجية" احدى اللهجات الكردية.

الديانة الايزيدية ديانة توحيدية ويُعتقد انها متفرعة من الزرادشتية . وهي تشتمل على عناصر من المانوية واليهودية والمسيحية والاسلام والمعتقدات الغنوصية ويعود تاريخها الى نحو اربعة آلاف عام. ولا يمكن اعتناق الايزيدية، فالذين يولدون ايزيديين هم وحدهم الذين يعتبرون معتقبيها. كما تُعرف الديانة بأنها "عبادة الملائكة" ومحورها "ملك طاووس" Maluk Ta'us الذي يُماهي بالملك الساقط لوسيفر. ويعتقد الايزيديون بأن الله بعدما خلق الانسان طلب من الملائكة ان تسجد له ولكن ملاكا واحدا رفض السجود فصار من المنبوذين. وهذا الملك الساقط هو في الديانتين الاسلامية والمسيحية رديف للشيطان ، لكن الايزيديين يرون ان الله غفر له وكلفه بحماية العالم. لذا يُعرف الايزيديون عند الديانات الاخرى بأنهم "عبدة الشيطان" ، وهي تهمة فاقمت الاضطهاد الواقع عليهم في عراق ما بعد صدام.

في تصريح لوكالة "رويترز" قال عضو مجلس النواب عادل ناصر: "في حين اننا لسنا عبدة الشيطان يتعين على المرء ان يأخذ في الاعتبار ان الناس تزدرينا بهذه الصفة" (88). ومع تردي الوضع الأمني في العراق على اساس اثني وديني باتت هذه الطائفة مهددة بصفة خاصة بسبب هذا التحامل.

منذ عام 2003 اعلنت جماعات اسلامية "نجاسة" الايزيديين كطائفة وقام متطرفون اسلاميون بتوزيع منشورات في الموصل تدعو الى قتل جميع افراد الطائفة الايزيدية. وفي الفترة الواقعة بين ايلول/سبتمبر وكانون الاول/ديسمبر 2004 سُجل مقتل اكثر من 25 ايزيديا وكذلك وقوع ما يربو على 50 جريمة من جرائم العنف استهدفت افراد الطائفة. وفي 17 آب/اغسطس 2004 قام مسلحون بذبح شاب من منطقة بعشيقية والتمثيل بجثته لأنه كان يُعد من الكافرين. وفي 21 تشرين الاول/اكتوبر 2004 عُثر على جثتي رجلين مقطوعي الرأس بين تلعفر وسنجار. وقبل ايام قليلة من ذلك كان متطرفون اسلاميون في تلعفر هددوا الرجلين بزعم عدم احترامهم الامتناع عن التدخين خلال شهر رمضان. وفي كانون الاول/ديسمبر 2004 قتل مسلمون متطرفون خمسة يزيديين (89).

كما ابلغت الطائفة الايزيدية عن مقتل احد عشر ايزيديا خلال الفترة الواقعة بين ايلول/سبتمبر 2005 وايلول/سبتمبر 2006 بينهم عضو مجلس محافظة نينوى حسن نمرود الذي أُغتيل في 20 نيسان/ابريل 2006 (90).

صهر الاقلية الايزيدية

لأسباب أثنية يجد الايزيديون أنفسهم محصورين بين العرب والكردي في العراق. وقد عانى كثير من الايزيديين في حملة الانفال الى جانب الكردي (سُئِلَ هذه المسألة بمزيد من الاستفاضة لاحقا في هذا التقرير) ، وأجبروا على اعتبار انفسهم من العرب. واليوم أخذ افراد من الطائفة الايزيدية يتحدثون عن خوفهم من الانصهار مجددا ، هذه المرة على يد الكردي.

يتكلم الايزيديون اللغة الكردية ويتمتعون بحرية دينية كاملة في ظل الحكومة الاقليمية الكردية التي لهم فيها حقيقتان وزاريتان. وفي مقابلة حذرة قال الايزيدي خورتو حاجي اسماعيل بابا شيخ، ان مسؤولين صغارا في الحكومة الاقليمية الكردية يعادونهم ويمنعون قراهم من الحصول على خدمات كافية. واعلن بابا شيخ: "ان الحكومة تحمينا وهي توفر بعض الخدمات ولكن هناك بعض المسؤولين من الاحزاب الكردية يعاملوننا معاملة سيئة" (91).

وافاد تقرير نقلا عن نوروز علي الذي يملك محلا مجازا لبيع المشروبات الروحية ان الكردي امره بإخلاء بيته في سنجار ثم استولوا عليه لدى وصولهم اليه (92). وقال التقرير نفسه "ان المشاكل لم تنته منذ رحيل صدام. فبعد الحرب تدفق مقاتلون كرد على هذه المنطقة [سنجار] من الشمال وعينوا رئيس بلدية منهم واستولوا على المدينة" (93).

ضحايا اعتداءات على ايدي القوات الاميركي

الانتهاكات ضد حقوق الانسان التي اتهمت القوات الاميركية بارتكابها في العراق طاولت الاقليات ايضا. وكان المحقق السابق في الجيش الاميركي توني لاغورانيس Tony Lagouranis اعتزل العمل في صفوف الجيش في كانون الثاني/يناير عام 2005 بعد ان امضى فترة من الخدمة في سجن ابو غريب في العراق.

وكتب لاغورانيس كتابا عن خبراته بعدما شعر بالاشمئزاز من الخروقات التي ارتكبتها هو نفسه وشهدها ضد المعتقلين.

في رد على سؤال احد الصحفيين ("متى بدأ ضميرك يؤنبك إزاء ما كان يجري؟") قال لاغورانيس: "لم أدرك مدى ضلوعي في اساءة معاملة المعتقلين إلا بعد حوالي نصف الفترة التي قضيتها هناك. وحينذاك تنبّهت حقا الى الأمر. كانت هناك واقعة مع رجل وضعناه في حاوية شحن.

استخدمنا الكلاب معه والانوار الخاطفة والموسيقى الصاخبة وحرمانه من النوم ، وكان البرد شديدا - كان يلقي كل ذلك في معاملتنا له. الضابط المسؤول عن التحقيق قرر استخدام هذه الاساليب ، وأنا كنت المنفذ. لم اكن اعتقد ان المعتقل بريء فحسب بل اصبح واضحا انه شريف بحق. كان ايزيديا. وهم في الحقيقة ليسوا مسيحيين ولا مسلمين بل طائفة قائمة بذاتها والجميع اضطهدها. اعتقد ان ما ذاقه هذا الشعب على امتداد الف سنة من الاضطهاد في العراق اتاح له ان ينظر الى التجربة نظرة مغايرة لنظرة واحد مثلي ، وبدأت ادرك اني شخص ضئيل للغاية" (94).

اليهود

يعود تاريخ اليهود في العراق الى 2600 سنة. ومر وقت كان عددهم اكثر من 150 الف يهودي ، كلهم تقريبا غادروا الآن بارادتهم أو أُبعِدوا قسرا. وكان الملك البابلي نبوخذنصر جاء بهم الى المنطقة عبيدا ، واستعادوا حريتهم بمرور القرون. وتقليديا كان اليهود يعملون مزارعين وخباطين وصائغين وتجارا يتعاملون بالتوابل والمجوهرات. ومنذ اندلاع الحرب العالمية الثانية عانوا من الاضطهاد نتيجة اعمال عنف ارتبطت بصعود المشاعر القومية العربية. وبعد اقامة دولة اسرائيل في 1948 ، العام الذي اعلنت فيه "الصهيونية" جريمة

واحيانا جريمة عقوبتها الاعدام في العراق (شهادة مسلمين اثنين فقط كانت تكفي للحكم على يهودي) ، انطلقت حركة نزوح جماعي.

تقول مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة في تقرير لها ان "ظروف معيشة اليهود في العراق تردت بشدة" (95) منذ سقوط النظام في عام 2003 بسبب الشكوك السائدة في ان اليهود يتعاونون مع القوة متعددة الجنسيات في العراق. واليوم ، لم يعد للطائفة اليهودية حاخام في العراق "وهي قد احتجبت تماما عن الحياة العامة في العراق" (96) حيث يعيش افرادها في خوف من الاعتداءات التي تستهدفهم.

في عام 2003 قالت جماعة حقوق الاقليات الدولية ان بضع مئات لا اكثر من اليهود يعيشون في بغداد أو الشمال (97). وبحلول تشرين الاول/اكتوبر 2005 قالت مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة في تقرير لها ان نحو 20 يهوديا فقط ما زالوا في بغداد ، وأشارت الى ان ليس بالامكان ايجاد أي يهود خارج المدينة. وفي ذلك الوقت كان اليهود الباقون جميعهم تجاوزوا سن السبعين باستثناء عائلتين. في ايلول/سبتمبر 2006 قال تقرير وزارة الخارجية الاميركية عن الحرية الدينية في العالم International Religious Freedom report ان عدد اليهود "انخفض الى أقل من 15 شخصا في بغداد".

البهائيون

يُعد البهائيون "مرتدون" أو كفره بموجب الشريعة نظرا لاعتناقهم ديانة نشأت بعد الاسلام. فان نبي البهائيين ، بهاء الله ، نفى ان محمدا خاتم الانبياء المرسلين، وان بهاء الله هو آخر المرسلين. لذا كان وضعهم في المجتمع العراقي صعبا على الدوام ، وما زالت التداعيات الناجمة عن ذلك محسوسة حتى هذا اليوم ، مثل الحقيقة الماثلة في ان البهائيين المولودين في الاعوام الثلاثين الماضية لا يحملون وثائق ثبوتية ، بما في ذلك جوازات السفر ، وبالتالي فانهم لا يستطيعون السفر الى خارج العراق. وإزاء صعود التزمّت الديني بين الجماعات الراديكالية في العراق فان البهائيين مهددون بالمعاناة من الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان مثلهم مثل الآخرين في دولة ما بعد صدام ، إن لم يكن أكثر. والمصاعب التي واجهوها خلال مثل هذه الفترة المديدة تجعل من المحال تقريبا تقدير عدد البهائيين الذين ما زالوا يعيشون في العراق (98).

قال بهائي بارز يعمل طبيبا في العراق:

"كنا سعداء بنهاية النظام ، وبدأنا نزاول نشاطاتنا من جديد كما فعل جميع الذين كانوا مظلومين في السابق.....ولكننا مرة اخرى نعيش في خوف من المتعصبين الذين قد يقفون ضدنا. لم يكن هؤلاء موجودين قبل ثلاث سنوات وهم موجودون الآن. فالمسلمون يقتلون بعضهم بعضا ويحاولون تقسيم بغداد. ونحن نخاف الحرب الاهلية ، ننتظر لنرى ما سيحدث ونبتهل بأن تنتهي الأمور على خير" (99).

خيارات البهائيين للهروب خيارات محدودة. ورغم انهم يشكلون أكبر اقلية دينية في ايران المجاورة فان الطائفة البهائية هناك تعرضت الى انتهاكات صارخة لحقوق الانسان ارتكبتها الدولة على امتداد عقود ، بما في ذلك استهداف البهائي باعمال قتل وتعذيب وتغيب ومراقبة وحرمانا من حقوق المواطنة. وتلاحظ وزارة الخارجية الاميركية في تقرير أخير (2006) ان معتنقي الديانة البهائية "اصبحوا في الأونة الأخيرة هدفا لاعتقالات جديدة ومضايقات من وسائل الاعلام التي تسيطر عليها الدولة" (100).

الکرد الفيلينيون

الکرد الفيلينيون مسلمون شيعة من حيث المذهب (غالبية الكرد من السنة) وعاشوا في العراق منذ ايام الامبراطورية العثمانية. وهم يقطنون المنطقة الواقعة على امتداد الحدود الايرانية العراقية في جبال زاكروس وفي مناطق من بغداد ايضا (101).

كان الكرد الفيليون تجارا واصحاب اعمال، ينشطون في حياة المجتمع السياسي والمدني، وهم الذين بادروا الى تأسيس غرفة تجارة بغداد في ستينات القرن الماضي. وفي زمن نظام البعث جرى استهدافهم على وجه التحديد فجُردوا من الجنسية العراقية وهُجّر عدد ضخم منهم الى ايران بتهمة ان مذهبهم الشيعي يجعلهم "ايرانيين". واستنادا الى مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، كان هناك في مطلع 2003 اكثر من 200 الف لاجئ عراقي في ايران ، 1300 يعيشون في منطقة ازنا حيث يشكل الكرد الفيليون 65 في المئة منهم. وكثير منهم دون سن العشرين ، ولدوا في المخيم ولم يعرفوا موطننا آخر غيره (102).

الآن مرة اخرى تجعلهم اثنتيهم ومذهبهم هدفا للانتهاكات العنيفة ضد حقوقهم الانسانية. وبسبب ما عانوه من تطهير عرقي وتهجير وحرمانهم من حقوق المواطنة في زمن النظام السابق فان من الصعوبة بمكان جمع أدلة عن عدد الذين ما زالوا هناك ، وامثلة على انتهاكات محدّدة ما زالوا يتعرضون اليها. ولكل منّ شعر ان العودة قد تكون خيارا بعد سقوط صدام حسين فان الاوضاع الحالية تجعل مثل هذا الخيار بالغ الخطورة والصعوبة.

الفلسطينيون

في عام 2003 بلغ عدد افراد الجالية الفلسطينية في العراق ، وغالبيتهم من المسلمين السنة، نحو 35 الفا. وهذا الرقم هو اليوم أقرب الى 15 الفا. وكان غالبية الفلسطينيين وصلوا الى البلد لاجئين من فلسطين في عام 1948، وبعد الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 أو من الكويت وغيرها من دول الخليج في عام 1991. وقبل عام 2003 كان غالبية الفلسطينيين قد استقروا في بغداد فيما استقرت جماعة صغيرة منهم في الموصل. ورغم عدم منحهم الجنسية العراقية خلال حكم صدام حسين (حدّد وضعهم بكونهم "لاجئين رسميين") فان حزب البعث عمل على توظيف هويتهم الفلسطينية وكونهم من العرب السنة. وقد مُنحوا سكنا بايجارات مدعومة أو سكنا مجانية وخدمات مجانية مع اعفائهم من الخدمة العسكرية. وجرى تشجيعهم على القيام بأدوار في حياة العراق السياسية وأُنحت لهم حرية السفر أكثر من غالبية المواطنين العراقيين (103). وبحسب البعض فان التحامل على المعاملة الخاصة التي كانوا يلقونها في زمن النظام السابق يقف وراء الاعتداءات العنيفة التي يتعرضون اليها الآن يوميا. وقالت استريد فان غيندرن شتورت Astrid Van Genderen Stort المتحدثة باسم مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة في جنيف ان الفلسطينيين "كانوا ضحايا مدهامات ليلية واعتقالات تعسفية واعمال تعذيب مارستها قوى الأمن العراقية" (104).

تحدثت منظمة مراقبة حقوق الانسان "هيومان رياتس ووتش" Human Rights Watch (HRW) في تقرير لها عن الاعتداء التالي يوم سقطت بغداد في عام 2003:

"نظيمة سليمان امرأة في الخمسين من العمر تعيش في حي الحرية في بغداد، تذكرت ان خمسة عشر مسلحا جاءوا الى منزلها يوم سقطت بغداد وقالوا لعائلتها بحزم: "هذا البيت للعراقيين وانتم لا تملكون شيئا. صدام كان يحميكم. اذهبوا واطلبوا من صدام ان يجد لكم بيتا آخر". وبعد يومين على هذا التهديد، في 11 نيسان/ابريل 2003 القى مجهولون قنبلتين داخل منزل نظيمة فدمر تماما وقتل حفيدها ابن السبعة اشهر، راوند محمد سليمان. وأصيب ثلاثة من اطفالها وثلاثة من اقربائها بجروح بالغة نُقلوا على اثرها الى المستشفى للعلاج" (105).

بحسب منظمة مراقبة حقوق الانسان، فان وزارة الداخلية وقوى الامن العراقية كانت ضالعة في اعتقالات تعسفية واعمال قتل وتعذيب ضد لاجئين فلسطينيين. وتحدث منّ اعتقلتهم قوى الأمن العراقية عن استهدافهم باعتداءات وتعرضهم الى التعذيب لأنهم فلسطينيون. فان ام عمر البالغة من العمر 30 عاما ، وهي ام لطفلين احدهما في العاشرة والآخر عمره سنة واحدة ، من منطقة الدورة ونسيبها رائد علي حسين ، البالغ من العمر 29 عاما ، قالوا لمنظمة مراقبة حقوق الانسان ان مسلحين يرتدون ملابس الشرطة خطفوا زوج ام عمر ، محمد علي حسين ، في 24 تموز/يوليو 2004 من محله في منطقة الشيخ عمر ذات الغالبية الشيعية في بغداد. واتصل الخاطفون برائد للمطالبة بعشرة آلاف دولار فدية مقابل الافراج عن اخيه. فقام رائد بجمع المبلغ من اصدقاء واقارب وتسليمه اليهم. ولكن ام عمر ورائد علي حسين عثرا على جثة محمد علي حسين في مشرحة في بغداد في 26 تموز/يوليو. وبحسب ام عمر فقد ظهرت على جثة زوجها آثار تعذيب (106).

في حزيران/يونيو 2006 اصدرت مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة تقريراً مسهباً عبرت فيه عن قلقها على الجالية الفلسطينية في العراق:

"قتل مهاجمون مجهولون ستة فلسطينيين على الاقل في العاصمة العراقية خلال الاسبوعين الماضيين ، بحسب تقارير تلقاها موظفو مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة هناك. وفي يوم الاحد الماضي دخل نحو عشرين مهاجماً مسلحاً أحد المنازل في بغداد واقتادوا رجلاً فلسطينياً الى الحديقة قبل ان يقتلوه رمياً بالرصاص امام عائلته. وفي حالة قبلها عُثر على رجل فلسطيني آخر مقتولاً بعد فترة قصيرة على خطفه في 15 ايار/مايو وأندّر بيان لاحق للفلسطينيين بمغادرة العراق في غضون 10 ايام وبخلافه "مواجهة المصير نفسه الذي لاقاه المجرمون في مناطق اخرى". وقال البيان الذي لم يحمل توقيعا للفلسطينيين: "لقد أندرتم وسيكون حكمكم قاسياً" (107).

الى جانب هذه الاعمال الانتقامية العنيفة تحدث فلسطينيون في بغداد عن تعرضهم الى اهانات يومية والبصق عليهم وضربهم لدى معرفة هويتهم (108).

يعاني اللاجئون الفلسطينيون الهاربون الى الاردن وسوريا من وضع بالغ الصعوبة. ذلك ان فلسطينيي العراق كانوا يُعادون على الحدود العراقية الاردنية ولا يُسمح بدخول سوريا إلا لعدد محدود منهم. وبعد ان استقبلت الحكومة السورية 287 لاجئاً ، ابلغت مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة في اوائل ايار/مايو 2006 انها لن تقبل المزيد (109). ومنذ ايار/مايو 2006 هرب من بغداد 350 فلسطينياً بينهم اطفال ونساء حوامل ، وهم عالقون في ارض حرام بين العراق وسوريا. وفي تشرين الاول/اكتوبر 2006 ، بعد هجوم بقذائف الهاون على لاجئين فلسطينيين في بغداد ، دعت مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة مرة اخرى الحكومة العراقية والقوة متعددة الجنسيات الى توفير الحماية التي يحتاجونها. وقتل اربعة فلسطينيين وأصيب أكثر من 12 آخرين وهُجّر عدد آخر ، بحسب ما افادته مفوضية اللاجئين. وفي كانون الاول/ديسمبر وصلت مجموعة من 41 لاجئاً فلسطينياً الى الحدود العراقية السورية ولكن السلطات العراقية لم تسمح لهم بمواصلة السفر أو العودة بدعوى انهم لا يحملون الوثائق اللازمة (110).

قال الفلسطيني المقيم في العراق احمد سالم لوكالة انباء الامم المتحدة IRIN:
"العراقيون يريدوننا ان نغادر بلدهم. فقد بدأت الميليشيات استهدافنا وطردنا من بيوتنا متهمه ايانا بأننا صداميون. اعمل احياناً بائع خضروات للحصول على بعض المال لأنني فقدت وظيفتي ، وعائلتي تحتاج الى الطعام. اني يائس وليس لدي خيار ولا اعرف اين اذهب. ندعو الحكومة الى الاهتمام بنا. فنحن مسلمون ، عرب ، ولسنا حيوانات لكي نُترك ونُقتل بهذا الشكل" (111).

ام محمد البالغة من العمر 56 عاماً قالت:
"انهم [الميليشيات] وحوش ، قتلوا ولديّ امام بيتي ثم هتفوا قائلين اننا الفلسطينيون كالحنازير [لأننا] نعتمد على ما يقدمه الناس لنا. هذه ليست انسانية. كانا [ولداي] كلّ ما عندي في هذه الحياة وقد ذهباً الآن وتركنا وراءهما اطفالهما السبعة لترعاهم أرملتاها العاطلتان. رأيتُ رأس ولدي يمزقه الرصاص وفي اعين هؤلاء الجبناء لم أر إلا السعادة والغبطة بعملهم هذا. المطلوب احقاق العدل والحماية لنا. نحن بشر ومن حق كل انسان ان يعيش. لقد اندورنا بإخلاء البيت في غضون اسبوع ولكني اعتقد ان ذلك سيكون آخر يوم في حياتي لأنني لن اخرج من هذا البيت إلا في تابوت" (112).

الأقليات في المناطق المتنازع عليها في شمال العراق

هناك الكثير من الانتهاكات التي تُرتكب ضد حقوق الأقليات في العراق اليوم وهي تشكل جزء من دوامة العنف والظلم الذي يعود الى حكم صدام حسين. ولا يصح هذا كما يصح على شمال البلاد.

فمن مدينة سنجار الغربية القريبة من الحدود السورية-العراقية الى مدينة خانقين القريبة من الحدود الايرانية العراقية في الشرق ، مرورا بالموصل واربيل وكركوك وديالى ودهوك والسليمانية ، عانى مئات آلاف الكرد والكرد الفيليين والشبك والتركمان والمندائيين والأشوريين والايزيديين من الابادة الجماعية التي اقترفها صدام حسين ، أو حملة "الانفال".

اسفرت حملة الانفال التي أطلقت في عام 1988 عن مقتل أو تغييب نحو 100 الف شخص - غالبيتهم من الكرد ولكن بينهم آلاف من افراد الأقليات المختلفة - وعن سياسة التعريب التي استمرت حتى عام 2003.

لذا اصبح حق العودة وكيفية تطبيق ذلك قضية حاسمة منذ عام 2003 ، قضية دونها صعوبات بسبب الاحتقانات المتضاربة في هذه المنطقة المعذبة من البلاد. وان مسألة رفع الحيف عن الكرد الذين لديهم الآن قوة سياسة وعسكرية كبيرة ويريدون التوثق من عدم انكشافهم في المستقبل ، وكذلك ما يحدث للعرب الذين عاشوا في المناطق "المعرّبة" فترة تصل الى ثلاثة عقود ، هي الآن قيد الحل بوسائل قانونية وغيرها من الوسائل الاخرى غير القانونية. ويثبت تطبيق العدالة بحق العرب والكرد في هذه القضية كونه مهمة شاقة - ومستحيلة تقريبا بالنسبة للأقليات.

الى جانب اعمال التغييب والقتل فان سياسة التعريب اجبرت الاقليات على تغيير هويتها الاثنية رسميا. وان التعداد السكاني العام الذي أجري في 1987 و1997 ألزم جميع الأشوريين بالاختيار بين القومية العربية والقومية الكردية. والذين اصرروا على التمسك بهويتهم الاشورية سُطبوا من القائمة أو سُجّلوا قسرا على انهم عرب أو كرد (113). وفي عام 2001 اعلن المرسوم رقم 199 "حق" كل مواطن عراقي في تغيير هويته القومية واختيار هوية عربية. كما هُجّر مئات الالوف ، وخاصة في المنطقة المهمة اقتصاديا في محيط كركوك.

واقفت السلطات الكردية بضغط شديد من الولايات المتحدة على الامتناع عن اللجوء الى القوة بصورة مباشرة لاستعادة الاراضي والممتلكات الكردية في منطقة كركوك. تتمثل السياسة الكردية الآن في العمل على "تطبيع" وضع كركوك أو عودة الذين هُجّروا من كركوك واسترداد ممتلكاتهم بعد اجراء تعداد سكاني واستفتاء على وضع المدينة من المقرر تنظيمه في عام 2007 (انظر ادناه) (114).

ولكن التصريحات التي ادلى بها ممثلون عن الاقليات المختلفة في مقابلات مع جماعة حقوق الاقليات الدولية ، تؤكد ما تتعرض له هذه الاقليات من اعمال عنف وترهيب صارخة ، لا سيما في سهول محافظة نينوى وفي كركوك. وثمة تقارير تفيد بأن الاقليات تتعرض الى ضغوط لدعم الاحزاب السياسية الكردية أو اعلان هويتها كردية ، وبذلك تعزيز المطالب الاقليمية الكردية. ويُعرض عليها مقابل ذلك التمتع بالحماية (115).

إن المقابلات التي اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع ممثلين عن اقلية قومية اوردت مرارا مثل هذه الممارسات من الجانب الكردي. وفي احدى المقابلات قال متحدث باسم مجلس الاقليات العراقية: "ان الكرد يثيرون انقسامات بين الاقليات لخدمة اغراضهم الخاصة. وهم يعاملون المسيحيين معاملة افضل من العرب. يقوم الكرد بتمويل كنائس لافساد كهنة، كما انهم يمارسون الافساد من خلال العمل الخيري. انهم يشترون الناس ويفعلون الشيء نفسه مع الايزيديين والشبك" (116).

وبحسب بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق فان مزاعم استمرت في الظهور عن ضلوع عناصر امنية ترتبط بوزارة الداخلية وقوات البشمركة (الميليشيات الكردية) في ممارسات بوليسية غير قانونية خارج منطقة الحكومة

الإقليمية الكردية ، وخاصة في كركوك ونيوى (117). وادت الاضطرابات في كركوك خلال الايام التي اعقبت غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة الى ورود انباء عن استيلاء الميليشيات الكردية على مبان عامة. وتحدث عرب وتركمان عن طردهم من بيوتهم مع عودة الكرد الذين هُجروا في زمن صدام حسين (لمزيد من مناقشة هذه القضية انظر ادناه).

ان الاقليات في شمال العراق تجد نفسها، مثلها مثل سائر المواطنين العراقيين ، ضحية اعمال العنف الطائفي بين جماعات الاكثرية. ولكن إذا استمر افق التوصل الى تسوية سياسية بشأن كركوك في التلاشي فان خطر تجدد اعمال العنف بين الجماعات الاثنية وعمليات التهجير التي ترتكبها اطراف أو ميليشيات مختلفة سينزاد والاقليات ستكون من بين اكثر الفئات انكشافا إذا حدث ذلك.

التركمان

كان عدد التركمان يبلغ نحو 800 الف في عام 2001 (118) وهم يعيشون في مدن وقرى شمال العراق تمتد من تلعفر الى الموصل واربيل والتون و كركوك وطوز خُرماتو وكفري وخانقين. وينحدر التركمان في اصولهم من قبائل اوغوز الناطقة بالتركية ، وبدأوا التوطن في العراق منذ 1500 سنة. والتركمان هم ثالث اكبر جماعة اثنية في العراق (بعد العرب والكرد) (119).

ينخرط تركمان العراق بوصفهم طرفا اساسيا في ما سمته مجموعة الازمة الدولية International Crisis Group (ICG) ، وهي منظمة غير حكومية، معركة "خطرة ومُهملّة بخطورة" - هي معركة كركوك (120).

وفي حين يذهب الكرد الى انهم سكان المدينة الاصليون ويشيرون الى مصادر عثمانية تؤكد وجودهم فيها كأغلبية فان التركمان يعتقدون ان المدينة كانت دائما مدينتهم. وهم يعززون الوجود الكردي الواسع في المدينة الى الهجرات الجماعية اليها بعد عام 1927 ، ومرة اخرى هجرات العرب في الخمسينات والستينات. وكانت هذه الهجرات حافزا لتنظيم التركمان سياسيا في المنطقة. واسفرت الاحتقانات بين الفرقاء عن مجزرة ارتكبت بحق القادة التركمان ومئات المدنيين في 14 تموز/يوليو 1959. وفي الثمانينات عانى التركمان مع الكرد خلال حملة الانفال. وتعارض الجبهة التركمانية العراقية ، المدعومة من تركيا ، وقوع كركوك وغيرها من المناطق في شمال العراق تحت سيطرة الكرد. ومن الاسباب الاساسية الاخرى وراء اهمية كركوك البالغة لجميع هذه الجماعات ما لخصه تلخيصا جيدا موقع الجبهة التركمانية العراقية الالكتروني الذي يقول انها مدينة "تعوم على بحر من النفط" (121).

في مسودة للدستور العراقي اعدتها الحزب الديموقراطي الكردستاني وُصفت كركوك بأنها اهم مدينة في المنطقة الكردية من العراق (122). وبموجب الدستور العراقي الجديد تتمتع حكومة اقليم كردستان سلطة معترف بها على المحافظات الشمالية الثلاث (123) التي تضم العديد من المناطق المأهولة بكرد/تركمان ، لكنها لا تشمل كركوك. وفي الانتخابات المحلية التي جرت في كانون الاول/ديسمبر 2005 نالت الاحزاب الكردية 60 في المئة من الاصوات في محافظة التأميم (التي تغطي كركوك) لتضمن 26 مقعدا من اصل 41 في مجلس المحافظة. ومن المقرر اجراء استفتاء على مستقبل كركوك في عام 2007 متسببا في اذكاء الاحتقانات واعمال العنف في المنطقة وفي مزيد من هجرة التركمان.

أقسم عرب سنة بأن المدينة لن تصبح جزء من كردستان ابدًا ، وبدأت ميليشيات شيعية ايضا باقامة قاعدة لها في كركوك منذ عام 2006. وقال دبلوماسي غربي في العراق: "هناك قلة من القضايا أكثر حساسية في العراق مما يحدث في كركوك.... فكل الانظار متجهة صوبها ، وكل العناصر متوفرة للتوصل الى حل توافقي أو خلاف مدمر. إذا سلّمت كركوك فهناك أمل للعراق" (124).

بات الخوف من الاعتداءات جزء من الحياة اليومية للمدنيين التركمان. وقال تركماني من كركوك وعضو مجلس الاقليات العراقية:

"بعد سقوط الدكتاتور صدام حسين ظهرت حقيقة جديدة ومؤلمة على الساحة السياسية. فان بعض الذين عانوا من التهميش والتصحيح [التعريب] تحولوا الآن الى ممارسة ما حدث لهم على آخرين عاشوا معهم جنباً الى جنب مئات السنين. وها هم التركمان يعانون الآن من التهميش والتهميش لأن الكرد أحسن تسليحاً وبالتالي في موقع يتيح لهم الانتصار. تسيطر الميليشيات على المنطقة محاولة ان تفرض واقع نيتها في توسيع سلطتها على الارض والسيطرة على الارض والسكان" (125).

عمليات التهجير تؤكد ما برقية من وزارة الخارجية الاميركية موجهة الى البيت الابيض ووزارة الدفاع (البنتاغون) والسفارة الاميركية في بغداد وحصلت صحيفة "واشنطن بوست" على نسخة منها في حزيران/يونيو 2005 (126). وبحسب الصحيفة الاميركية فان "الاعتقالات خارج اطار القانون" جزء "من حملة منسقة وواسعة" تقوم بها الاحزاب السياسية الكردية "لممارسة السلطة في كركوك بشكل استفزازي على نحو متزايد".

ويميضي المقال الى وصف اعمال الخطف التي طاولت مئات من الاقلية العربية والتركمان في كركوك ، وان وثائق الحكومة العراقية وشهادات الضحايا وعائلاتهم ومسؤولين اميركيين وعراقيين ، اكدت انهم يُرسلون الى سجون في اربيل والسليمانية ، وهما منطقتان خاضعتان للسيطرة الكردية في شمال العراق. كما انهم يتعرضون الى التعذيب.

وفي حين ان التعذيب والاعتقال بلا محاكمة ممارسة غير قانونية فان محافظ كركوك الكردي اعترف بنقل السجناء نظراً لازدحام مراكز الاعتقال. ولكن يُنسب الى قائد شرطة كركوك ، التركماني ، قوله ان هذه الاعمال هي "عمليات خطف سياسية" وان الشرطة متواطئة فيها. وقال "ان المشكلة الرئيسية هي ان الولاء في صفوف الشرطة للحزبين [الكرديين الرئيسيين] في المنطقة وليس لقوات الشرطة. فهم يطيعون اوامر الحزبين ويعصون اوامرنا".

في حين ان مقال صحيفة واشنطن بوست يكشف عن انعدام ثقة عميق بالكرد بين التركمان فان الهجمات المباشرة (بخلاف الاعتقالات) تسببت ايضا في عدم استقرار السكان التركمان بصفة عامة. وان الاحتقانات بشأن كركوك من الحدة حتى ان اعمال عنف اندلعت في المدينة فور سقوط النظام تقريبا (127).

في المناطق الاخرى التي يقطنها تركمان نشأت احتقانات مماثلة. وقال مظفر ارسلان ، مستشار الرئيس جلال طالباني لشؤون التركمان: "ان الكرد يطالبون بتلغفر للسبب نفسه الذي يدفعهم الى المطالبة بكركوك والموصل وطوز خرماتو. فهم يريدون استعادة اكبر مساحة ممكنة لاضافتها الى وطنهم" (128).

كان التركمان مستهدفين ايضا بنمط اوسع من الانتهاكات. واورد آصف ستوركمان ، ممثل الجبهة التركمانية العراقية في بريطانيا، حالات من الاعتداء على التركمان في عام 2006. ففي حزيران/يونيو 2006 ذهب ستوركمان الى ان 20 طالبا قُتلوا في مدينة قره تبة التركمانية الكبيرة. وفي 13 حزيران/يونيو اسفر وقوع اربعة انفجارات في مناطق تركمانية من كركوك عن مقتل 13 شخصا من المدنيين التركمان وعناصر الشرطة. وفي 15 تموز/يوليو أصيب اربعة من افراد الفريق الأمني للجبهة التركمانية العراقية وأكثر من 16 مدنيا في انفجار سيارة مفخخة في كركوك (129). وفي 16 تموز/يوليو قُتل 25 شخصا في هجوم انتحاري استهدف مقهى "اكسو" في مدينة طوز خرماتو قرب كركوك ، بحسب صحيفة "حرية" التركية. وقدرت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق عدد القتلى بثمانية وعشرين شخصا (130).

في بيان موجه الى مجموعة العمل بشأن الشعوب الاصلية التابعة للامم المتحدة في تموز/يوليو اثارته "منظمة الامم والشعوب غير الممثلة"

The Unrepresented Nations and Peoples Organization (UNPO) قضية التركمان واستعرضت الاضطهاد الذي تعرضوا اليه منذ عام 2003 مؤكدة من جديد موقعهم المحشور بين كتل سياسية وجماعات مسلحة شتى.

"في منطقة تلعفر التركمانية على سبيل المثال دخلت قوات البشمركة المدينة في نيسان/ابريل 2003 وقامت بتعيين مسؤول كردي لادارة المنطقة وارتكبت العديد من اعمال العنف في مجرى العملية ، بما في ذلك النهب وتوجيه الاهانات والاستفزازات. وكانت تلك الاعمال هي البداية، وفيما بعد اتاحت الاجواء السائدة لجماعات مقاومة اخرى ان تعمل في المنطقة. ولم تعمل الهجمات التدميرية المتكررة لقوات التحالف والحرس الوطني إلا على زيادة حجم الاصابات بدرجة هائلة وتصعيد الأزمة". وفي الفترة الواقعة بين 2003 و2006 قُدّرت منظمة الامم والشعوب غير الممثلة ان حجم الاصابات في تلعفر كان كالآتي:

• 1350 قتيلًا و2650 جريحًا بينهم عدد كبير من الاطفال والنساء والشيوخ.

• نحو 7000 معتقل ، ما زال 1000 منهم رهن الاعتقال

• وقوع اضرار بـ 3658 منزلا و563 متجرا و469 سيارة

• تدمير نحو 500 بيت تدميرا كاملا

• نهب 1468 بيتا

• نقل 4685 عائلة الى مدن اخرى (131).

في 16 آب/اغسطس 2006 قال تقرير صادر عن بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ان جماعة مسلحة خطفت سيف عبد الجبار التميمي في غرب بغداد. وكان التميمي يعمل في صحيفة "الاخاء" التابعة للحزب التركماني الوطني العراقي (132).

الشبك

عاش شبك العراق ذوو الاصول الآرية في سهول نينوى بالدرجة الرئيسية ، على شريط من الارض بين نهري دجلة والخابور منذ عام 1502. وهناك ايضا مجموعة سكانية صغيرة من الشبك تعيش في الموصل. ويتميز الشبك ثقافيا عن الكرد والعرب ، ولهم تقاليدهم الخاصة ، ولغتهم خليط من الفارسية والعربية والتركية والكردية. ونحو 70 في المئة من الشبك مسلمون شيعة والباقيون سنة. وقد نال الشبك اعترافا بوصفهم جماعة اثنية متميزة في العراق منذ عام 1952. ولكن ، كما جرى توضيحه اعلاه ، فان القيادة الكردية تطعن في وضعهم وارضهم.

في آب/اغسطس 2006 قالت بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق في تقرير لها ان الشبك في الموصل ونيوى يواجهون اعمال عنف وترهيب مستمرة. ولم يحدد تقرير البعثة مرتكبي هذه الاعمال ولكن المرجح ان يكونوا من بين الجماعات المسلحة المسؤولة عن هجمات ايار/مايو على الاقليات في الموصل ، التي تسببت في عملية نزوح جماعية الى سهول نينوى. وقال التقرير "ان انباء افادت ان اكثر من مئة منهم [الشبك] قُتلوا منذ بداية حزيران/يونيو 2006، و انتقلت اكثر من الف عائلة الى قرى خارج الموصل. وتحدث افراد من الشبك يعيشون في قرى سهول نينوى عن مضايقات على يد الميليشيات الكردية التي تطرح على السكان اسئلة تتعلق بانتماءاتهم وهويتهم القومية" (133).

وبحسب الدكتور حُنين القدو فان الشبك منذ عام 2003 "نشعر اننا غرباء في وطننا. وينظر الينا الناس وكأننا لا نستحق الحياة. يُقتل شبك كل يوم... ووسائل الاعلام لا تغطي الانتهاكات الخطيرة والواسعة في هذه المنطقة. هناك تطهير عرقي ضد الشبك في محافظة نينوى" (134). الدكتور القدو هو الامين العام لتجمع الشبك الديمقراطي ورئيس مجلس القوميات العراقية وعضو مجلس النواب العراقي. وهو يعزو هذا الواقع الى المصالح السياسية الكردية:

"منذ تحرير العراق [في عام 2003] بسطت الميليشيات الكردية سيطرتها على مناطق الشبك وهي تحاول تكريد السكان بتسميتهم "الشبك الاكراد" من اجل ضم الضفة الشرقية من الموصل الى الاقليم الكردي. وقام الكرد باعتقال اشخاص من الشبك والأشوريين ، وميليشياتهم تجوب المدن والقرى حيث ترهب السكان وترفع العلم الكردي فوق المدارس في الفضيلية وبعشيقه وخرساباد ودرأويش وغيرها من البلدات. وعمد الكرد ، لا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني ، الى فتح مقرات حزبية في اصغر القرى" (135).

هناك آخرون يؤكدون عدم ثقة الشبك وارتياهم بالکرد. وقالت معلمة من الشبك تدرّس تكنولوجيا المعلومات في مقابلة أجريت معها بعد ان علمت بمقتل اثنين من الشبك:

"احيانا يمكن ان تصبح الموصل حتى اخطر من بغداد. ولدينا دليل على ضلوع الكرد في عملية القتل هذه لاشاعة الخوف. وفي الوقت الذي يتعرض الناس الى القتل لا يفعل ممثلو الحزب الديموقراطي الكردستاني أي شيء. وحينذاك نوافق على طلب الحماية من الكرد. ان هذه طريقة لاجبار الناس على التخلي عن ارضهم وتأييد الكرد بأصواتنا... يُقال لنا ان لدينا خيارين: جهنم أو الجنة. إذا كنا نريد الجنة نذهب الى الكرد. وإذا اردنا جهنم فان ما يحدث هنا هو اندار لنا".

ومضت المعلمة الى الحديث عن واقع العيش في خوف من الاعتداءات قائلة "ان الشباب يُسحقون تماما. وهم يتساءلون متى وكيف سيقتلون" (136).

المسيحيون الكلدوآشوريين

يجد الكلدوآشوريين في كركوك انفسهم هدفا لاعمال عنف بين جماعات اثنية اكبر. ولكن اعدادهم اقل بكثير - 12 الفا بحسب تقديرات 2006 (137).

اشارت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية في تقرير لها الى المصاعب الكبيرة التي يواجهها المسيحيون في محاولتهم استعادة ممتلكاتهم في شمال العراق (138). وقال النائب ستيفن باوند متحدثا في مجلس العموم البريطاني عام 2004: "ان الكرد احتلوا 58 قرية كلدوآشورية على الاقل احتلالا جزئيا أو كاملا ، ثمانى قرى محتلة احتلالا كاملا و50 محتلة احتلالا جزئيا. وتقع كلها في محافظة دهوك وفي مناطق يسيطر عليها الحزب الديموقراطي الكردستاني" (139). وازاف: "بدلا من اعادة الارض الى اصحابها الكلدوآشوريين الشرعيين ، بعث وزير الدفاع الحالي حازم الشعلان برسالة الى وزير البلديات بأن يوعز الى محافظ الموصل توزيع الاراضي الكلدوآشورية على افراد الجيش العراقي واجهزة المخابرات العراقية - استمرارا لسياسة النظام البعثي السابق. والاراضي ذات العلاقة تقع في المناطق الكلدوآشورية التالية في سهول نينوى: تل كيف وبغديدة - عُبر الاسم لاحقا ليكون قره قوش ثم حمدانية - وكرامليس وبرطلة وتلسقوف والقوش وبعشيقه وشيخان (140).

وقال التقرير الدولي عن الحرية الدينية (2006): "زعم مسيحيون يعيشون شمال الموصل ان حكومة اقليم كردستان صادرت ممتلكاتهم دون تعويض وبدأت بناء مستوطنات على ارضهم. كما زعم مسيحيون آشوريون ان القضاء الذي يسيطر عليه الحزب الديموقراطي الكردستاني كان يمارس التمييز بصورة روتينية ضد غير المسلمين ويتفاحس عن فرض الاحكام التي تصدر لصالحهم" (141).

خلال مهمة بحثية في شمال العراق ، بما في ذلك سهول نينوى ، في ايار/مايو 2006 ، وجدت جماعة حقوق الاقليات الدولية ان العلاقات بين السكان الكلدوآشوريين والاحزاب الكردية تمثل صورة معقدة. وان بعض القادة الكلدو آشوريين شكوا من وجود محاولات ترمي الى "تكريد" بعض القرى في منطقة السهول ، بما في ذلك تغيير اسماء الاماكن ، وربط توفير الموارد اللازمة للتنمية بتأييد الحزب الديموقراطي الكردستاني. ولكن كلدوآشوريين آخرين تحدثوا ايجابيا عن دعم الكرد لاعادة الاعمار والتنمية وتوطين كلدوآشوريين مهجرين من مناطق اخرى ، لا سيما الموصل وبغداد ، في محافظة نينوى. ويقف حراس مسيحيون بشكل ظاهر الآن خارج الكنائس وعلى حواجز التفتيش ، ونالوا دعما قُدم من حكومة اقليم كردستان. وفي مقابلة مع جماعة حقوق الاقليات الدولية وصف وزير المالية في حكومة اقليم كردستان ونائب رئيس الوزراء وقتذاك سركيس اغاجان كيف جرى ترميم 30 قرية مسيحية في سهول نينوى واعادة توطين نحو 3500 عائلة من بغداد والموصل.

قامت المنظمة الآشورية "مشروع التنمية المستدامة في العراق Iraq Sustainable Development Project التي تتخذ من واشنطن مقرا لها ، بزيارة ميدانية لشمال العراق في اوائل 2006. وتحدثت المنظمة في تقرير لها عن قيام الحزب الديموقراطي الكردستاني بمصادرة

الاراضي على نطاق واسع دون تعويض للاقليات ، وعن تهديدات ضد الاقليات وممارسات قسرية بهدف صهرها. (لكن قادة الكنائس الذي ينضمون الى الحزب يحصلون على اموال لاعادة بناء كنائسهم وبيوتهم). وتم تحديد هوية كاهن بوصفه كان يُبَلِّغ السلطات الكردية عن آشوريين يعارضون سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني على سهول نينوى. كما قالت المنظمة في تقريرها ان افراد الاقليات ، يضطرون الى الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكردستاني من اجل الحصول على فرص عمل والاحتفاظ بها. وتزعم المنظمة ان جميع الكلدوآشوريين الذين تقدموا بطلب العمل في فندق شيراتون في اربيل اشترط عليهم الانضمام الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، والذين رفضوا سُحبت فرص العمل الممنوحة لهم (142).

المشاركة السياسية

حيثما تكون الاراضي الاقليمية موضع نزاع فان الاقليات تواجه انتهاكات ضد حقها في المشاركة والتمثيل السياسي. والصراع المحتدم للسيطرة على كركوك والمناطق الحدودية لحكومة اقليم كردستان ، يمارس تأثيرا محدداً على الاقليات حيث ان لأصواتها دوراً حاسماً في تقرير نتيجة الانتخابات. وفي انتخابات كانون الثاني/يناير 2005 تحدث افراد اقليات غير مسلمة (وغير كردية) عن منعهم من التصويت. وافادت وكالة الاعلام الاشورية "اينا" AINA ان 93 مركز اقتراع فقط فُتح في محافظة نينوى من اصل 330 مركز وان صناديق الاقتراع لم تصل وان حوادث تزوير وترهيب وقعت في المنطقة. وقال تقرير الحرية الدينية في العالم لعام 2005:

"أسفر هذا عن عطلات ادارية في يوم الانتخابات ورفض قوى الأمن الكردية السماح بمرور صناديق الاقتراع الى قرى ذات غالبية مسيحية حارمة نحو 100 ألف مسيحي آشوري واعدادا اصغر من الصائبة (المندائيين) من حقهم في التصويت في الانتخابات. وبعد التحقيق في هذه المزاعم اعترفت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق بأن المراكز الانتخابية في محافظة نينوى لم تكن كافية. وزعمت المفوضية ان هذه المخالفات تعبر عن تردي الوضع الأمني في محافظتي نينوى والانبار ومناطق اخرى، وليست مشكلة تخص شريحة معينة من السكان حصراً".

بعد الانتخابات قالت وكالة انباء الامم المتحدة "ايرين" IRIN ان جمعا غالبية من التركمان والمسيحيين يبلغ عددهم زهاء "300 شخص....احتجوا خارج المنطقة الخضراء المحصنة في بغداد تعبيراً عن الاستياء من وقوع مخالفات مفترضة في يوم الانتخابات ، لا سيما في كركوك حيث اتهم شهود الاحزاب الكردية بدخول مراكز الاقتراع وفتح صناديق الاقتراع عنوة وسرقة اوراق الاقتراع" (143).

وقال متحدث باسم مجلس الاقليات العراقية: "ان الشعب العراقي لم تُتَح له امكانية التصويت. فقد فتحت الحكومة مراكز للکرد ولكن ليس للمسيحيين ، وهذا فساد" (144).

رغم امكانية الحماية التي تتمتع بها الاقليات في المنطقة الكردية فانها في الواقع تجد نفسها محصورة بين الجماعتين الاثنتين اللتين تشكلان الأغلبية. وتقدم منظمة "حقوق الانسان بلا حدود" التقرير التالي الذي يأتي توقيته جديراً بالملاحظة:

"في 10 نيسان/ابريل ، بعد يوم على "التحرير" [كذا] كان حازم بطرس دمان في الطريق الى بيته بسيارة الشركة قادماً من شركة نفط كركوك التي يعمل فيها عندما وقع في كمين نصبه افراد البشمركة الذين من الواضح انهم كانوا بانتظاره على الطريق الذي اعتاد المرور به حين يعود الى بيته. وبعد اطلاق النار عليه انزلوه من السيارة بكل بساطة وانطلقوا بها تاركين اياه ينزف بالأم شديد....ويسبب الفوضى التي عمّت شوارع كركوك في الايام التالية ، مرت عشرة ايام قبل ان تكتشف عائلته المفجوعة مكان وجوده. وأخيراً تمكن شقيقه غانم ، الذي يعمل طبيباً ، من العثور على المستشفى الذي نُقل اليه واكتشف جثته في مشرحة المستشفى....ويعتقد شهود عيان ان مخابرات البشمركة نجحت في استهداف حازم بوصفه كلدو آشوري ، شخصاً سيكون عما قريب عائناً في طريقهم نحو المطالبة باستعادة "مدينتهم" ، ولهذا السبب قاموا في الايام السابقة بمراقبة الطريق الذي يتخذه يومياً من العمل الى البيت" (145)

سواء أكان الزعم الأخير صحيحاً أو لم يكن فإنه يبين مستوى الشك بين المكونات المختلفة الذي ساد على الفور تقريباً في عام 2003.

قالت سعاد الجزائري ، رئيسة رابطة المرأة العراقية ، انه في الوقت الذي ينشغل الجميع بالوضع الأمني في العراق فان "هذه الاوضاع توفر فرصة ذهبية امام القوى الرجعية لفرض مشيئتها وتقييد دور المرأة وانتهاك حقوقها" (146).

منذ عام 2003 كان غالبية الضحايا المستهدفين باعتداءات المسلحين والميليشيات وفرق الموت ، من الرجال. ولكن النساء ايضا عانين من اعمال القتل والاغتصاب والتعذيب. كما تواجه المرأة نمطا معيناً من الانتهاكات. فالاعتداءات التي تتعرض لها كثيرا ما تكون ذات طبيعة جنسية ، ومن ذلك تزويجها بالاكراه.

يفضي الخوف من هذه الاعتداءات الى تقييد الحرية تقييدا متزايدا في الحياة اليومية ، بما في ذلك عدم تمكن المرأة من قيادة السيارة أو الخروج من دون ان يرافقها رجل من اقاربها. وفي آذار/مارس 2006 قال تقرير صادر عن جمعية حقوق المرأة ، وهي منظمة غير حكومية في بغداد، ان عدد النساء اللواتي تعرضن الى الاعتداء لرفضهن وضع غطاء الرأس أو التحجب تضاعف اكثر من ثلاث مرات منذ عام 2003 (147).

ان خطر الاعتداء يحد من امكانية حصول المرأة على الخدمات الصحية والتعليم والعمل فضلا عن الحد من امكانية مشاركتها في الحياة العامة. وفي البيت تتحمل النساء عبء تربية عائلات مبتلية بالعيش في خوف. وتواجه النساء خطرا حقيقيا من التحول الى سجينات في بيوتهن ، وهي يناضلن الآن من اجل حق الوجود بكل بساطة.

تزداد اشكالية الوضع بالنسبة الى نساء الاقليات. فهن يعانين بصورة متزايدة من اعمال العنف ، بما في ذلك العنف الجنسي ، والتهديدات والترهيب المرتبط بوضعهن كأقلية من جهة وبجنسهن من الجهة الاخرى فضلا عن اجبارهن على نفي هويتهم الدينية والاثنية والتعبير عن ذواتهن من خلال الملابس.

تواجه نساء الاقليات بصفة خاصة خطر التعرض الى الاغتصاب من دون امكانية اللجوء الى القضاء لأن الاصوليين يتعللون باعتقاد يذهب الى ان اغتصاب "الكافرة" يشكل عملا تطهيريا وليس مخالفا للقانون (148).

يضاف الى ذلك ان من المرجح ان تكون ارقام الاعتداءات وغيرها من الانتهاكات المسجلة، منخفضة بصورة منافية للواقع نظرا الى ان الناجيات عليهن ان يتحملن مشاعر القرف من النفس والعار وهدر شرف العائلة ، التي كثيرا ما تورثها اعمال العنف الجنسي. وفي ايار/مايو 2006 قالت مجلة "تايم" في تقرير لها "ان العائلات والمحاكم تشعر عادة بالخزي من اختفاء البنت (واغتصابها على ما يُفترض) حتى انها لا تُبلغ عن اعمال الاغتصاب هذه. والوصمة الناجمة عن فقدان العفة شديدة الوطأة بحيث ان الفتاة إذا ظهرت من جديد فان ذويها قد لا يعيدونها ابدا الى العائلة" (149). وحتى عندما يُبلغ عن هذه الجرائم فان المرأة تواجه تمييزا جنسيا من داخل النظام. وبحسب منظمة مراقبة حقوق الانسان Human Rights Watch فان "ضباط الشرطة العراقيين يعطون اولوية متدنية للاتهامات بوقوع اعمال عنف جنسي وخطف". وقال تقرير المنظمة "ان الشرطة تعاني من نقص الموارد وان ضحايا العنف الجنسي يواجهن لامبالاة وتمييزا جنسيا من العراقيين المسؤولين عن تطبيق القانون" (150). وفي احدى الحالات ، تعرضت فتاة في الثامنة عشرة الى الخطف والاغتصاب ثم أُجبرت على ارتداء حزام ناسف وأرسلت لتفجير مكتب احد رجال الدين في الكاظمية ، حيث سلّمت نفسها الى الشرطة. وافادت تقارير ان مدير سجن النساء في الكاظمية حيث جرت مقابلة الفتاة ، قال: "اصدر قاض حكما بالسجن سبع سنوات على الفتاة" من اجل مصلحتها" وذلك لحمايتها من العصابة" (151). وبالنسبة لنساء الاقليات فان الابلاغ عن وقوع اعتداءات مفترضة والتمتع بحماية الدولة يكونان حتى أشد صعوبة بسبب التمييز ضد الاقليات في اجهزة الشرطة والقضاء.

انباء الاغتصاب والتحرش الجنسي على اساس الاختلاف المذهبي او العرقي سجلتها بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق ومنظمات غير حكومية تمثل جماعات اثنية مختلفة ، وسجلتها الشرطة العراقية. ففي ايار/مايو 2004

تعرضت شيماء ، وهي امرأة مندائية في الثالثة والعشرين من العمر ، الى الخطف والاعتصاب عدة مرات حين خرجت للتسوق في حي زيونة في بغداد. ونقلت شيماء الى الريف حيث تعرضت عدة مرات الى الاعتصاب والتعذيب لمدة ثمانية ايام. وطالب خاطفوها بعشرة آلاف دولار فدية. قالت شيماء: "كانوا وهم يعتدون عليّ يهتفون "انت كافرة! حياتك وكل ما عندك ملك لنا". وازافت: "ان المسلحين يعتدون على المندائيين دون خوف من العقاب. وهم يخطفون على الاخص النساء والبنات المندائيات" (152). وقالت المنظمة المندائية لحقوق الانسان في تقرير لها في حزيران/يونيو 2004:

".... اصدر المجلس الديني الاعلى للمندائيين في العراق بيانا دعا فيه جميع الهيئات الدولية والقادة الدينيين والحكومات الى التدخل لوقف الاعتداءات على المندائيين. ودعا البيان علماء الدين المسلمين في العراق والخارج الى اصدار فتاوى لوقف الاعتداءات على المندائيين وغيرهم من الاقوام الذين يذكرهم القرآن بوصفهم من "اهل الكتاب". وجاء البيان بعد خطف واعتصاب العديد من الشابات المندائيات. فقد حُطفت فتيات من بيوتهن وتعرضن الى الاعتصاب لمدة عشرة ايام ثم ألقين في الشارع مع تهديد بالقتل إذا تحدثن عن الحادث".

ويميضي التقرير الى وصف حادث وقع في نيسان/ابريل 2005 عندما تعرضت سلوى سمير عزيز التي تعمل مترجمة ، الى الاغتصاب في منطقة البياع في بغداد. وكانت سلوى رفضت ارتداء الحجاب الاسلامي!" (153).

قالت جمعية الشعوب المهذدة ايضا في تقرير لها ان السيدة المندائية هديل سمير عودة تعرضت في 2 تموز/يوليو 2005 الى الخطف والاعتصاب على ايدي مجموعة من الرجال الذين قاموا بالاعتداء عليها وتعذيبها. وافاد تقرير طبي، "انها تعرضت الى اصابات بالغة، مع تقبحات في البطن والظهر، وجروح وخدوش واصابات اخرى في الجهاز التناسلي وحروق من الدرجة الثانية في الساق اليسرى" (154).

في 5 آب/اغسطس 2005 قتلت الطالبة الاشورية انيتا تياورس في حي الزهور في الموصل. وافادت انباء انها كانت مستهدفة بسبب نمط حياتها العصري ، بما في ذلك تكلمها الانجليزية وارتدائها ملابس غربية (155).

قالت الدكتورة اريكا هنتر Erica Hunter ، المتخصصة بالدراسات الاشورية في جامعة كامبردج ، ان النساء المندائيات والاطفال المندائيين الذين أُجبروا على اعتناق الاسلام في الفلوجة عام 2004 (انظر اعلاه) "أخذوا من عائلاتهم للعيش مع رجال لا يعرفونهم وأجبروا على ممارسة ديانة اخرى". وازافت ان اعمال خطف مماثلة كثيرا ما تحدثt وانها تلقت ايضا تقارير عن اجبار زوج وزوجة مندائيين على الطلاق والزواج من مسلمين (156). وكما في مثال الارث الوارد اعلاه فان محاولة التراجع بعد اعتناق الاسلام بالاكرام يمكن ان تكلف الشخص حياته وان شرف المرأة سيعد قد هُدر في كل الاحوال متسببا في الحاق العار بالعائلة. في الثقافة المندائية يسفر الزواج أو اعتناق ديانة اخرى بالاكرام من خلال الزواج من شخص ينتمي الى هذه الديانة ، عن اقضاء الشخص المندائي ذي العلاقة من الطائفة.

النساء الايزيديات يعانين ايضا. تحدثت لاجئة ايزيدية اختارت ان تبقى مجهولة الاسم خوفا من الانتقام، عن قيام متطرفين مسلمين بخطف نساء ايزيديات من الحقول حيث يعملن واجبارهن على اعتناق الاسلام. وهذه اهانة مزدوجة للديانة الايزيدية لأنها تنال من احد طقوس المعاشرة والزواج في الثقافة الايزيدية (157).

يجري استهداف النساء، مثلهن مثل رجال الاقليات ، لا لسبب سوى ديانتهم أو هويتهم الاثنية، وممارسة حياتهم الاعتيادية اليومية في مناطق معروفة بأن سكانها من الاقليات. كما يتعرضن الى اعتداءات شديدة بسبب عملهن مع القوة متعددة الجنسيات أو شركات اميركية. ففي 21 ايار/مايو 2004 اشارت صحيفة لوس انجيليس تايمز في تقرير لها الى تفجير حافلة صغيرة كانت تنقل نساء الى بيوتهن بعد العمل في قاعدة كويرفو Cuervo الاميركية. وأصيبت في الهجوم الكلدوآشورية نهرين يونان التي كانت تعمل في مقهى القاعدة. وقُتل شقيقتها وخالتها [او عمتها] في الحادث. وبحسب نهرين فان مسلحين اطلقوا النار على الحافلة وعندما توقفت رموا قنبلة داخلها. وافادت تقارير انها ابلغت عائلتها ان المهاجمين قالوا: "هؤلاء مسيحيون. لنحرقهم" حين جاءوا بالقنبلة (158).

تواجه النساء من مختلف الاقليات الدينية في العراق مساعي اجبارهن على تغيير ملبسهن وعاداتهن لتكون متوافقة مع الاحكام الاسلامية في الملبس تحت طائلة التعرض الى الاغتصاب والخطف والتحرش. وبحسب بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق فان نساء تحدثن ايضا عن تحول غطاء الرأس الى مسألة بقاء في العديد من مناطق العراق وليس قضية خيار ديني (159). وتتعرض النساء في بعض الدوائر الرسمية ، بما في ذلك وزارات ، وطالبات جامعات داخل الحرم الجامعي وتلميذات ، الى ضغوط متواصلة للامتثال وارتداء غطاء الرأس في كل الاوقات.

كما تحدثت نساء من الاقليات الدينية عن حرمانهن من فرص التوظيف والتعليم لأنهن غير مسلمات (160). واخيرا فان انتقادات وجهت الى حماية حقوق المرأة في الدستور العراقي الجديد بوصفها حماية ضعيفة (انظر ادناه) ، ما يعني امكانية التنصل من مسؤولية الدفاع عن حقوق المرأة على الدوام. وقال رحمن علاء ، وهو مسؤول كبير في وزارة الداخلية ، "لكي تتدخل الشرطة في قضايا حقوق المرأة نحتاج الى توضيح ذلك بجلاء في الدستور الذي لا يتطرق الى مثل هذه القضايا في الوقت الحاضر" (162).

في مدونتها "بغداد تحترق" كتبت المدونة المسلمة ريفرند Riverbend الآتي:

"لا توجد قوانين تقول ان علينا ان نرتدي الحجاب (بعد) ولكن هناك الرجال الملقين بالسواد من قمة الرأس الى اخمص القدم ، والمعممين والمتطرفين والمتعصبين الذين حررهم الاحتلال. يأتي وقت تتعب من التحدي ، ولا تريد ان تكون مرثيا بعد الآن. اشعر وكأن غطاء الرأس الاسود أو الابيض الذي اتوشح به كيما اتفق عندما اخرج من الباب ، يجعلني غير مرئية الى حد ما - من الأسهل الاختلاط مع الجماهير المكفنة بالسواد. إذا كنت امرأة فانك لا تريدين لفت الانتباه اليك - لا تريدينه من الشرطة العراقية ، لا تريدينه من رجال الميليشيا ذوي الملابس السوداء ، لا تريدينه من الجندي الاميركي. انك لا تريدين ان تكوني ملحوظة أو مرئية.

"ليس لدي شيء ضد الحجاب بالطبع طالما يكون ارتداؤه باختيار. وكثيرات من قريباتي بدأن يرتدين الحجاب بعد الحرب. بدأ ذلك كطريقة للابتعاد عن المتاعب وتجنب الانتباه غير اللازم ، وهن الآن يبقينه لأن لا معنى في خلعه. ماذا يحدث لهذا البلد؟

"لم أدرك مدى انتشاره إلا في منتصف تموز/يوليو عندما جاءت "ميم" ، صديقة الطفولة ، لتوديعنا قبل مغادرة البلد. دخلت البيت وهي تشكو من الحرارة والطرق ، وتبعها شقيقها وراءها مباشرة. لم افهم غرابة الوضع إلا في نهاية الزيارة. فهي كانت تستعد للمغادرة قبل غروب الشمس [حظر التجوال] التقطت الحجاب البيج المطوي بعناية بجانبها. وإذ حدثتني عن جار لها أطلقت عليه النار ، فتحت الحجاب بحمية والفته على رأسها كأنها محترفة وربطته ربطا محكما تحت حنكها بدقة امرأة متمرسة في ارتداء الحجاب. كل هذا من دون مرآة - كأنها فعلت ذلك مئة مرة. لا بأس في ذلك ، سوى ان "ميم" فتاة مسيحية" (163).

حقوق الاقليات في القانون والادارة منذ عام 2003

ترى العديد من الاقليات ، ان جذور الحواجز المحددة التي تعترض مشاركتها في الحياة العامة وتحقيق العدالة ، تكمن في البطش الذي كان يُمارَس والقوانين التقييدية التي صدرت قبل نظام صدام حسين وفي عهده. وفيما تقاثل جماعات مختلفة من اجل السيطرة في العراق فان السؤال المتمثل في ما إذا كان بالامكان معالجة الآثار السلبية لهذه الممارسات والقوانين قد وُضع على الرف ما تسبب في مزيد من تهيمش الاقليات حتى مع استمرار الخسائر الناجمة عن النزاع الحالي في التزايد. وقد عُرضت اعلاه العواقب المترتبة على ذلك في حالة دعاوى الارض في شمال العراق ، ولكن منذ عام 2003 جرى تنظيم الانتهاكات المرتكبة ضد حقوق الاقليات في العراق ودعم هذه الانتهاكات وارتكابها من خلال الآليات القانونية والاقتصادية والسياسية ذاتها التي يُراد بها حماية سلامة هذه الاقليات ورعاية مصالحها.

وبحسب ما تقوله زينب مراد من الجمعية الثقافية للکرد الفيليين فقد دُعي تجار واصحاب اعمال من الكرد الفيليين الى اجتماع طارئ خلال حملة الانفال وقيل لهم أن يجلبوا معهم كل ما لديهم من وثائق. وعندما استجابوا للدعوة تعرضوا للاعتقال وصودرت وثائقهم ونُقلوا الى الحدود العراقية الايرانية من دون عائلاتهم. وللمطالبة باستعادة ممتلكاتهم اليوم يتعين عليهم ابراز هذه الوثائق. وقال "ان السؤال هو مَنْ يملك [كذا] الوثائق التي تثبت انهم اصحاب الممتلكات فعلاً؟" (163).

قال ممثل عن الكرد الفيليين: "اهلنا أُعدموا وعائلتنا سُجنت، واحيانا لا نعرف حتى مكان قبورهم. ترفض الحكومة منحنا حقوق العودة رغم الامم المتحدة. وهناك حالات اشخاص لم يروا عائلاتهم منذ 25 عاما. لم يروا القبور لأنهم ممنوعون من العودة. التهجير والابعاد هما كل ما لديك في كل الاتجاهات. العراقيون تبعوا وسُئِموا من التشريع والسياسات الشيزوفرينية. فالوزراء يقولون شيئاً في العلن ويفعلون شيئاً آخر في الخفاء" (164).

هناك امثلة اخرى على غياب المحاسبة أو عدم رفع الحيف عن الذين أُجبروا على ترك بيوتهم وممتلكاتهم في عهد صدام حسين. ففي عام 2003 حاول مندائيون ايداع صك بمبلغ حوالي 100 الف دولار (160 مليون دينار) عن نادٍ اجتماعي مندائي في بغداد صودر في زمن النظام السابق. وعندما قُدِّم الصك الى وزارة المالية في عام 2003 قيل للمندائيين ان التوقيع ليس قانونياً ورُفض المبلغ. ولم يسترد المندائيون ناديتهم ولا حصلوا على تعويض عنه حتى نهاية عام 2005 (165).

قالت الكنيسة الارمنية في العراق انها تعمل مع مسؤولين حكوميين لاستعادة ممتلكات اجبرها النظام السابق على بيعها. ورغم ان قيمة السوق عن ستة عقارات في الموصل والبصرة وكركوك وبغداد ودهوك دُفعت الى الكنيسة فان بيعها هذه الممتلكات كان بالاكراه. وقال مسؤولون من الكنيسة ان المحادثات مع الحكومة الانتقالية لم تسفر عن نتيجة في عام 2005 (166).

وردت تقارير متضاربة عن فاعلية هيئة اعادة الممتلكات التي سُكلت بعد سقوط صدام حسين. وفي مؤتمر نظّمته جماعة حقوق الاقليات ومعهد السلام في الولايات المتحدة USIP في الاردن عام 2006 تحدث نزار الحيدر ، وهو من الاقلية المندائية قائلاً: "ان الهيئة انجزت الكثير خلال فترة قصيرة. ولم يعرف عملها سوى الروتين البيروقراطي" (167). وبعد انتهاء الموعد الأول للبت في الدعاوى سُكلت هيئة حل نزاعات الملكية العقارية في 6 آذار/مارس 2006. والموعد الجديد للبت في الدعاوى هو 30 حزيران/يونيو 2007. وسُكلت الهيئتان "للتقديم المساعدة الى المواطنين الذين فقدوا ممتلكاتهم بسبب النظام السابق" خلال الفترة الواقعة بين 17 تموز/يوليو 1968 و9 نيسان/ابريل 2003 (168). ولكن الأمور ربما كانت اكثر صعوبة لأولئك الذين هُجروا منذ عام 2003 حيث قد تكون ممارسات النظام السابق سببا اساسيا ولكنه ليس مباشرا ، وخاصة حين يكون للسلطات الرسمية الحالية دور في القضية.

في ظل الحكومة السابقة جُردت بعض الاقليات من جنسيتها، ورغم ان قانون ادارة الدولة المؤقت والدستور الذي أُقر الآن ينصان على ان لأي شخص سُحبت منه الجنسية الحق في المطالبة باستعادتها فان هذا الانتهاك ظل

ساري المفعول بالنسبة لليهود في العراق. وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 اصدرت الجمعية الوطنية الانتقالية قانون جنسية يستثني ، من بين اشياء اخرى ، اليهود تحديدا من استعادة جنسيتهم. وبعث مجلس الرئاسة (يضم رئيس الجمهورية ونائبيه) بإخطار الى الجمعية الوطنية الانتقالية يبلغها رفضه التوقيع على القانون ولكن الجمعية الوطنية الانتقالية طعنت بقوة الاخطار القانونية. ودخل القانون حيز التنفيذ في آذار/مارس 2006 بنشره في جريدة الوقائع العراقية (169).

يواجه الذين ليس لديهم شهادة جنسية مصاعب جمة في العراق: تلقت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ايضا تقارير بأن افراد الجالية الفلسطينية لم يتمكنوا من تجديد اقاماتهم منذ 28 آذار/مارس 2006. وكانت لهذا عواقب وخيمة على حرية حركتهم وأمنهم (170).

عانت النساء ونساء الاقليات ايضا من تقييد حرية حركتهن ، كما جرى تناوله باستفاضة اعلاه. ولكن يبدو ان موظفين في العراق الجديد يقيمون حواجز ادارية. وقالت قناة "العراقية" التلفزيونية في تقرير لها ان مديرية الجوازات تشترط على المرأة العراقية لكي تحصل على جواز سفر يجب ان يكون رجل من اولياء امرها حاضرا معها لدى تقديم الطلب (171).

قالت عضو في مجلس الاقليات العراقية ومدافعة عن حقوق المرأة الايزيدية: "في النظام السابق لم يكن مسموحا للمرأة بالسفر من دون ان يرافقها محرّم أو اولياء امر يتعين ان يوافقوا ايضا على منحها جواز سفر. وما زال هذا الموقف قائما وهو انتهاك لحقوق المرأة" (172)

في عام 2006 اعلن مدير تربية البصرة سياسة فرض الحجاب على جميع تلميذات المدارس والطالبات الجامعيات، بمن فيهن غير المسلمات في الموصل. كما تحدثت نساء عن حرمانهن من فرص العمل والتعليم لأنهن غير مسلمات أو لم يكن لباسهن مقبولا بموجب الاحكام الاسلامية المحافظة أو انهن لم يلتزموا التزاما صارما بما فيه الكفاية بالتأويلات المتمزمتة للمبادئ الاسلامية التي تحكم السلوك العام (173).

ثرتك انتهاكات حتى عندما ينص القانون على اجراء تغييرات في الممارسات السابقة ويدافع عن حقوق الاقليات. وافادت اقلية دينية بأنه رغم الاعتراف الآن باعيادها الدينية وفق القانون فان المدارس تدأب بصورة اعتيادية على تحديد مواعيد الامتحانات خلال هذه الاعياد ولا يُعفى الطلاب الراغبون في الاحتفال بهذه الاعياد. (174).

لعل البهائيين من بين جميع الاقليات هم الذين ما زالت معاناتهم في زمن النظام البعثي تمارس تأثيرا بالغ الخطورة على افراد الطائفة حتى يومنا هذا. وكان قانون منع النشاط البهائي (القانون رقم 105) حرم البهائيين في عام 1970 من حق ممارسة شعائرهم الدينية. وصدرت على الكثير منهم احكام بالسجن تتراوح بين عشر سنوات والسجن المؤبد. وكان البهائيون ، مقابل نيل حريتهم، يُجبرون على نبذ ديانتهم ويُطلب منهم كل يوم ان يبنذوها الى ان يوافقوا على ذلك (175).

تقول امرأة من الطائفة البهائية امضت هي نفسها ست سنوات في السجن ان نكتة بهائية تذهب الى ان البهائيين عندما يلتقون يسألون: "اين كنت في السجن؟" كطريقة للتعرف على بعضهم البعض (176).

بموجب القانون رقم 105 مُنعت الكتب البهائية وألغيت تجمعاتهم الروحية. وصادر حزب البعث ممتلكات البهائيين. وفي عام 1975 صدر المرسوم رقم 358 بتجميد الحريات المدنية للبهائيين وحرمانهم من بطاقة الهوية الشخصية. ومن دون هذه البطاقة يتعذر على البهائيين السفر أو شراء ممتلكات أو بيعها أو التسجيل في المدرسة. وما زال القراران 105 و358 ساريين وتستمر الحكومة العراقية الحالية في تطبيقهما.

وصف احد وجهاء الطائفة البهائية في مقابلة مع جماعة حقوق الاقليات الدولية ، الآثار الحقيقية لهذا الوضع على اجيال من افراد طائفته:

"لأن القانون رقم 105 ما زال ساريا فاننا نجتمع في بيوتنا للتعبد وعندما نتزوج نضطر الى اقامة مراسيم زواج مدنية. فان مراسيمنا الدينية لا تعتبر قانونية. ان معاناتنا ما زالت مستمرة - اطفالي لم يغادروا العراق ذات يوم، وليس لدينا مبان مدنية. نحن لا نمانع إذا كانوا لا يقبلون عقيدتنا ، انما نريد حقوقنا كبشر. دعهم لا يؤمنون بديانتنا ، فان هذا لا يهمننا. كل ما نريده هو ان نعيش كما يعيش البشر. ان تكون لنا حرية اللقاء والعبادة ، وحرية اقامة مراسيم الزواج - اسقاط القانون 105 القاضي بمصادرة ممتلكاتنا العامة والمرسوم 358 الخاص بوضعنا المدني. حاولنا الغاء هذه القوانين ولكن لم نجد مَنْ يسمعنا. حاولنا ان نقابل رئيس الوزراء بشأن النظر في ممتلكاتنا الدينية. وحاولنا ان نفتح البرلمان كي يسمح لنا بالعيش بكرامة في هذا البلد...في الحقيقة ان الشيء الوحيد الذي ما زلنا نملكه كطائفة هو المقبرة" (177)

الاقليات والدستور العراقي الجديد

في مقال أخير عن القانون الدستوري وحقوق الاقليات كتب مدير جماعة حقوق الاقليات الدولية مارك لاتيمر Mark Lattimer: "ان الغالبية العظمى من الدساتير التي أقرت مؤخرا كانت تؤشر خروج مجتمع أو محاولته الخروج من الاستعمار أو التوتاليتارية (الشمولية) أو من نزاع، وان إعداد الدستور جرى خلال فترة من انعدام الاستقرار السياسي، والعنف السياسي في احيان كثيرة....ان الدساتير الجديدة رفض مصاغ انشائيا للماضي بقدر ما هي خطة مشروع للمستقبل" (178).

لا يختلف الدستور العراقي الجديد من هذه الناحية. فان ديباجة الدستور تشير الى الاكتواء بـ " لظى شَجَنَ المَقَابِرَ الجَمَاعِيَّةِ وَالْأَهْوَارَ وَالْأَهْوَارَ وَالْجَبِيلَ وَغَيْرَهَا، وَمُسْتَنْطِقِينَ عَذَابَاتِ الْقَمْعِ الْقَوْمِي فِي مَجَازِرِ حَلْبُجَةَ وَبَارزَانَ وَالْأَنْفَالَ وَالْكَورِدِ الْفَيْلِيِّينَ، وَمُسْتَرْجِعِينَ مَآسِي التُّرْكَمَانَ فِي بَشِيرٍ، وَمُعَانَاةَ أَهَالِي الْمُنْطَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ كَبْقِيَةِ مَنَاطِقِ الْعِرَاقِ" (179). ولكن الدستور يتطلع الى المستقبل ايضا باعلانه سعي العراقيين "بِإِدَاءِ بَيْدٍ، وَكَيْفَافًا بِكَيْفٍ، لِنَصْنَعِ عِرَاقَنَا الْجَدِيدَ، عِرَاقَ الْمُسْتَقْبَلِ، مِنْ دُونَ نَعْرَةِ طَائِفِيَّةٍ، وَلَا نَزْعَةِ عُنْصُرِيَّةٍ، وَلَا عُقْدَةِ مَنَاطِقِيَّةٍ، وَلَا تَمْيِيزٍ، وَلَا إِقْصَاءٍ".

كُتِبَتِ الدِّيبَاغَةُ بِلُغَةٍ شَعْرِيَّةٍ، سَمَنَتْهَا هِيَ الْعُمُومِيَّةُ وَالنَّظْرُ إِلَى الْأَفْقِ الْأَبْعَدِ. وَلَكِنَّ الدِّيبَاغَةَ بِصِفَةِ عَامَّةٍ كَانَتْ مَوْضِعَ جَدَلٍ ابْتَدَأَ مِنْ مَرَحَلَةِ الْكِتَابَةِ فَالْحَقًّا. وَيَصِحُّ هَذَا بِصِفَةِ خَاصَّةٍ عَلَى الْمَوَادِّ الْمُتَعَلِّقَةِ بِحُقُوقِ الْإِقْلِيَّاتِ وَحُقُوقِ الْمَرْأَةِ.

ان الدستور العراقي الجديد دستور تقدمي على احد مستوياته. وان محامين متخصصين بحقوق الانسان واكاديميين ومنظمات غير حكومية يرون انه متقدم على العديد من دساتير المنطقة، بل ان مواده بشأن حقوق الاقليات أكثر ليبرالية من المواد التي تتضمنها عدة دساتير غربية. ويقول مدير معهد الدراسات الاستراتيجية العراقي الدكتور فالح عبد الجبار ان الدستور "يعترف بالحقوق المدنية واللامركزية والحكم الديمقراطي والفيدرالية والحريات". ولكنه يتضمن مواطن ضعف ايضا يلخصها الدكتور فالح عبد الجبار في ان الدستور "يفتقر الى الاجراءات التي من شأنها حماية هذه المعايير والحريات الاساسية، وفيه مواد مبهمه أو متضاربة على نحو يثير القلق عن المجتمع المدني والحكم الذاتي وحقوق الاقليات وحقوق المرأة والحرية السياسية ودور الدين" (180). ويتابع قائلا: "ان الضحية الرئيسية لعملية صوغ الدستور التي جاءت ناقصة - اعترافها بالاستعجال والضغط من فاعلين خارجيين وتدني مستوى تمثيل العرب السنة والمرأة وممثلي الاقليات - كانت شرعية النص نفسه".

ضمت لجنة كتابة الدستور 71 عضوا خمسة منهم فقط كانوا من الاقليات، بضمنهم امرأة واحدة (181). ولعل غياب التمثيل هذا أسهم في المبهمة المحددة التي تناولت الاقليات في النص.

قال عضو مجلس النواب عن الائتلاف العراقي الموحد عامر ثامر علي (وهو نفسه من الكرد الفيليين): "لا يستطيع القول انه كان هناك التزام جدي بحقوق الاقليات لدى كتابة الدستور. ولكن كانت هناك اصوات حقيقية، وكانت مدعومة لإسماع نفسها". وتتفق معه صافية السهيل عضو مجلس النواب ونصيرة حقوق المرأة والاقليات، قائلة: "ان قضية الاقليات عموما لم تكن اولوية عليا عند السياسيين" (182).

نصوص دستورية تتناول حقوق الاقليات

تشكل المادة الثانية من الدستور أول نص يُحَارَ في تأويله حيث تعلن ان الاسلام دين الدولة الرسمي ومصدر اساس للتشريع:

"أ - لا يجوز سن قانون يتعارض مع الاحكام الثابتة للاسلام"

ان التشديد على الدين في الدستور ليس حالة فريدة واهمية الاسلام النسبية سمة معهودة في معايير الشرق الأوسط. وقد استمر خلال شطر كبير من عملية اعداد الدستور النقاش حول الدور الذي ينبغي ان يلعبه الاسلام في القانون العراقي ، واي تفسير للشريعة سيكون هو التفسير السائد. ومن الواضح ان النص النهائي يثير قضايا امام الاقليات غير المسلمة التي تواجه خطر أن تُفرض عليها املاءات ديانة اخرى. ولكن سريان مفعول هذه الفقرة (أ) محدّد بشرطين لازمين أساسيين هما:
"ب - لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادئ الديموقراطية.
ج - لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية الواردة في هذا الدستور".

تفسير المادة الثانية من الدستور يعتمد ، بالطبع ، على المحكمة الدستورية العليا في العراق ، باعتبارها الهيئة القضائية التي ثبتت في أهم القضايا الدستورية. ويُلاحظ ، على سبيل المثال ، ان المادة الثانية تنص على ان الاسلام "مصدر اساس" وليس "المصدر الأساس" للتشريع. ولكن المقاربة التي تعتمدها هذه المحكمة يمكن بدورها ان تتحدّد بتركيب المحكمة. فالمادة 92 من الدستور تنص على الآتي:
" تتكون المحكمة الاتحادية العليا، من عددٍ من القضاة، وخبراء في الفقه الاسلامي، وفقهاء القانون، يُحدّد عددهم، وتنظم طريقة اختيارهم، وعمل المحكمة، بقانون يُسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب".

كما سبقت الإشارة اعلاه فان امكانية وصول افراد من الاقليات للعمل في القضاء تثبت كونها امكانية صعبة في الاوضاع المضطربة التي يعيشها المجتمع المدني حالياً.

وفي حين تبقى هناك شكوك فيما يتعلق بالطريقة التي سيؤثر بها الاسلام في التشريعات الوطنية في البلد فان البند الثاني من المادة الثانية من الدستور يكفل حرية الاقليات الدينية بلا لبس:

"ثانياً - يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية الاسلامية لغالبية الشعب العراقي، كما يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية، كالمسيحيين، والايديين، والصابئة المندائيين".

من الضمانات الاخرى التي ينص عليها الدستور لحماية حقوق الاقليات المادة الرابعة ، التي تعترف بحق الاقليات في تعليم ابنائها "باللغة الأم كالتركمانية والسريانية والارمنية" ، وتنص على ان "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أُخريان في الوحدات الادارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية".

تنص المادة 14 على ضمانات اضافية ضد التمييز:

"العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي".

ولكن انتقادات وجهت الى هذه المادة لأنها تبدو قائمة نهائية قاطعة ولا تشمل التمييز على اساس اللغة. كما انها لا توفر حماية لغير العراقيين. ويمكن لهذا الأمر ان يكون اشكاليا بحدة للمحرومين من الجنسية العراقية.

يقول المحامي المختص بحقوق الانسان في اطار القانون الدولي جون باكر John Packer ان "المادة 14 نص ذو اهمية حاسمة ينبغي الارتقاء به الى مستوى المعايير الدولية ليشمل نطاقه...الجميع...في اطار القانون العراقي، وألا يكون قائمة نهائية" (183). ويترتب على ذلك ادراج الأسباب المحددة اعلاه.

لعل المادة 16 اهم النصوص المتعلقة بالاقليات ، وهي تتميز عن مواد الدستور الاخرى كلها بتشعباتها الواسعة:

" تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك".

لأن هذه المادة لا تأتي على ذكر جماعة معينة وليست حصرية وبالتالي تسري على جميع نواحي الحياة العامة فانها يمكن ان تنطوي على دلالات قانونية واسعة النطاق. وفي حين ان "عدم التمييز" ينبغي ان يكون مبدأ اساسيا فان مبدأ "تكافؤ الفرص" يوفر طريقة تنفيذ عملية لترجمة ذلك الى واقع في الممارسة.

وكما سبقت الاشارة فان مشكلة غياب التمثيل في الحياة السياسية العراقية قضية شائكة بالنسبة للاقليات ، ولنساء الاقليات بصفة خاصة. ومما يؤسف له ان مواد معينة من الدستور كرسست على ما يبدو هذا التهميش. فعلى سبيل المثال ، تخصص المادة 47 مقعدا واحدا في مجلس النواب لكل مئة الف شخص، متسببة في مشكلة خاصة للاقليات الصغيرة أو المبعثرة جغرافيا.

اخيرا تتسم المادة 121 بأهمية بالغة للاقليات فهي تنص على الآتي:

" هذا الدستور يضمن الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين، وسائر المكونات الاخرى، وينظم ذلك بقانون".

ولكن مرة اخرى يعتمد الكثير على تفسير القانون. وكما يلاحظ الدكتور فالح عبد الجبار فان " هذه المادة في صيغتها الحالية لا تقدم الكثير سوى اعلان فارغ عن حسن النية" (184). ويبقى السؤال المتمثل في **كيف** سنكفل هذه الحقوق في الممارسة مطروحا ، فيما يعتقد ممثلون عن الاقليات ان بالامكان تقوية هذه المادة.

ان هذه المواد في الوقت الذي توفر ضمانات هامة ، أخضعت للتحجيص والنقد لاقتصارها على ذكر جماعات دون اخرى. فالتمثيل بوصفه اعترافا رسميا في الدستور بعد سنوات من الاضطهاد ، له اهميته عند الاقليات. وتستطيع العديد منها ان تستشهد بعدد المرات التي وردت فيها اسماءها فعلا في الدستور (185). ذلك ان ذكر بعض الاقليات واغفال اخرى يفاقم الاحساس بأن مكونات معينة تُعد من مواطني الدرجة الثانية في الديمقراطية الجديدة.

حقوق نساء الاقليات

المادة 39 من قانون الاحوال الشخصية التي تعالج قضايا الزواج والطلاق والنزاعات بشأن حضانة الاطفال والأرث وكل ما يتعلق بشؤون الأسرة، تنص على ما يلي:

"العراقيون أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم ، ويُنظم ذلك بقانون".

هذا نص يمكن ان يشكل حكما ايجابيا لحقوق الاقليات حيث يحمي ثقافات الجماعات المختلفة وتقاليدها. ولكن كثيرين يعتقدون انه خطوة محففة بحق المرأة. وفي بيان وجهه الى مجلس الامن الدولي عام 2005 قالت رئيسة شبكة نساء العراق هناء ادور ورئيسة التحالف النسائي من اجل عراق ديموقراطي بسمة فخري ان الدستور بتسليمه السلطة الى "مؤسسات دينية وطائفية وقبيلية ودينية سيعزز الصور النمطية عن المرأة وينال من حقوق الانسان العامة وحقوق المرأة. والدستور الجديد مضلل في الزعم بأن نصوصه عن حقوق الانسان انما هي "ضمانات" - لأن المآل الحقيقي للحقوق الاساسية متروك للقرارات التي سيتخذها في المستقبل قضاة في الشريعة قد يقررون انها تتعارض مع تفسيرهم للاسلام وبالتالي فهي لاغية وباطلة".

من الامثلة التي توردها منظمات نسائية، ان على الزوجة في بعض التأويلات الاسلامية ان تخرج من بيت الزوجية بعد الطلاق حتى إذا لم يكن لديها مأوى آخر تلجأ اليه ، وان تأويلات اخرى تتيح الزواج من بنات لا يتجاوزن سن التاسعة (186). ويمكن ان تخضع نساء الاقليات المسلمة وغير المسلمة لأحكام ترتبط بتقاليد طوائفها التي كثيرا ما تكون تقاليد بطريباركية (ابوية) وجائرة. وتكمن الصعوبة في السماح لهذه الجماعات بتطبيق النظم الشرعية المتعارف عليها وممارسة تقاليدها دون خوف ، وفي الوقت نفسه ضمان التزامها

بالمعايير الدولية العامة مثل قرار الامم المتحدة رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن ، والاتفاقية الدولية لمناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة.

في السياق العراقي يتسم هذا بصعوبة خاصة. ففي عام 2006 نظم مركز العدالة العالمي والتحالف النسائي من اجل عراق ديموقراطي - وهما منطمتان غير حكوميتين - بطلب من قضاة المحكمة العليا العراقية ، دورتي تدريب للقضاة ومشاركين من المجتمع المدني حول حقوق المرأة في العراق والقانون الدولي. وبحسب المنظمين فقد اصبح واضحا ان قضاة المحكمة العليا لم يتلقوا إعدادا في مجال المعاهدات الدولية مثل الاتفاقية الخاصة بمناهضة كل أشكال التمييز ضد المرأة، وانهم "كانوا منقطعين عن التطورات التي حدثت في القانون الدولي خلال ربع القرن الماضي" (187).

كما ابدى العراق تحفظا على الاتفاقية الدولية لمناهضة كل اشكال التمييز ضد المرأة من شأنه الغاء أي نصوص قانونية تحمي حقوق المرأة فيما يتعلق بالأسرة والزواج والقومية وغير ذلك من الاحوال الشخصية (188). وما دام هذا التحفظ قائما فان الوضع القانوني للمرأة العراقية سيبقى وضعا بالغ الصعوبة. وقد دعت منظمات نسوية الامم المتحدة الى "تقديم مشورتها التقنية لضمان تقيد الدستور بهذه المعايير الدولية. وعليها ان تستخدم قدراتها الكبيرة لاشتراط التثقيف بالقانون المدني لكل القضاة الذين يخدمون في المحكمة العليا والتشجيع على تأهيل نساء للعمل قاضيات في سائر انحاء البلاد" (189).

قالت صفية السهيل: "فيما يتعلق بحقوق المرأة جاء الدستور مخيبا للغاية. فنحن نحتاج الى قانون احوال شخصية لجميع افراد الاسرة وقانون لا يضر بالمرأة". واضافت حنان رباني مسؤولة حقوق الانسان والقائمة باعمال مدير مكتب حقوق الانسان التابع لبعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق في عمان: "ان قانون الاحوال الشخصية للمرأة هو مرآة المجتمع" (190). ومن وجهة النظر هذه سيكون موضع ترحيب ان يتحقق قدر اكبر من التحديد فيما يتعلق بحقوق المرأة والدستور والقانون. كما كانت لغة المادة 39 هدفا للانتقادات: فان كلمة "العراقيون" الواردة في المادة تعتمد صيغة جمع المذكر في العربية مؤدية الى الافتراض بأنه في حالة الزيجات المختلطة تكون ديانة الرجل أو مذهبه هي السائدة. يضاف الى ذلك ان انفتاح المادة يخلق مشاكل في قضايا الأثر. وطبقا لبعض تأويلات القرآن فان للذكر مثل حظ الانثيين وفي الحالات التي يعتنق اطفال والدين مسلمين الديانة المسيحية يُحرم الاطفال من أي حق في الارث.

اخيرا بدت هذه المادة خطوة الى الوراء لدى مقارنتها مع قانون الاحوال الشخصية رقم 188، الذي ألغي لفتح الطريق امام ادخال نصوص يتضمنها الدستور الجديد. ففي احكام القانون السابق لم يكن جائزا للرجل ان يطلق زوجته بمجرد تكرار القول "انت طالق" ثلاث مرات. كما منع ذلك القانون زواج من هم دون سن الثامنة عشرة فضلا عن منع تعدد الزوجات. ومنح القانون 188 حماية قانونية واسعة للمرأة ، تشمل المرأة غير المسلمة. ونص القانون على مساواة المرأة في الأثر (حكم نادر في الشرق الاوسط). عموما كان القانون يعتبر من اكثر قوانين الاحوال الشخصية تقدماً في العالم العربي والاسلامي.

رغم ان الدستور يجتاز الامتحان من نواحي عدة بوصفه من أكثر الخطوات ايجابية للاقليات وللعراقيين عموما منذ عام 2003 فان من الواضح لدى تشريحه تحت مجهر مصالح الاقليات ان بالامكان عمل المزيد لتطويره. فقد أورث عند الاقليات شعورا بالتمييز وخيبة الأمل: رغم معاناتها مع ابناء وطنها العراقيين الآخرين في زمن صدام ومنذ عام 2003 فان المستقبل قد لا يوفر لها ما يحق لها التمتع به من الحماية والأمان. وقال عامر ثامر علي: "ليس هناك تمييز فعلي في الدستور ولكن المواد المتعلقة بالحقوق والحريات تحتاج الى توسيع ومراجعة. فالناس تشعر ان الأمر مقصود بسبب معاناتها الممضة" (191).

عن قصد أو غير قصد فان هذا الشعور حقيقي جدا. ولا بد من معالجة هذه القضايا لكي يحافظ العراق على تنوعه الغني والعريق ويصبح ديموقراطية شاملة لكل مكوناته ينتفع افراد مجتمعه من ثروته النفطية الوفيرة بالتساوي.

أسوأ من زمن صدام؟

كانت مكونات العراق المختلفة تعيش تحت نظام ارتكب اعمال اباده وارهاب من خلال "اختفاءات" مفاجئة ، وصادر الحقوق الانسانية لجماعات معينة ، بما في ذلك الحق الأساسي في الهوية الشخصية. كما فُرضت ديكتاتورية نفسية. وقد تحدث اشخاص جرت مقابلتهم عن الاحساس بكونهم تحت المراقبة الدائمة ويعيشون حالة مستمرة من التوتر والخوف الدفين (192).

قال عامر ثامر علي: "إذا رفضت الانتماء الى جماعة النظام يقطعون عليك الكهرباء. وكنا دائما مرصودين وتحت المراقبة. كانت سايكولوجية شديدة التعقيد وظل هذا معنا حتى اليوم" (193).

بالمقابل ، تحت ستار "الدكتاتورية العلمانية" لبرنامج حزب البعث شعرت بعض الجماعات بالتمكّن ، وكانت تحظى بالحماية وتنال تشجيعا على العيش حسب اختيارها ، حتى إذا أساءت الى آخرين مثل السماح للمسيحيين والايديبيين حصرا بتعاطي تجارة بيع المشروبات الروحية.

قال سيمون جينز Simon Jeans ، وهو محام موكل عن طالبي لجوء مندائيين في استراليا: "كان صدام يحمي جميع الاقليات. هكذا كان يعمل - شراء هذه الجماعات. منحَ المندائيين قطعة ارض مهمة على النهر في وسط بغداد. ومقابل ذلك كانوا يقدمون له الهدايا مثل ترجمة كتابهم المقدس الى اللغة العربية. كان عليك ان تتعاون مع النظام لكي تعيش" (194).

بحسب امين فرحان ججو ، قائد تظاهرة ايزيدية من اجل هوية متميزة عن الكرد نُظمت في نيسان/ابريل 2004 فان "صدام قال "ان الايزيديين زهرة في بستان"، وانهم مخلصون. وهم قاموا بدور مشرف في الدفاع عن العراق خلال الحرب الايرانية ، وكان العديد من افراد حماية صدام من الايزيديين". ولكنه قال ان "وثائق عُثر عليها بعد الحرب في مقر المخابرات في الموصل تدعو الى تدمير قرى ايزيدية ، وتهجير سكانها وتزويجهم من عرب بالاكراه في محاولة لصهرهم" (195).

حلت الفوضى منذ نهاية النظام القمعي. وكما قال شخص قابلته جماعة حقوق الاقليات الدولية: "كان القانون غائبا والاستقرار مستتبيا في السابق، اما الآن فالقانون غائب والفوضى سائدة". وان طوائف كانت خاضعة في السابق الى اشكال صارمة من الرقابة الشديدة، تتصارع حاليا مع فكرة الحرية ، وعليها ان تحاول الآن حماية نفسها وتدعيمها".

وكما قالت باسكال وردا: "ان حقوق الانسان لا وجود لها في وعي العراقيين. والناس لا يعرفون كيف يطالبون بحقوقهم ، وحتى إذا عرفوا فهم لا يقولون ذلك" (196). و اضاف الدكتور حُنين القدو: "اننا بحاجة الى تغيير عقليتنا. فالديكتاتورية وفكرة منح الحقوق بوصفها منةً راسختان في نفوسنا".

تواجه اقلية العراق مهمة جسيمة من اجل الاعتراف بها في وطنها الممزق بالحرب على طريق الاستقرار. وتستنهد هذه المهمة رغبة عارمة يعبر عنها ممثلو الاقليات للبقاء في وطنها ورفض الاستسلام للترهيب. وقال يونادم كنا ، الذي كان نفسه محكوما عليه بالاعدام غيابيا في زمن صدام حسين: "انا خائف على ابني، فهو قد يُخطف أو يُقتل، لكننا لن نهرب بل علينا ان نقاوم وعلينا ان نبقي في ديارنا" (197).

آفاق المستقبل

يتضح من الأدلة المقدّمة في هذا التقرير ان اقلية العراق تعيش اوضاعا مزرية تلقى تجاهلا وعدم اكرام بمعالجتها في العراق وعلى الساحة الدولية. وهذه الاوضاع آخذة في التردّي باطراد.

تواجه هذه الاقليات الآن خيارات محدودة: النشاط المطالب في الداخل والخارج من اجل تمثيل افضل والاعتراف باحتياجاتها الخاصة وحقوقها في العراق، أو النضال من اجل منطقة ذات حكم ذاتي، أو الهرب وطلب اللجوء في مصر وايران وسوريا والاردن وبلدان ابعد منها أو البحث عن الأمان النسبي الذي يتوفر في محافظات اقليم كردستان.

في هذه الاثناء، تبقى اقلية العراق مهمشة بين مطالب المكونات الثلاثة الكبرى. وفي حين يجادل البعض بأنه لا بد أولاً من معالجة الوضع الأمني الحالي فإن هذا قد يحدث بعد فوات الاوان للاقليات ، التي لا تشكل غالبيتها تهديداً لأمن العراق. وهي لديها رغبة قوية في إسماع صوتها ومحاسبة المسؤولين عن مآسي الماضي ، لكنها تُبدي احساساً عميقاً بالارتياح في المكونات الكبرى ، وشعوراً مستمراً بالاقصاء المتعمد من العملية السياسية ، كما هو مبين اعلاه.

وفي حين يستمر النقاش حول ايجاد "حل" للعراق على مستوى الحكومات وفي الهيئات الدولية فإن هناك تجاهلاً لتأثيرات هذه الحلول على الاقليات. وفي السيناريوهات المقبلة التي تركز على انسحاب القوات متعددة الجنسيات أو حاجات المكونات الثلاثة الكبرى المحددة اعلاه تكون الاقليات مهددة بمزيد من التهميش والاحتواء والصهر من خلال دفعها الى اعتناق مذاهب اخرى أو الانقراض نتيجة اعمال العنف التي تستهدفها وعمليات التهجير. والمشروع المطروح للعراق كما يرد في الدستور الجديد يجيز اقامة اقاليم فيدرالية مثل الاقليم القائم الآن في كردستان العراق - مناطق ادارية مستقلة ربما تُقسّم على اسس اثنية/دينية. ويشترط الدستور على الاقاليم تقاسم عائدات النفط في عموم العراق. ولكن فكرة تقسيم البلد الى ثلاثة اقاليم ذات حكم ذاتي بين المكونات الثلاثة الكبرى لا تبعث على الارتياح لدى الاقليات. وفي معرض الحديث مع عراقيين عرب وكردي لجأوا في مصر قال ابو علي ، وهو كردي فيلي: "تستطيع الانتقال الى ما يُقَطَّع لك من اوصال العراق ، ولكنني اشك في ان نجد مكاناً آمناً هناك بعد الآن" (198). ولا يمكن حماية جماعات "اخرى" مغيرة دينياً أو اثنياً أو لغوياً بموجب القانون إلا بضمان حقوق الاقليات كاملة في كل وحدة اقليمية فرعية. وحتى إذا حدث هذا سيستمر التمييز وآثار المعاناة السابقة والشك بين الافراد والمكونات المختلفة.

استبعد جورج دبليو. بوش الفكرة الراديكالية المتمثلة في تقسيم العراق في النهاية الى ثلاثة بلدان للعرب السنة والعرب الشيعة والكردي ، كما ان الرئيس جلال طالباني لا يؤيد الفكرة. فالتقسيم سيكون بالتأكيد من اسوأ المآلات بالنسبة للاقليات حيث ان الجائز ان يزيدها تشنتا ويؤدي الى صهرها بوتائر اسرع ، أو يطلق موجة اخرى من التطهير العرقي لن تتحملها بعض هذه الاقليات. وهي ستجد نفسها غارقة اعمق في دوامة العنف الطائفي ومجبرة أو مكرهة على مغادرة البلد. وليس من حل من هذه الحلول ينطوي على مراعاة لحقوق الاقليات ، ولا أي منها يقدم تسوية لقضية كركوك تكون مقبولة للجميع.

دعا مجلس الاقليات العراقية الى اقامة منطقة "للاقليات في سهل نينوى" (199) فيما تطالب الاقلية الآشورية في العراق والخارج باقامة منطقة ادارية آشورية تضم الاقليات الصغرى. وكلا الفكرتين جائزتان بموجب الدستور العراقي ، والبعض يعتقد ان اقامة مثل هذه المناطق هي الطريق الوحيد لوقف نزوح الاقليات من العراق. وإذا حدث هذا سيتعين توفير الحماية لحقوق سائر الاقليات التي تقطن مثل هذه المنطقة.

وفي حين يبقى الأمن قضية قائمة ، لها أسبقية على تنفيذ أي من هذه الحلول، فإن هناك دوراً تضطلع به المنظمات غير الحكومية والدولية والحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان وممثلو الاقليات أنفسهم.

حين يستقر الوضع لا بد من الاقرار بما ارتكب في الماضي والحاضر من انتهاكات ضد حقوق الانسان واتخاذ اجراءات لانهاؤها وتعويض الضحايا. وفي هذه الاثناء يتعين ان تُستحدث آليات لحماية الاقليات ومشاركتها على المستوى المحلي والوطني والدولي وان تتولى تطبيقها هيئات خاضعة للمحاسبة. ويجب توفير الدعم المالي والأمن والتوعية للاقليات في اعتماد هذه الآليات بوصفها حقاً لها ، لا سيما عند السفر من شمال العراق الى بغداد ، إذا كان هذا من مقتضيات المشاركة.

ايا تكن الحلول المقترحة على المدى القريب أو البعيد فان الالتزام بحقوق الاقليات وحقوق المرأة لا بد ان يأتي عاجلا لا آجلا ، وان يتبدى على كل مستويات المجتمع. ومن القضايا ذات الاولوية العليا حماية الاقليات وتشجيعها على الاحتفاظ بموقعها في حياة العراق الاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي الاوضاع الحالية التي يواجهها العراقيون فان هذه مهمة بالغة الصعوبة وشديد الالاح.

تشهد المقابلات مع ممثلي الاقليات على انهم اناس لديهم احساس عميق بتاريخهم القديم وتقاليدهم الثقافية العريقة. وإزاء صهر اقلية العراق ونزوحها وانقراضها فان الخطر يهدد هذا التاريخ الغني والمتنوع ايضا. ومن الضروري تقديم حماية فورية لهذه الاقليات وابداء مراعاة وافية لها والتشاور معها بشأن دورها اللاحق في العراق الجديد إذا أريد لاصواتها ألا تضيع.

توصيات

الى القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية

- اعتراف القوة متعددة الجنسيات في العراق والحكومة العراقية بالاضطهاد الذي يستهدف اقلية العراق وبانكشافها على نحو خاص. وكمسألة ذات طابع ملح عليهما التشاور مع ممثلي الاقلية لتنفيذ سياسات من اجل حماية هذه الاقلية وطمأنتها.
- التزام القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية بمواجهة التجاوزات التي تستهدف الاقلية بقوى الأمن أو بأي تشكيل آخر، وادانة الاعتداءات التي تُرتكب ضد الاقلية علناً.
- ان تعيد القوة متعددة الجنسيات والحكومة العراقية تركيز جهودهما الأمنية لحماية المدنيين وبخاصة منع الهجمات الطائفية ، بما فيها اعتداءات الميليشيات المرتبطة بوزارة الداخلية.

الى الحكومة العراقية

- ان تنفذ الحكومة العراقية التزامها بموجب القانون الدولي لحماية الاقلية الدينية والاثنية واللغوية على كل مستويات الحكم ، بما في ذلك الادارات الاقليمية والمحلية.
- ان تشجع الحكومة العراقية مشاركة الاقلية في الحياة العامة وخاصة في السلطتين التنفيذية والقضائية فضلاً عن الأجهزة المطبقة للقانون.
- اعادة النظر في القانون الانتخابي لاتخاذ اجراءات من شأنها تشجيع مشاركة الاقلية في الانتخابات وضمن تمثيلها في مجلس النواب وغيره من الهيئات التمثيلية الاساسية بمستوى يتناسب على اقل تقدير مع حجمها من السكان.
- تشكيل هيئة عامة مستقلة كما ينص عليه الدستور العراقي، لمراقبة وتحري ما يُرتكب من انتهاكات ضد حقوق الانسان وغيرها من التعديلات الاخرى ضد الاقلية. وان تقوم هذه الهيئة بنشر تقارير وتوصيات بصورة منتظمة.
- ان تراجع الحكومة العراقية ما صدر في عهد صدام حسين من تشريعات تمارس التمييز ضد الاقلية ومنها القانون رقم 105 لأنها تنتهك حقوق البهائيين المدنية في العراق.
- الاتفاق على ان تعديلات الدستور تهدف الى زيادة الحماية للاقلية ، بما في ذلك:
 - 1 - سريان الاحكام الخاصة بحماية الاقلية على جميع الشرائح وسائر الاقلية ، وليس الاقتصار على بعضها.
 - 2 - ان تتضمن المادة 14 التي تتعامل مع حظر التمييز تعريفاً غير محدد للتمييز.
 - 3 - ان ينص الدستور على ان المعاهدات الدولية التي وقع عليها العراق - وخاصة المعاهدات الخاصة بقانون حقوق الانسان - معاهدات ملزمة في العراق وان تكون التشريعات والسياسات الوطنية منسجمة مع هذه الالتزامات.
 - 4 - ان ينص الدستور على انه لدى تطبيق النظم القائمة على العرف أو احكام الشرع في العراق، ومنها قوانين الاحوال الشخصية بموجب المادة 41 من الدستور، يتعين ان تكون هذه القوانين متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق المرأة وحقوق الانسان.
- * ان تسحب الحكومة العراقية على الفور تحفظاتها على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة وان تضمن شمول نساء الاقلية بما توفره من حماية.

الى جيران العراق والمجتمع الدولي

- ان تتخذ الدول المجاورة للعراق خطوات فورية لمنع وصول المساعدات المالية وغيرها من اشكال الدعم الى جماعات الميليشيات المسؤولة عن اعتداءات طائفية في العراق.
- ان تنفذ جميع الدول - سواء أكانت دول المنطقة أو غيرها - التزاماتها بموجب اتفاقية اللجوء لعام 1951 وتوفر ملاذاً آمناً للاجئين الهاربين من الاضطهاد.
- ان تلتزم سائر الدول التي يلجأ اليها العراقيون بالمبدأ القانوني الدولي الذي يمنع اعادة الاشخاص الى بلدان تكون حياتهم أو حريتهم مهددة فيها.

- ان تستمر بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة في مراقبة الوضع في مناطق حكومة اقليم كردستان واطلاع الحكومات التي تريد اعادة طالبي اللجوء على قضايا الوضع الأمني واي مخاطر محتملة تهدد العائدين.
- أن تشارك الدول الواقعة خارج المنطقة - بما فيها اوروبا واميركا الشمالية - في تنفيذ برامج اختيارية لاعادة توطين افراد الجماعات العراقية المكشوفة، فان العبء يقع في الوقت الحاضر على كاهل دول الجوار أو دول في المنطقة بصورة غير متناسبة. وينبغي ان يُسهم المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة وبريطانيا ، بسخاء تلبية لنداء مفوضية اللاجئين لتوفير الموارد المالية لبرامج مساعدة اللاجئين العراقيين.

الملحق رقم 1
رسالة الى وزيرة الخارجية الاميركية

كونغرس الولايات المتحدة

مجلس النواب

واشنطن دي. سي. 20515

19 أكتوبر 2006

من: أنا جي. ايشو
المنطقة الرابعة عشرة
ولاية كاليفورنيا

الى: سعادة وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس
وزارة الخارجية الاميركية
شارع سي 2201
ان. دبليو واشنطن دي. سي. 20520

عزيزتي الوزيرة رايس

اكتب للتعبير عن قلقي البالغ بشأن تصاعد الازمات التي تواجه السكان المسيحيين في العراق. فأنا ما زلتُ اتلقى الكثير من التقارير المقلقة بأن تلبية الحاجات التنموية الاساسية للطوائف المسيحية العراقية قد تعرقلت بسبب سوء تخصيص الموارد المالية على الارض في العراق وانعدام الأمن عموماً. واكدت التقارير الاعلامية الأخيرة ان المسيحيين العراقيين كانوا خلال السنوات الثلاث التي مضت منذ سقوط نظام صدام حسين ، هدفا رئيسيا لعنف المتطرفين مؤديا الى نزوح مئات آلاف المسيحيين من سكان العراق الاصليين. وهذا اتجاه يبعث على القلق البالغ ، وما لم يُتخذ اجراء الآن لتلبية الحاجات الملحة لهذه الجماعات فان من المرجح ان نشهد انتهاء وجود المسيحيين تماما في العراق وهم الذي عاشوا في المنطقة منذ الفي عام.

في تموز/يوليو 2005 حاول مجلس النواب معالجة هذه الهواجس بموافقته بالاجماع على تعديل اقترحه على قانون تحويل العلاقات الخارجية للسنة المالية 2006 - 2007. والتعديل الذي اقترحه يدعو وزارة الخارجية وسائر الجهات الاميركية ذات العلاقة الى ايلاء اهتمام خاص بحاجات الطوائف المسيحية المحلية في العراق. ومنذ اقرار التعديل لم ألمس أدلة تُذكر تشير الى تحقيق تقدم لتمكين هذه الجماعة، في الوقت الذي ما زلتُ اتلقى تقارير عن استهداف المسيحيين العراقيين بعمليات خطف وتفجير واغتيال وغيرها من الأعمال الشنيعة الاخرى بسبب ممارسة شعائرهم الدينية ومعتقداتهم.

ان لهذه القضية أهمية شخصية بالغة عندي. وإذا أريد لديموقراطية عاملة ومستدامة تماما أن تتحقق في العراق، لا بد من الدفاع عن الحقوق الاساسية لسائر الاقليات وتلبية احتياجاتها ، وضمان أمنها. وأنا أطلب منكم تقديم ما يستجد في جهود وزارة الخارجية لتلبية حاجات السكان المسيحيين العراقيين المهةدين، واتمنى عليكم ان تعبئوا كل مواردكم بما يكفل لسائر الأفراد في العراق ، بصرف النظر عن الانتماء المذهبي أو الاثني ، تزويدهم بالوسائل اللازمة للنجاح في بناء ديموقراطية عاملة ومستدامة بالكامل.

مع الشكر على اهتمامكم بهذه القضية الحرجة، وبانتظار ردكم في الوقت المناسب.

المخلصة

أنا جي. ايشو
عضو الكونغرس

تحفظ العراق على الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة

- 1- ان الموافقة على هذه الاتفاقية والانضمام اليها لا يعني ان جمهورية العراق ملزمة بأحكام الفقرتين (و) و (ز) من المادة الثانية والفقرتين 1 و 2 من المادة التاسعة و المادة 16 من الاتفاقية. وان التحفظ عن هذه المادة الأخيرة لا ينال من احكام الشريعة الاسلامية التي تمنح المرأة حقوقا مساوية لحقوق زوجها بما يضمن تحقيق توازن عادل بينهما. كما يسجل العراق تحفظه على الفقرة 1 من المادة 29 من هذه الاتفاقية، ذات العلاقة بمبدأ التحكيم الدولي في تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها.
- 2- الموافقة على الاتفاقية لايعني الاعتراف والدخول في علاقات مع اسرائيل

المواد ذات العلاقة في الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة

المادة الثانية

و - اتخاذ كل الاجراءات المناسبة ، بما في ذلك التشريع لتعديل أو الغاء قوانين وانظمة واعراف وممارسة قائمة تشكل تمييزا ضد المرأة.

ز - الغاء سائر الاحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزا ضد المرأة.

المادة 9

تمنح الدول للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل في الحصول على الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. وتضمن الدول على الأخص ان زواجها من أجنبي أو تغيير الزوج جنسيته خلال الزواج لا يغير تلقائيا جنسية الزوجة أو يجعلها بلا جنسية أو يفرض عليها جنسية الزوج.

2 - تمنح الدول للمرأة حقوقا متساوية مع الرجل فيما يتعلق بجنسية اطفالهما.

المادة 16

تتخذ الدول كل الاجراءات المناسبة لرفع التمييز عن المرأة في جميع القضايا المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية وبخاصة ان تضمن على اساس المساواة بين الرجل والمرأة:

أ - الحق نفسه في الزواج.

ب - الحق نفسه في اختيار الزوج بحرية والزواج فقط بموافقتها الحرة والتامة.

ج - الحقوق والمسؤوليات نفسها خلال الزواج وعند فسخه.

د - حقوق الوالدين ومسؤولياتهم نفسها بصرف النظر على وضعهما إزاء العلاقة الزوجية ، وذلك في القضايا المتعلقة بأطفالهما ، وفي جميع الحالات تكون مصالح الاطفال موضع الاهتمام الأول.

هـ - الحقوق نفسها في اتخاذ القرار بحرية ومسؤولية لتحديد عدد اطفالهما والفترة الفاصلة بين انجابهم ، وفي امكانية الحصول على المعلومات والتعليم والوسائل التي تمكنها من ممارسة هذه الحقوق.

و - الحقوق والمسؤوليات نفسها فيما يتعلق بحضانة الاطفال ورعايتهم والوصاية عليهم وتبنيهم ، أو مؤسسات مماثلة حيث تكون هذه المفاهيم موجودة في التشريع الوطني. وفي كل الحالات تكون مصالح الاطفال موضع الاهتمام الأول.

ز - الحقوق الشخصية نفسها التي يتمتع بها الزوج والزوجة ، بما في ذلك حق اختيار اسم العائلة والمهنة والوظيفة.

ح - حقوق متساوية للزوجين فيما يتعلق بحيازة ملكية واقتنائها وادارتها والتمتع بها والتصرف بها ، أكانت مجانية أو مقابل اعتبار ذي ثمن.

2 - خطبة الطفل وزواجه لا تكون نافذة قانونيا ، ويُتخذ كل ما يلزم ، بما في ذلك التشريع لتحديد سن ادنى للزواج ، وجعل تسجيل الزيجات في مكتب تسجيل الزاميا.

المادة 29

أي نزاع بين دولتين أو أكثر بشأن تفسير الاتفاقية الحالية أو تطبيقها لا تجري تسويته بالتفاوض ، يُحال الى التحكيم بطلب من احداها. وإذا كانت الاطراف ، بعد ستة اشهر على طلب التحكيم ، غير قادرة على تنظيم التحكيم ، يجوز لأي من هذه الاطراف احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية بطلب يُقدّم حسب النظام الأساسي للمحكمة.

- 1 - سلطة الائتلاف المؤقتة هي الحكومة الانتقالية التي شكلتها الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الاخرى الاعضاء في التحالف متعدد الجنسيات بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 (2003). وكانت لها سلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية على الحكومة العراقية خلال الفترة الممتدة من 21 نيسان/ابريل 2003 الى 28 حزيران/يونيو 2004.
 - 2 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، تموز/يوليو - آب/اغسطس 2006. يُلاحظ ان ارقام القتلى والمصابين في تقرير البعثة تستند الى معلومات وفرتها وزارة الصحة العراقية ومعهد الطب العدلي في بغداد.
 - 3 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الاول/ديسمبر 2006.
 - 4 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، تموز/يوليو - آب/اغسطس 2006.
 - 5 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة UNHCR ، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq 2005.
<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/rsd/rsddocview.pdf?tbl=RSDLEGAL&id=4371cf5b4>
- 6 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
 - 7 - مقابلة مع السيدة باسكال وردا ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
 - 8 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG مع لويس كليميس ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
 - 9 - انظر ايضا وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006 ، *International Religious Freedom Report 2006*.
 - 10 - ايجاز صحفي لمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، 27 كانون الاول/ديسمبر 2006.
<http://www.unhcr.org/news/NEWS/4592449e4.html>
 - 11 - تقرير لمفوضية اللاجئين عن المهجرين العراقيين ، تشرين الثاني/نوفمبر ، 2006
 Iraq displacement UNHCR Briefing Notes, November 2006
 - 12 - مسؤول من مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة متحدثا بشرط عدم ذكر اسمه ، قال لوكالة انباء الامم المتحدة "ايرين" IRIN ان افراد الاقليات في العراق يشكلون نحو 30 في المئة من اللاجئين العراقيين الذين يُعتقد ان عددهم يبلغ 1.8 مليون لاجئ.
- Iraq: minorities living tormented days under sectarian violence , IRIN, 4 January 2007.
http://www.irinnews.org/report.asp?ReportID=56911&SelectRegion=Middle_East&SelectCountry=IRAQ
- 13 - "في غضون 20 عاما لن يكون هناك مسيحيون في العراق" ، مارك لاتيمر Mark Lattimer صحيفة "الغارديان" The Guardian ، 26 تشرين الاول/اكتوبر 2006: "بحسب تقرير غير منشور لمفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة".
 - 14 - العراق: الاقليات تعيش العذاب في ظل العنف الطائفي
 Iraq: minorities living tormented days under sectarian violence , IRIN, 4 January 2007
 - 15 - في 1 آب/اغسطس 2006 ، تحدث البطريرك ابونا من العراق مع منظمة Aid to the Church in Need UK ، وهي منظمة خيرية كاثوليكية تدعم الكاثوليك الكلدان في العراق. تقرير مراسل صحيفة "تايمز"

Times سايمون كايدويل Simon Caidwell في الخدمة الاخبارية الكاثوليكية Catholic News Service ،
3 آب/اغسطس 2006

<http://www.catholic.org>

16 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ،
كانون الثاني/يناير 2007.

17 - ايضا رئيس حملة "انفذوا الآشوريين" في بريطانيا
Save the Assyrians campaign

18 - النائب البريطاني ستيفن باوند، هانزارد، تموز 2004.

Stephon Pound, MP for North Ealing, recorded in
Hansard, July 2004 online at

online at <http://www.publications.parliament.uk/>

[pa/cm200304/cmhansrd/vo040706/halltext/40706h02.htm](http://www.publications.parliament.uk/pa/cm200304/cmhansrd/vo040706/halltext/40706h02.htm)

19 <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs06/hosb1406.pdf>

19 - انظر الموقع <http://www.homeoffice.gov.uk/rds/pdfs06/hosb1406.pdf>

20 - جمعية الشعوب المهتدة GfbV: "ان القرار القضائي الصادر ضد منح اللجوء لكلدوآشوريين من العراق
قرار خاطئ على نحو مقلق" ، آب/اغسطس 2006. انظر الموقع الالكتروني:

<http://www.gfbv.de/pressemit.php?id=615>

21 - صحيفة انترناشنال هيرالد تريبيون

As refugees flee Iraq few gain sanctuary in US by

Sabrina Tavernise and Robert F. Worth, *International Herald Tribune*, 1 January
2007.

22 - للاطلاع على نص الرسالة الكامل انظر الملحق رقم 1.

23 - الكلدان، السريان، والاشوريون: التاريخ والحقوق، تاليف لويس كليميس، مسؤولة العلاقات الخارجية،
مجلس الاقليات العراقي، تموز 2006، نسخة خاصة قدمها المؤلف.

Chaldeans, Syriac and Assyrians, History and Rights by Louis Climis, Head of
External Relations, Iraq Minorities Council, July 2006, supplied to author

24 - وزارة الخارجية الاميركية، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006

25 - المصدر السابق.

26 - وزارة الاوقاف العراقية. وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ،
2005.

27 - تتألف قاعدة الحركة الصدرية من اتباع الامام محمد صادق الصدر، وهو مرجع ديني كبير اغتاله صدام
حسين في عام 1999. ويتبدى نفوذ الحركة في قرار تغيير اسم الضاحية الواقعة شرق بغداد من "مدينة صدام"
الى "مدينة الصدر".

28 - منظمة "حقوق الانسان بلا حدود"

Human Rights without Frontier (HRWF), *Shiite Leader in Baghdad Warns Women, Alcohol Sellers, Cinemas*, 21 May 2003, reported by Associated Press 16 May 2003

29 - صحيفة الغارديان: رجل الدين ذو القبضة الفولاذية يصدر فتوى وسط فوضى بغداد - روزي ماكارثي.

Iron Hand cleric issue fatwa amid Baghdad chaos, by Rory McCarthy, *The Guardian*

Telegraph, 2 November 30- Iraq's Christians run gauntlet of hostility, by Damien
2003

31 - وزارة الخارجية الاميركية، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم.

- 32 - المصدر السابق.
- 33 - صحيفة نيويورك تايمز: مسيحيو العراق يهربون من تفاقم خطر المتطرفين، بقلم مايكل لو.
Iraq's Christians flee as extremist threat worsens, by Michael Luo, *New York Times*, 17 October 2006
- 34 - صحيفة نيويورك صن: حوا اختفاء مسيحيي العراق - بقلم دانييل بايبس.
On the disappearance of Iraqi Christians, by Daniel Pipes, *New York Sun*, 24 August 2004.
- 35 - موقع هيئة الاذاعة البريطانية: انفجارات تهز كنائس العراق.
Bomb blasts rock Iraqi churches, BBC News Online, 1 August 2004
<http://news.bbc.uk>
- 36 - تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الانسان Human Rights Watch
HRW, A Face and a Name: Civilian Victims of Insurgent Groups in Iraq, 2005.
يلاحظ تقرير المنظمة ان البيان الأصلي كان باللغة العربية ، ولم تتطلع عليه المنظمة. ويستند البيان المنقول الى ترجمة انجليزية قامت بها منظمة مسيحية آشورية.
- 37 - جمعية الشعوب المهدة GfbV: "ان القرار القضائي الصادر ضد منح اللجوء لكلدو آشوريين من العراق قرار خاطئ على نحو مقلق" ، آب/اغسطس 2006. ويمضي التقرير الى انه بحسب صحيفة زودويتشه تسايتونج *Suddeutsche Zeitung* فان "من الواضح ان هذه الاعتداءات كانت مخططة بعناية".
- 38 - القس ايمانويل من العراق، مقتبس في مصدر سابق. كما ورد في عرض لتقارير اخبارية دولية عن الاعتداءات على المسيحيين في العراق اعدته منظمة "حقوق الانسان بلا حدود HRWF. انظر الموقع الالكتروني: http://www.hrwf.net/html/2004PDF/Iraq_2004.pdf
- 39 - انظر الموقع الالكتروني: <http://www.aina.org/releases/20060207150230.htm>
- 40 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006.
- 41 - صحيفة نيويورك تايمز
Leading Muslim clerics in Iraq condemn bombings of churches, by Ian Fisher, *New York Times*, 2 August 2004.
- 42 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- 43 - انظر الموقع الالكتروني: <http://www.aina.org/releases/20040620014229.htm>
- 44 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- 45 - المصدر السابق.
- 46 - المصدر السابق.
- 47 - موقع شبكة السي أن أن الاخبارية
- Mosul shooting kills two, CNN news wire, 29 November 2005
<http://edition.cnn.com/2005/US/11/29/tuesday/index.html>
- 48 - تقرير من "جمعية الشعوب المهدة" GfbV عن تفجيرات تستهدف كنائس ومصلين في العراق ، 30 كانون الثاني/يناير 2006.
GfbV, Bomb attacks on Christian churches and churchgoers

<http://www.gfbv.de/pressemit.php?id=448&highlight=infidels>

49 - "جمعية الشعوب المهددة" GfbV ، 13 تشرين الاول/اكتوبر 2006

<http://www.gfbv.de>

ومنظمة "حقوق الانسان بلا حدود" ، 16 تشرين الاول/اكتوبر 2006

<http://www.hrwf.net>

50 - مجلة "زندنا" الآشورية ، 1 ايلول/سبتمبر 2003

http://www.zindamagazine.com/index_sat.php

51 - مجلة "زندنا" الآشورية ، 23 ايلول/سبتمبر 2005

<http://www.zindamagazine.com>

52 - صحيفة كريستيان ساينس مونيتور

Christian Science Monitor, 31 March 2006

<http://www.csmonitor.com>

53 - ادانة تعليقات البابا عن الاسلام ، تقرير في شبكة "سي ان ان" الاخبارية ، 15 ايلول/سبتمبر 2006

Pope's Islam comments condemned, CNN

54 - صحيفة التايمز اللندنية

Al Qaeda threatens jihad over Popes remarks, by Jenny Booth and agencies, The Times, 18 September 2006

55 - صحيفة نيويورك تايمز

Michael Luo, *New York Times* Iraq's Christians flea as extremist threat worsens, by Times, 17 October 2006

Christians of Iraq, 16 September 2004 - 56

57 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، ايار/مايو - حزيران/يونيو 2006

58 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع مسؤول العلاقات الخارجية في مجلس الاقليات العراقية لويس كليميس ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.

59 - اكبر شركة هندسية في الولايات المتحدة ومتعهدة المشاريع التنموية في العراق.

60 - "British parliament debates Assyrians in Iraq" extract of speech made by Stephen Pound MP, in Hansard, 6 July 2004, from "Christians of Iraq".

<http://www.christiansofiraq.com>

61 - كلمة "صابئي" مشتقة من فعل "صبا" في الارامية - المندعية وتفيد معنى التعميد أو الصبغ أو التغطيس في الماء. وكلمة "مندائي" مشتقة من "مندع" التي تعني باللغة المندعية "المعرفة". وهكذا فان "الصابئة المندائيين" هو "المعمدون العارفون دين الله". انظر

<http://mandaeans.org>

62 - الكلدان، السريان، والاشوريون: التاريخ والحقوق تأليف لويس كليميس

Chaldeonians, Syriac and Assyrian. History and Rights, Louis Climis, Head of External Relations, Iraqi Minorities Council

63 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة UNHCR معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.

UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq

- 64 - المصدر السابق.
- Mandaeen Human Rights Group, The Mandaean Crises in Iraq, April 2006 - 65
<http://www.mandaeenunion.org>
- 66 - منظمة حقوق الانسان
 The Silent Treatment. Fleeing Iraq. Surveying in Jordan. HRW, November 2006
<http://www.hrw.org/reports/2006/jordan1106/7htm>
- 67 - هيئة الاذاعة البريطانية
 Iraq chaos threatens ancient faith by Kate Clarke, BBC News, Damascus, 20
 September 2005.
http://www.bbc.co.uk/1/hi/world/middle_east/4260170.stm
 انظر ايضا
 المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في
 العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious
 Minorities in Iraq
- 68 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع بشار السبتي ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 69 - الرابطة الوطنية للصابئة المندائيين في العراق. تقرير خاص عن الانتهاكات ضد الصابئة المندائيين ،
 نيسان/ابريل 2006 ، قُدم الى المؤلفة. وقالت الرابطة بشأن اعداد هذه الاحصاءات "ان العاملين [في الرابطة
 الوطنية للصابئة المندائيين] هم الأقرب الى كل هذه التفاصيل بعد التعاون مع كبار المستشارين ورجال الدين
 والعائلات في سائر انحاء العراق".
- 70 - جمعية الشعوب المهددة الصابئة في العراق ، بقلم سارة رينكه
 SMAA, July 2003, reported in Society for Threatened Peoples (GfbV), Mandaean
 in Iraq, by Sarah Rienke, March 2006.
- 71 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة ، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة
 في العراق ، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious
 Minorities in Iraq
- 72 - هذه الانتهاكات اوردها المنظمة المندائية لحقوق الانسان
 Mandaean Human Rights Group, The Mandaean Crises in Iraq, April 2006.
- 73 - المصدر السابق.
- 74 - مكتب الديمقراطية وحقوق الانسان والعمل في الولايات المتحدة
 United States Bureau of democracy, Human Rights and Labour
- 75 - جمعية الشعوب المهددة
 SMAA, reported in Society for Threatened Peoples (GfbV), Mandaean in Iraq
- 76 - مقابلة اجرتها المجموعة الدولية لحقوق الانسان مع بشار السبتي ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 77 - المنظمة المندائية لحقوق الانسان
 Mandaean Human Rights Group, The Mandaean Crisis in Iraq, Appendix 2, April
 2006.
- 78 - شهادة طبية ، مصدر سابق.
- 79 - المنظمة المندائية لحقوق الانسان

- 80 - المصدر السابق.
Mandaeen Human Rights Group, The Mandaean Crisis in Iraq
- 81 - "جمعية الشعوب المهددة" GfbV، مصدر سابق.
- 82 - Iraq Chaos Threatens Ancient Faith, 20 September 2005, BBC News online at <http://news.bbc.co.uk>
- 83 - الرابطة الوطنية للصابئة المندائيين في العراق، تقرير خاص عن الانتهاكات التي يتعرض اليها الصابئة المندائيون، 20 نيسان/ابريل 2006.
- 84 - هيئة الاذاعة الاسترالية
- Mandaeans Persecuted in Iraq, 7 June 2006, Australian Broadcasting Corporation.
<http://www.abc.net>.
- 85 - صحيفة الاندبندنت
- Hell's Angels by Justin Huggler, Independent, 29 November 2003.
- 86 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- World Directory of Minorities, ed. Minority Rights Group International (1997), - 87 p. 347.
- 88 - وكالة انباء رويترز
- Iraqi Group fears revival 'devil-worship' tag by Andrew Hamond, 18 August 2005, Reuters News Agency.
- 89 - كل ذلك يرد في: المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق، تشرين الاول/اكتوبر 2005، 3 ديسمبر 2004.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- 90 - وزارة الخارجية الاميركية، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم، 2006.
- 91 - موقع ميدل ايست اون لاين
- Iraqi 'devil-worshippers' seek US support by Paul Schemm, Middle East Online, 11 October 2006.
انظر الموقع الالكتروني:
<http://www.middle-eastonline.com/>
- 92 - Hell's Angels by Justin Huggler, Independent, 29 November 2003.
- 93 - المصدر السابق.
- 94 - موقع ستايل ويكلي الالكتروني
- Torture techniques haunt interrogator by Amy Blegelessn, Style, 11 October 2006
الموقع الالكتروني: <http://www.styleweekly.com>.
- 95 - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للامم المتحدة، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق، تشرين الاول/اكتوبر 2005.
- UNHCR, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- 96 - المصدر السابق.
- 97 - جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG
- Building Democracy in Iraq, February 2003
الموقع الالكتروني:

- http://www.minorityrights.org
- 98 - جُمعت من مؤتمر الاقليات القومية والدينية في العراق ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 99 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 100 - وزارة الخارجية الاميركية
- The Iranian Regime: Human Rights and Civil Liberties under Seige, 4 August 2006.
http://www.state.gov
- 101 - انظر الموقع الالكتروني:
http://www.globalsecurity.or
- The Road Home: The Faili Kurds, by Marie-Helen Verney, UNHCR Refugee - 102
magazine الموقع الالكتروني:
http://www.unhcr.org
- 103 - صحيفة الواشنطن بوست
- Palestinian in Iraq pay the cost of being "Saddam's people", *Washington Post*, 30
December 2005.
- 104 - المصدر السابق.
- 105 - منظمة مراقبة حقوق الانسان HRW
- Nowhere to Flee, the Perilous Situation of Palestinians in Iraq, August 2006.
106 - المصدر السابق.
- 107 - المتحدث باسم مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة رون ردموند
Ron Redmond عن قلق الامم المتحدة من اعمال القتل والختف والتهديدات الأخيرة. ايجاز صحفي ، 2
حزيران/يونيو 2006. انظر الموقع الالكتروني:
http://www.unhcr.org
- 108 - صحيفة واشنطن بوست *Washington Post* ، 30 كانون الاول/ديسمبر 2005.
- 109 - المتحدث باسم مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة رون ردموند ، ايجاز صحفي ، 2
حزيران/يونيو 2006.
- 110 - الناطق باسم مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة رون ردموند يتحدث عن وصول مزيد من
الفلسطينيين الى الحدود العراقية - السورية بعد الهرب من بغداد. ايجاز صحفي ، 22 كانون الاول/ديسمبر
2006. انظر الموقع الالكتروني: <http://www.unhcr.org>
- 111 - العراق: اسمعوا اصواتنا: لن نغادر هذا البيت إلا في تابوت.
Iraq: Hear Our Voices: "I will only Leave this House in a Coffin", 25 October
2006, IRIN انظر الموقع الالكتروني:
http://www.irinnews.org
- 112 - المصدر السابق.
- 113 - جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG، بناء الديمقراطية في العراق، شباط/فبراير 2003.
Building Democracy in Iraq, February 2003 الموقع الالكتروني:
http://www.minorityrights.org
- 114 - جماعة حقوق الاقليات الدولية ، مقابلة مع وزراء كرد ، حكومة اقليم كردستان ، ايار/مايو 2006.
- 115 - المصدر السابق، ومقابلات اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية في عمان، الاردن، تموز/يوليو 2006.
- 116 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، 2006.
- 117 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، ايار/مايو - حزيران/يونيو
2006.
- 118 - جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG
World Directory of Minorities, 2001, p. 349:
"الرقم الأول تقدير متحفظ لمراقبين من الخارج والثاني ما يقوله تركمان".

- 119 - منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة
Unrepresented Nations and Peoples Organization (UNPO), *Iraqi Turkmen: Indigeneous Peoples and Current Human Rights Situation in Iraq*, statement to the Un Working Group on Indigeneous Peoples, 31 July 2006.
- 120 - مجموعة الازمات الدولية ICG
Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk, Middle East Report No. 58, 18 July 2006.
- 121 - الجبهة التركمانية العراقية. الموقع الالكتروني:
<http://www.kerkuk.net>
- 122 - انظر الموقع الالكتروني: <http://www.globalsecurity.org> - انظر المادة 117 من الدستور العراقي.
- 124 - صحيفة الغارديان
Kirkuk could hold key to Iraq's oil future, by Michael Howard, The Guardian, 27 October 2006.
- 125 - Light on the Turkmen identity in Dyala Province "ضوء على الهوية التركمانية في محافظة ديالى"، عمان، الاردن، تموز/يوليو 2006. دراسة قُدمت الى المؤلفة.
- 126 - صحيفة الواشنطن بوست
Kurdish officials sanction abductions in Kirkuk, by Steve Fainaru and Antony Shadid, 15 June 2005
<http://www.washingtonpost.com>
- 127 - مجلة التايم
The Turks enter Iraq, by Michael Ware, Time magazine, 23 April 2003.
- 128 - مجموعة الازمات الدولية ICG
Iraq and the Kurds: The Brewing Battle over Kirkuk, Middle East Report No. 56, 18 July 2006.
- 129 - عاصف ساتركمان: الهجمات الارهابية على مدينة طوز خورماتو التركمانية
Asif Satturkman, Terrorism Strikes at the Turkmen city of Tuz Khurmatu, London, August 2006. دراسة قُدمت الى المؤلفة.
- 130 - بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI، تموز/يوليو - آب/اغسطس 2006.
- 131 - UNPO, *Iraqi Turkmen: Indigeneous Peoples and Current Human Rights Situation in Iraq*, statement to the UN Working Group on Indigeneous peoples, 31 July 2006.
- 132 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان، تموز/يوليو - آب/اغسطس 2006.
- 133 - المصدر السابق.
- 134 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع الدكتور حنين القدو، عمان، الاردن، تموز/يوليو 2006.
- 135 - Iraq's Shabak are being oppressed by Kurds, 28 August 2005, AINA, - انظر الموقع الالكتروني:
<http://www.aina.org>
- 136 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية، عمان، الاردن، تموز/يوليو 2006.
- 137 - وزارة الخارجية الاميركية، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم، آب/اغسطس 2006.
- 138 - بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI، معلومات عن وضع الاقليات الدينية غير المسلمة في العراق، تشرين الاول/اكتوبر 2006.

- UNAMI, Background Information on the Situation of non-Muslim Religious Minorities in Iraq
- 139 - النائب ستيفن باوند Stephen Pound الى مجلس العموم البريطاني ، 8 كانون الاول/ديسمبر 2004.
- 140 - المصدر السابق.
- 141 - وزارة الخارجية البريطانية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، آب/اغسطس 2006.
- 142 - ISPD report 2006 in - <http://www.aina.org> <http://www.aas.net>
- 143 - IRIN, Thousands were Unable to Vote in North, 10 February 2005.
- 144 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 145 - منظمة حقوق الانسان
- Achristian Assyrian killed by Kurdish Muslim in Kirkuk, by Willy fault, 6 May 2006, Human Rights without Frontiers http://www.hrwf.net_2003.html
- 146 - "كيف نستطيع ان نضمن حقوق المرأة الآن؟" سعاد الجزائري ، ورقة قدمت خلال طاولة مستديرة حول حقوق المرأة في العراق ، استضافتها وزارة الخارجية البريطانية ، لندن ، تشرين الاول/اكتوبر 2006.
- 147 - اعتداء على نساء بسبب رفع غطاء الرأس ، بحسب احدى المنظمات غير الحكومية. وكالة انباء الامم المتحدة IRIN ، 7 آذار/مارس 2006. انظر الموقع الالكتروني: <http://www.newsdesk.org>
- 148 - انظر الموقع الالكتروني : <http://www.gfbv.de> GfbV
- 149 - مجلة التايم
- Stolen Away by Brian Bennet, Time magazine, 23 April 2006
- 150 - منظمة مراقبة حقوق الانسان HRW
- Climate of Fear: Sexual Violence and Abduction of Women and Girls in Baghdad, July 2003.
- 151 - مجلة "التايم" Time magazine 23 نيسان/ابريل 2006.
- 152 - Longing to be heard by Dale Gavlak. Christianity Today, 21 March 2005. www.christianitytoday.com
- 153 - المنظمة المندائية لحقوق الانسان
- The Mandaean Crisis in Iraq Report, by the Mandaean Human Rights Group <http://www.mandaeanunion.net>
- 154 - GfbV, Mandeans in Iraq, March 2006
- 155 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006.
- 156 - SMAA quoted in GfbV, After centuries of persecution, today their very survival is threatened, March 2006.
- 157 - Hell's Angels by Justin Huggler, The Independent, 29 November 2003.
- 158 - Their war, my memories, by Patrick McDonnel, Los Angeles Times, 4 December 2005.
- 159 - تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق UNAMI عن حقوق الانسان ، ايار/مايو - حزيران/يونيو 2006.
- 160 - <http://riverbendblog.blogspot.com/> 5 August 2006
- 161 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2005.
- 162 - اعتداء على نساء بسبب رفع غطاء الرأس ، بحسب احدى المنظمات غير الحكومية. وكالة انباء الامم المتحدة IRIN ، 7 آذار/مارس 2006.
- 163 - Fayli kurds face difficult return, Un News Agency IRIN, 21 May 2003.

- 164 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية MRG مع عضو في مجلس الاقليات العراقية وعضو منظمة الكرد الفيليين ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 165 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006.
- 166 - المصدر السابق.
- 167 - الحيدري هو نائب رئيس مجلس الاقليات العراقية.
- 168 - هيئة حل نزاعات الملكية العقارية. الموقع الالكتروني <http://ipcciraq.org>
- 169 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006.
- 170 - المتحدث باسم مفوضية اللاجئين التابعة للامم المتحدة رون ردموند Ron Redmond عن قلق الامم المتحدة من اعمال القتل والخطف والتهديدات الأخيرة. ايجاز صحفي ، 2 حزيران/يونيو 2006.
- 171 - Rights and Liberties, Iraqi women feel the heat, by Souhelia Al-Jadda, AlterNet, 11 February 2005 <http://www.alternet.org>
- 172 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 173 - وزارة الخارجية الاميركية ، تقرير الوزارة عن الحرية الدينية في العالم ، 2006.
- 174 - المصدر السابق.
- 175 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006. لا يمكن الكشف عن هوية الشخص لأسباب أمنية.
- 176 - المصدر السابق.
- 177 - المصدر السابق.
- 178 - International Journal on Minority and Group Rights 12, Minority Participation and New Constitutional Law, by Mark Lattimer, 2005.
- 179 - دستور العراق ، الديباجة وجميع المواد المقتبسة من موقع الحكومة العراقية على الانترنت.
- 180 - جماعة حقوق الاقليات الدولية. دستور العراق: العلاقات الدينية والاثنية ، فالح عبد الجبار ، كانون الاول/ديسمبر 2005.
- MRG, The Constitution of Iraq: Religious and Ethnic Relations, by Faleh A. Jabbar
- 181 - المصدر السابق.
- 182 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 183 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية مع جون باكر John Packer ، تشرين الاول/اكتوبر 2006.
- 184 - جماعة حقوق الاقليات الدولية. دستور العراق: العلاقات الدينية والاثنية ، فالح عبد الجبار ، كانون الاول/ديسمبر 2005.
- MRG, The Constitution of Iraq: Religious and Ethnic Relations, by Faleh A. Jabbar
- 185 - تعليقات سجلتها المؤلفة من اعضاء في مجلس الاقليات العراقية خلال مؤتمر الاقليات القومية والدينية في العراق ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 186 - مذكرة الى مجلس الامن الدولي في 25 تشرين الاول/اكتوبر 2005 من هناء ادور الامينة العامة لجمعية "أمل". الموقع الالكتروني: <http://www.globalpolicy.org>
- 187 - العدالة الجنسية والمحكمة الدستورية العليا في العراق، دراسة مركز العدالة العالمي وتحالف النساء من اجل الديمقراطية في العراق، دراسة خاصة قدمت لمؤلفة التقرير، تشرين الثاني 2006.
- Gender Justice and the Iraq High Tribunal, by the Global Justice Centre and Women's Alliance for a democratic Iraq, 22 November 2006. Paper supplied by the author.
- ورقة بحث وقرتها المؤلفة.

- 188 - انظر الملحق رقم 2 للاطلاع على تحفظ العراق عن الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع اشكال التمييز ضد المرأة والمواد ذات العلاقة في الاتفاقية.
- 189 - مذكرة هناء ادور. الموقع الالكتروني:
<http://www.globalpolicy.org>
- 190 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 191 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/ 2006.
- 192 - المصدر السابق.
- 193 - هيئة الاذاعة الاسترالية
- BThe Religion Report, Australian Broadcasting Corporation, 7 June 2006.
- 194 - تقرير الحرب والسلام، دراسة بقلم وسام الجاف وعقيل جبار بعنوان: عبدة الشيطان، تجدد الخوف من الاضطهاد، 10 نيسان 2004.
- Devil Worshippers Fear Renewed Persecution by Wisam al-Jaff and Aqil Jabbar and IWPR staff in Khanke, Dohuk, Baghdad and Mosul, Institute for War and Peace Reporting, 15 April 2004.
- 195 - مقابلة اجرتها جماعة حقوق الاقليات الدولية ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006.
- 196 - المصدر السابق.
- In Egypt and across the Middle East, Fleeing Iraqis face uncertain future, - 197
Associated Press, 6 October 2006.
- 198 - مؤتمر الاقليات القومية والدينية في العراق ، مسودة التوصيات ، عمان ، الاردن ، تموز/يوليو 2006 ،
قُدِّمت الى المؤلفة.

المساهمة بقسطنطا

تعتمد جماعة حقوق الاقليات الدولية (MRG) Minority Rights Group على سخاء المؤسسات والأفراد في دعمهم لمواصلة عملنا. وتسهم كل التبرعات التي نلقاها مساهمة مباشرة في مشاريعنا مع الاقليات والسكان الأصليين.

من الطرق المجدية لدعمنا ، الاشتراك في سلسلة تقاريرنا حيث يتسلم المشتركون تقارير منتظمة من جماعة حقوق الاقليات الدولية ومراجعتنا السنوية ايضا. كما ان لدينا كتبا تربو على 100 عنوان يمكن شراؤها من فهرست مطبوعاتنا وموقعنا الالكتروني. يضاف الى ذلك ان مطبوعات جماعة حقوق الاقليات الدولية متوفرة لمنظمات الاقليات والشعوب الأصلية عن طريق مكتبتنا.

تقدم مطبوعاتنا الفريدة معلومات مدروسة ودقيقة ومهمة عن حقوق الاقليات والأقوام الأصلية في انحاء العالم. ونقدم تحليلات نقدية ومنظورات جديدة للقضايا الدولية. وتشتمل موادنا التدريبية المتخصصة على توجيهات اساسية للمنظمات غير الحكومية وغيرها بشأن حقوق الانسان والوثائق الدولية وامكانية الوصول الى الهيئات الدولية. وتُرجم العديد من مطبوعات جماعة حقوق الاقليات الدولية الى عدة لغات.

إذا كنتم ترغبون في معرفة المزيد عن جماعة حقوق الاقليات الدولية وكيفية دعمنا والعمل معنا نرجوكم ان تزوروا موقعنا الإلكتروني www.minorityrights.org أو الاتصال بمكتبنا في لندن.

العمل لتأمين حقوق الاقليات والسكان الاصليين

جماعات الأقليات في العراق منذ عام 2003: صهر ونزوح واستئصال

منذ قيام قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة بانتهاء حكم حزب البعث لصادم حسين عام 2003، تم استهداف السكان المدنيين بالعراق لعنف متصاعد. بالنسبة لاقليات العراق، فان تبعات الحرب كانت جسيمة. فصهرهم ونزوحهم واستئصالهم من العراق يعني ان بعض المجتمعات- الكثير منها كان حاضرا في العراق لالاف السنين-قد يختفي من المنطقة بصورة نهائية.

محاصرة بين الفصائل المتحاربة، اصبحت اقلية العراق اهدافا للعنف شامل القتل والخطف والتعذيب والاغتصاب والمضايقة. تعرضت المباني الدينية ومقار الاعمال والمنازل للتدمير. استمر التمييز والاستبعاد من المشاركة السياسية-مظهر من حكم صدام

حسين- اليوم في ظل عمليات الديمقراطية البازغة في العراق. يضع هذا التقرير في مصطلحات واضحة محنة اقلية العراق بعد 2003، ويقدم التماس عاجل للحكومة العراقية والمجتمع الدولي لاتخاذ اللازم لحماية الجماعات المستضعفة او المخاطرة باختفائهم من اوطانهم القديمة للابد.